مبادرات فكرية

انتفاضة الأقصى

دروس العام الأول

دفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

د. أحمد يوسف القرعى

انتفاضة الأقصى

دروس العام الأول

دفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
e.mail:
cihrs@soficom.com.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانيا (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد يسن (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

انتفاضة الأقصى ... دروس العام الأول
دفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني
د. أحمد يوسف القرعي
الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠١
٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٣
العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة
E.mail:cihrs@soficom.com.eg
الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**
غلاف وإخراج: مركز القاهرة : **أيمن حسين**
رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٢/٣١٢٣

مقدمة

عندما وطئت أقدام آرييل شارون، زعيم حزب الليكود الإسرائيلي المتطرف، أرض الحرم القدسي الشريف في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، تذكرت على الفور كلمات فيروز وهى تشدو بإيمان للقدس، وتردد أن (الغضب الساطع آت.. ليمحو آثار القدم الهمجية)، وعبر الشعب الفلسطيني عن غضبه بالفعل، عندما اندلعت انتفاضة الأقصى لتمحو آثار أقدام شارون الهمجية، التي تعد انتهاكات صارخا للمقدسات والحقوق والأعراف والمواثيق والعهود الدولية.

وتوالت موجات الغضب الفلسطيني العارم في انتفاضة مستمرة وغير مسبوقة في عنفوانها، وهى انتفاضة لن تهدأ إلا باسترداد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وقيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومع نجاح انتفاضة الأقصى، أتيح للإعلام العربي فرصة ذهبية لتعبئة رأي عام عالمي ناقم على الاحتلال الإسرائيلي، حيث تابع الرأي العام العالمي عملية اقتحام شارون للحرم القدسي الشريف محتميا بآلاف من الجنود المدججين بالسلاح والعتاد، مما يكشف الوجه الخفي لإسرائيل بكل أحزابها، حيث بارك حزب العمل (الذي كان في الحكم آنذاك) عملية الاقتحام، أما الأحزاب والجماعات الدينية الأخرى، وفي مقدمتها "جماعة أمناء الهيكل اليمينية"، فقد سبقت شارون طوال سنوات الاحتلال في اقتحام الحرم المقدسي مرارا وتكرارا.

هكذا جاءت عملية الاقتحام لتكشف السيناريو غير المكتوب والمتفق عليه

من كل القوى السياسية والدينية في إسرائيل، في إطار لعبة تبادل الأدوار الإسرائيلية المعروفة، وليس أدل على هذا من مجئ شارون إلى الحكم بعد ذلك، وقيامه بتشكيل حكومة ائتلافية، وبمشاركة حزب العمل لمحاولة تصفية الانتفاضة.

إنها بالفعل فرصة ذهبية للإعلام العربي لتعظيم حجم الغضب العالمي من انتهاكات إسرائيل الصارخة حتى نمحو آثار القدم الهمجية.

وفي هذا السياق تأتي صفحات هذا الكتاب لتضم مقالاتي المنشورة بجريدة الأهرام خلال العام الأول للانتفاضة (سبتمبر ٢٠٠٠- سبتمبر ٢٠٠١)، وتتابع أحداثها ومؤثراتها، وردود أفعالها ودروسها المستفادة.

وقد حاولت تصنيف المقالات في ثماني مجموعات:

- جاءت المجموعة الأولى تحت عنوان (الانتفاضة في الأجندة العربية)، وتتناول المقالات وقائع الشرارة الأولى للانتفاضة وسقوط الشهداء من الشباب والأطفال، والدعوة إلى جعل الانتفاضة نقطة انطلاق لتحرك عربي-إسلامي-مسيحي يرتفع إلى مستوى هذا الحدث العظيم. كما تحدد المقالات أبعاد التحرك العربي المطلوب، وأهمية احتلاله أولوية في أجندة القمة العربية، بل يتطلب الأمر تفعيل دور مختلف آليات النظام الإقليمي العربي، حتى تتحدد مسئوليات قوى الأمة دفاعا عن القدس، بتوزيع الأدوار وتكاملها، فالمسألة ليست مسئولية حكومات فحسب، وإنما هى فرض عين على كل إنسان عربي أو غير عربي مسلم أو مسيحي، وأيا كان عمله أو مهنته.

- وتناقش المجموعة الثانية من المقالات كيف ساندت الانتفاضة المفاوض الفلسطيني،وهو على مائدة مفاوضات كامب ديفيد (٢)، حين أفشلت الانتفاضة مناورة تأجيل قضية القدس، وشكلت تحديا للمقترحات الأمريكية المقدمة على مائدة المفاوضات، نظرا لتجاهلها لمرجعيات الشرعية الدولية، ومع الصمود الفلسطيني أمام تلك التحديات، دفعت الانتخابات الإسرائيلية بحزب الليكود وزعيمه اليميني المتطرف آرييل شارون إلى صدارة الانتخابات، والذي

قلب مائدة المفاوضات رأسا على عقب، وشكل حكومة ائتلافية مع حزب العمل والأحزاب الأخرى لمحاولة تصفية الانتفاضة.

- وتركز مقالات المجموعة الثالثة (القدس والكونجرس ووعد بلفور الأمريكي) على بيان مجلس النواب الأمريكي الصادر في أعقاب الانتفاضة، وأكد انحياز الكونجرس الأمريكي لإسرائيل، وتشرح المقالات خلفيات هذا الانحياز منذ صدور قانون الكونجرس في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥، وهو القانون الذي قلب حقائق التاريخ رأسا على عقب بالتجاهل والتزوير والإنكار لتلك الحقائق والتطاول على مقدساتنا وحقوقنا المشروعة.

- وتعرض مقالات المجموعة الرابعة (الانتفاضة في كتابات مقدسية) مجموعة من الكتب التي تناولت انتفاضة الأقصى، وفي مقدمتها كتاب "يوميات انتفاضة الأقصى"، الذي أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، كأول كتاب موثق عن الانتفاضة، وكتاب موسوعة بيت المقدس للإعلامي الفلسطيني فؤاد إبراهيم، وكتاب "الخطر يهدد بيت المقدس وانتفاضة الأقصى وتفجير الحل العنصري لفلسطين" للمفكر الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني، وكتاب "فلسطين في ضوء أوراق البردي والنقوش"، الذي أصدره مركز الدراسات البردية بجامعة عين شمس، وكتاب "حائط البراق أم حائط المبكى" للمؤرخ المعروف عادل حسن غنيم.

- وتتابع مقالات المجموعة الخامسة (الانتفاضة في الندوات والمهرجانات) أعمال الندوة التي عقدها المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية)، تحت عنوان "القدس بين السيناريوهات العربية والإسرائيلية"، كما تتابع المقالات أيضا البرامج الإذاعية العربية الخاصة بالقدس في مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتلفزيون (٢-٧ يوليو ٢٠٠١)، في إطار التعرف على شكل ومضمون خطابنا الإذاعي العربي بشأن القدس، وحجمه وردوده وتأثيره وإيجابياته وسلبياته وكيفية تصحيح مساره.

- وترصد مقالات المجموعة السادسة (تداعيات الانتفاضة في مؤتمر

دربان) أبعاد التحرك العربي والدولي الذي شهده المؤتمر العالمي ضد العنصرية في جنوب أفريقيا لمحاكمة الصهيونية، باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية، ومحاولات إحياء قرار الجمعة العامة للأمم المتحدة الذي صدر عام ١٩٧٥، وتم شطبه في غفلة من الزمن عام ١٩٩٢.

– وتأتي مقالات المجموعة السابعة (دقت ساعة العمل الفلسطيني الموحد) لترصد مسيرة الانتفاضة وهى تدخل شهرها الثاني عشر، مكتسبة مزيدا من المصداقية والزخم والثقة بالنفس، ومحققة وحدة الأجيال الفلسطينية ووحدة القوى والمنظمات والفصائل والأجنحة الفلسطينية تحت مظلة الانتفاضة.

– وتستهدف مقالات المجموعة الثامنة (أيام لها تاريخ خلال عام الانتفاضة) محاولة لتنشيط الذاكرة العربية بأهمية الاحتفال بتلك الأيام، التي تركت بصماتها على تاريخنا العربي القومي بصفة عامة مثل ذكرى ضم إسرائيل للقدس بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وذكرى اندلاع انتفاضة ١٩٨٧، ورحيل فيصل الحسيني مسئول ملف القدس.. إلخ . ولا شك أن التذكير بتلك الأيام يعني الاستفادة من دروسها من ناحية، وتوظيف تلك الدروس المستفادة في تعبئة الرأي العام الدولي من ناحية أخرى.

د.أحمد يوسف القرعي
نائب رئيس تحرير الأهرام
ومدير تحرير مجلة السياسة الدولية

القسم الأول

الانتفاضة في
الأجندة العربية

الانتفاضة.. واستشهاد الطفل محمد والرضيعة سارة !

فصل جديد من الكتاب الإسرائيلي الأسود تكتبه دماء الشهيد الطفل محمد جمال الدرة (١٠ سنوات)، الشهيدة الطفلة الرضيعة سارة عبد الحق (سنتان) خلال الأحداث الدامية التي أعقبت وطء القدم الهمجية أرض الحرم القدسي الشريف. استشهد الطفل محمد في أحضان والده برصاص القناصة الإسرائيليين مع سبق الإصرار والترصد، واستشهدت الطفلة الرضيعة سارة بعيار ناري إسرائيلي اخترق جمجمة الطفلة من الخلف وهشم عظامها بعد أن انفجر مخ الطفلة وتناثر بالكامل خارج الجمجمة!.

هكذا دخل الطفلان محمد وسارة تاريخ الأمة من أوسع أبوابه وهما يجسدان رمز الشهادة البريئة استهدفتهما رصاصات القوات الهمجية لترهيب شباب المقاومة وكهولها، وترهيب الأجداد والآباء والأمهات حتى لا يبثوا إرادة المقاومة في أبنائهم مع صمود المقاومة الفلسطينية ومناصرة الأمة العربية لها والتفاف الرأي العام العالمي حولها.

هكذا كتب الطفلان "محمد وسارة" بدمائهما الطاهرة فصلا جديدا من فصول الكتاب الإسرائيلي الأسود بشأن القدس والمقترح إعداده مؤقتا وبمختلف اللغات ليكشف للرأي العام العالمي أبعاد مخطط تهويد القدس المصحوب بتدنيس المقدسات وقتل الأبرياء وانتهاك المواثيق والشرائع السماوية.

ولا يكفي إطلاق اسم كل من الشهيد الطفل محمد جمال الدرة والشهيدة

منشور بالأهرام في ٥ أكتوبر ٢٠٠٠

الطفلة سارة عبد الحق على مدرسة من المدارس أو شارع من الشوارع أو مدينة من المدائن فحسب، وإنما يجب الإسراع بوضع حالتهما في أجندة الإعلام العربي ولتكن الصور التي التقطتها محطة (فرانس- ٢) الفرنسية لعملية قتل الطفل محمد هي عنوان حملة إعلامية عربية تجوب الكرة الأرضية، لا لتستدر الدموع على ابن غال من أطفال الأمة، وإنما لتعبئة رأي عام عالمي قوي مناصر للحق العربي ومساند للمفاوض الفلسطيني في أصعب مفاوضات لاسترداد الحقوق المسلوبة.

إن تكريم شهداء انتفاضة الجمعة غرة رجب عام ١٤٢١ هجرية (٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠) في مواجهة آثار القدم الهمجية بالحرم القدسي الشريف، تشكل محطة جديدة من محطات المقاومة والدفاع عن مقدساتنا، ومن الأهمية إضافة انتفاضة غرة رجب إلى مفكرة الإعل ام العربي حتى لا يكون العمل من أجل القدس عملا موسميا وحتى لا نحتفل بيوم واحد للقدس على مدار العام، فالذاكرة العربية تستوعب أياما جديدة ومشهودة ونستطيع أن نجعل من أيام العام كله أياما للقدس بعمرها المديد منذ خمسة آلاف عام منذ بناها الكنعانيون العرب.. وطوال مقاومة شعبها المقدس لطرد نحو ٤٠ حملة استعمارية احتلت المدينة أو استوطنتها وجاء الاحتلال الإسرائيلي لها ليكون الاحتلال الواحد والأربعين وسوف يكون مصيره عاجلا أو آجلا مصير الأربعين محتلا أو الأربعين حرامي (إن صح التعبير .. والتعبير صحيح) السابقين، وتصدق هنا مقولة مفكرنا الجغرافي الراحل د. جمال حمدان (إن الاحتلال مجرد جملة اعتراضية في حياة الشعوب).

ومع إضافة انتفاضة غرة رجب إلى مفكرة الإعلام العربي من الأهمية المبادرة بطرق الحديد وهو ساخن كما يقال بتكثيف العمل من أجل القدس، فالقضية يجب أن تكون هاجسنا وشاغلنا كل يوم على مدي العام.

على ظهر كراسات أولادنا نكتب عن القدس ونرسم مسجدها الأقصى، وفي مناهجنا الدراسية نقرر للنشء كتابا أو رواية حول القدس وعلى صدور

ملابس شبابنا ننسج بادج القدس بديلا عن أعلام الدول الأجنبية التي يخطئ البعض في التزين بها. ولا يكفي فقط ترديد النشيد الوطني لكل دولة من الدول العربية والإسلامية فالقدس لابد وأن تكون عنوانا لنشيد قومي يردده الجميع، نشيد قومي يعلو على كل نشيد وطني (قطري)، ويردد بقوة (واقدساه).

واقدساه .. نداء المقدسات لحمايتها من آثار تدنيس القدم الهمجية، ونداء الأرض لأصحابها، ونداء المدينة المقدسة لأولياء أمورها طوال مراحل التاريخ فقد أولاها الخلفاء والسلاطين والأمراء والعلماء والصالحون كل العناية والرعاية وجاء الدور على أولياء أمور هذا العصر بنبذ الخلافات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تراب القدس وتراث القدس، ولتكن مبادرة الخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان نموذجا لمبادرات صناع القرار العربي والإسلامي، فقد بادر برصد خراج مصر لسبع سنين (٦٨٥ ـ ٦٩١ م) لبناء مسجد قبة الصخرة، وعلى هذا النهج يمكن لأولياء أمور هذا الزمان رصد المال والعتاد وتعبئة الرجال لحماية المقدسات واسترداد المدينة المقدسة.

وثمة إجماع على أن انتفاضة غرة رجب في مواجهة اقتحام الحرم القدسي الشريف وسقوط شهدائنا، وفي مقدمتهم الطفل محمد والرضيعة سارة، هي نقطة انطلاق تحرك عربي إسلامي مسيحي يرتفع إلى مستوي هذا الحدث العظيم

روح الانتفاضة.. والتحرك العربي المطلوب

(١)

قد يستطيع ايهود باراك رئيس وزراء إسرائيل إيقاف أعمال انتفاضة الأقصى بعض الوقت بالتهديد والوعيد المشروط، ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع سلب روح الانتفاضة نفسها التي تسري مسرى الدم في عروق الشباب الفلسطيني المنتفض من ناحية كما تشكل تلك الروح الآن -وأكثر من أي وقت مضي- هاجس الشارع العربي من المشرق إلى المغرب من ناحية أخري.

ويبقي علينا -كأمة- أن نبادر متسلحين بروح الانتفاضة بالتحرك الدبلوماسي والإعلامي والاقتصادي السريع والمكثف والمتكامل لتعبئة الرأي العام العالمي المتعاطف مع حقنا في الدفاع عن مقدساتنا ليكون سندا للمفاوض الفلسطيني إذا قدر لمائدة المفاوضات أن تنعقد عاجلا أو آجلا.

إن تأمين موقف الرأي العام العالمي حكومات وشعوبا إلى جانب حقنا المشروع في المدينة المقدسة يشكل ورقة فلسطينية ضاغطة في المفاوضات ويفوت على إسرائيل محاولات إملاء سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة في إطار محاولة إسرائيل المستميتة لاكتساب الشرعية الدولية للقدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

يعني هذا أن التحرك الدبلوماسي العربي متسلحا بروح الانتفاضة وزخمها يجب أن يحتل أولوية في أجندة القمة العربية القادمة التي يجب أن تحدد مجالات ووسائل وأهداف هذا التحرك الجماعي مقرونا بتوزيع الأدوار العربية ليكون التحرك أكثر تأثيرا.

الأهرام ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠

وإذا جاز لي ترشيح الدول المستهدفة للتحرك الدبلوماسي العربي في البداية فأشير إلى الدول التي لديها تمثيل دبلوماسي في تل أبيب وتبلغ نحو سبعين سفارة.

ومبررات اختيار دائرة تلك الدول للتحرك الدبلوماسي العربي في بدايته هي التخوف من عدوي نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس عقب نقل السفارة الأمريكية تحت معاول ضغوط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.

وهكذا تصبح خطة التحرك العربي تجاه الدول التي لديها تمثيل دبلوماسي في تل أبيب هي من أولى مسئوليات القمة القادمة والتي يجب أن تكون قضية القدس ومستقبلها هي البند الوحيد في أجندة القمة بهدف بلورة موقف استراتيجي موحد تجاه القدس يكون سندا قويا للمفاوض الفلسطيني.

ولا عجب أن نطالب باستمرارية انعقاد القمة العربية الطارئة من أجل القدس في هذا التوقيت العصيب وحتى انعقاد القمة الإسلامية في نوفمبر القادم بقطر باعتبار قضية القدس هي القضية التي تشكل الهاجس الرئيسي لكل من المنظمتين فالجامعة العربية مهمومة بالقضية منذ أن دخلت تحت لوائها ٧ جيوش عربية عام ١٩٤٨ فلسطين لتحريرها ولا تزال القدس تشكل بنداً رئيسيا في جدول أعمالها ومنظمة المؤتمر الإسلامي بدورها تدين بإنشائها إلى محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى في ٢١ من أغسطس ١٩٦٩، وباعتبارها المنظمة التي تضم أيضاً الدول العربية وعضويتها تبلغ حالياً ٥٦ دولة ومقرراتها بشأن القدس رغم عمومياتها تصبح مرجعية لكل من المنظمتين، وفي مقدمة تلك المقررات:

■ استرجاع القدس للسيادة العربية الإسلامية واعتباره شرطا أساسيا وضروريا لأي حل في الشرق الأوسط وبالتالي إدانة إسرائيل لاستمرارها في تنفيذ السياسات والممارسات غير المشروعة في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومن ثم دعوة الدول الأعضاء إلى قطع علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع كل دولة تقرر نقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بضم القدس

إلى إسرائيل أو بأنها عاصمة لها.

■ تأمين الطابع الإسلامي لمدينة القدس لمقاومة المحاولات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس واعتبار ذلك مسئولية إسلامية جماعية ومن هنا فقد جاء إنشاء صندوق القدس، لهدف مزدوج يتمثل في مناهضة سياسة التهويد والاستيطان ومساندة المقاومة الفلسطينية في القدس الشريف وفلسطين المحتلة.

■ تأمين حقوق اتباع الأديان السماوية في مدينة القدس التي كان الحفاظ عليها طابع الحكم العربي الإسلامي للمدينة طوال القرون الـ ١٣ الماضية، في حين أن الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في القدس قد مست بهذه الحقوق ونالت منها.

ولقد تأسست تلك المقررات العربية الإسلامية على مبادئ الشرعية الدولية المعترف بها وأهمها:

■ عدم جواز اكتساب إسرائيل للأراضي الفلسطينية عن طريق القوة.

■ ضرورة التزام إسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب.

■ الحقوق العربية والإسلامية التاريخية في القدس خاصة حق الفلسطينيين في اتخاذ القدس عاصمة لدولتهم في إطار حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم على أرض فلسطين.

ومثل تلك الحقوق والمبادئ الواردة في المقررات العربية الإسلامية بعمومياتها تتطلب إيضاحا وتفصيلا بشكل محدد ومفصل وقاطع من قبل القمتين العربية والإسلامية ومن هنا يستمد لقاء الملوك والرؤساء أهميته في تلك المرحلة العصيبة والمصيرية التي تمر بها قضية القدس .

إن صدور بيان عن القدس ممهور بتوقيعات ملوك ورؤساء ٥٦ دولة عربية وإسلامية لن يكون بيانا عاما هلاميا فالمطلوب بيان يبلور إرادة الأمة العربية والإسلامية في الاستمساك بالقدس عربية إسلامية وعاصمة للدولة

الفلسطينية .. بمعني أن عروبة القدس هي الخيار الأول والأخير أمام العرب والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. والقمة سوف تقرر أية قدس سوف يجري التفاوض حولها وليكن التفاوض حول كل من القدسين الغربية والشرقية معا أحد الخيارات المطروحة للبحث أمام القمة.

ومن الأهمية ألا تنفض القمة العربية الطارئة- إذا قدر لها أن تنعقد- قبل أن تعلن بأنها في حالة انعقاد دائم حتى تحسم قضية القدس بمعني أن قمة الملوك والرؤساء العرب تظل ظهيرا وسندا للمفاوض الفلسطيني في ظل مفاوضات الوضع النهائي وحتى نهايتها بحيث يبقي على القمة استحداث البديل إذا قدر لهذه المفاوضات أن تفشل وحيث تتعدد البدائل أمام القمة ابتداء من قبول التحكيم الدولي أو الرجوع بالقضية برمتها إلى أروقة الأمم المتحدة وتمزيق أوراق اتفاقات السنوات الأخيرة ابتداء من مدريد إلى واي بلانتيشن إذا اقتضى الأمر أو تشكيل قوات عربية وإسلامية مشتركة أو إعداد مسيرة الملايين الثلاثة المسلمين للتوجه إلى القدس سيرا على الأقدام من الاتجاهات الأربع لبيت المقدس .. إلخ.

وأخيرا .. فإن صدور بيان عربي محدود مفصل من قبل القمة أو اختيار أحد البدائل الأخرى لا يكفي وحده حيث يبقي التحرك العربي والإعلامي والاقتصادي والشعبي الجماعي جنبا إلى جنب مع توزيع الأدوار بين الدول العربية كما سبقت الإشارة حتى يتحقق للقدس وجهها السيادي العربي من جديد ..

روح الانتفاضة.. والتحرك العربي المطلوب

(٢)

ذهب المقال السابق إلى أن التحرك الدبلوماسي العربي متسلحا بروح الانتفاضة الفلسطينية وزخمها يجب أن يحتل أولوية في أجندة القمة العربية بعد باكر، ويقع على عاتقها تحديد مجالات ووسائل وأهداف هذا التحرك الجماعي مقرونا بتوزيع الأدوار العربية ليكون التحرك اكثر تأثيرا.

وفي إطار التحرك العربي المطلوب ـ بعد القمة ـ وعلى مختلف دوائر صنع القرار الدولي يأتي مجلس الأمن في مقدمة المحافل الدولية التي يجب التحرك المكثف والفاعل على مستواها في مواجهة أي "فيتو" أمريكي متوقع لأي مشروع قرار خاص بالقدس تحاول الدول العربية تقديمه لحسم السيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.

و"الفيتو" الأمريكي يجب ألا يدفعنا إلى الاستسلام أو اليأس أو الاسترخاء لأن كل مشروع قرار دولي يحظى بموافقة الـ ١٤ دولة الأخرى الأعضاء في المجلس يعد رصيدا مضافا لحساب قضية القدس أمام الرأي العام العالمي، وهو في الوقت نفسه أداة ضغط على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل حتى وإن سقط المشروع بالفيتو الأمريكي، ولجوئنا إلى مجلس الأمن مرة ومرات أخري يستهدف إحياء ثلاثة قرارات خطيرة أصدرها المجلس من قبل وهي:

١- قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٨ وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي

الأهرام ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠

من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس، ولقد تبني المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت فأصبح قرارا نافذا ومعبرا عن الشرعية الدولية وملزما لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة نفسها التي لم تستخدم حق الفيتو إزاءه.

٢- قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ اغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ودعوة مجلس الأمن للدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. وأكد المجلس في قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (اغسطس ١٩٤٩) والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس

٣- قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ بشأن تداعيات أزمة افتتاح نفق القدس وأعرب المجلس عن قلقه تجاه الأحداث المأساوية في الأماكن المقدسة للمدينة كما دعا المجلس إلى التراجع عن جميع الإجراءات التي أسفرت عنها تلك الأحداث وحماية المدنيين الفلسطينيين والقرار بهذه الصياغة يلزم إسرائيل قانونيا بوقف الإجراءات غير القانونية في القدس، والتي أصبحت مخالفة لارادة المجتمع الدولي.

وفي مجال توظيف مثل تلك القرارات الدولية بشأن القدس لتعبئة رأي عام دولي قوي مساند لقضية المدينة المقدسة من الأهمية التحريك المستمر للقضية داخل مجلس الأمن لوضع سبل تنفيذ تلك القرارات ومنها:

١ - وضع آلية لتنفيذ قرار المجلس الأخير (رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦) سواء بشأن الوقف الفوري والتراجع عن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل

بشأن انتهاك حرمة الأماكن المقدسة (مثل حفر نفق القدس) أو بشأن تأمين وحماية المدنيين الفلسطينيين بالمدينة.

٢ ـ مطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة طبقا للقرار (٤٤٦) .

٣ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة ما ورد في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ ١٣ يوليو الماضي، والذي يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرار توسيع بلدية القدس، واصفا القرار الإسرائيلي بأنه تطور خطير وضار، مؤكدا ضرورة عدم اتخاذ أية خطوات أخري من شأنها استباق نتيجة المفاوضات مع الفلسطينيين المقرر أن تكتمل بحلول مايو ١٩٩٩، ومؤكدا أيضا أهمية وحساسية مسألة القدس للجميع ودعوة إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها القانونية بدقة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية المدنيين أوقات الحرب والتي تحظر بناء أية مستوطنات في الأراضي المحتلة.

وفي زحمة انشغال الرأي العام العالمي بقضايا عديدة ومتنوعة من الأهمية بمكان صدور كتاب رسمي من وزارات الخارجية في الدول العربية والإسلامية بنصوص مثل تلك القرارات الدولية وسبل تطبيقها والالتزامات التي تترتب على كل دولة أو مجموعة دول أن تراعيها تنفيذا لها، ومنها على سبيل المثال :

١ ـ دعوة جميع الدول إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) لعام ١٩٨٠ الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، وفي هذا الإطار أيضا مواصلة الرفض العربي الإسلامي لقانون الكونجرس الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥ بشأن اعتراف الكونجرس بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها بحلول ٣١ مايو ١٩٩٩.

٢- دعوة جميع الدول إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملا يمكن تفسيره بأي صورة اعترافا ضمنيا بالأمر الواقع الذي فرضته

إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها.

٣- الإشارة إلى جميع الدول التي التزمت بالفعل -نصا وروحا- بقرارات مجلس الأمن، وعلى سبيل المثال قيام الاتحاد الأوروبي برفض اعتبار القدس والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منشأ إسرائيليا يسمح لإسرائيل بتصدير منتجاتها لدول الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية المشاركة الأوروبية الإسرائيلية.

ومن الأهمية أن تواصل الدول العربية والإسلامية دعوة الاتحاد الأوروبي إلى سرعة تنفيذ مثل هذا القرار لوقف هذه الصادرات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الـ (١٥) ودعوة الدول الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مستوي مختلف القارات إلى اتخاذ الموقف نفسه.

يعني هذا أن هناك مسئوليات عربية إسلامية تجاه تحريك قضية القدس داخل مجلس الأمن، بصرف النظر عن توقع "الفيتو" الأمريكي فثمة قرارات صدرت من قبل المجلس لصالح الحق العربي، وهناك أيضا بيانات رئاسية مهمة لمجلس الأمن مثل بيان (١٣) يوليو ١٩٩٨ -السابق الإشارة إليه- وهو مكسب دبلوماسي عربي وإسلامي كبير لجأ المجلس إلى إصداره تجنبا للفيتو الأمريكي، وحيث لم تكن واشنطن مستعدة لإدانة إسرائيل ولكنها بنجاح الدبلوماسية العربية والإسلامية داخل المجلس وافقت على البيان الرئاسي.

وما أحوج الدبلوماسية العربية في المرحلة العصيبة الحالية إلى التحرك الفاعل لتحويل هذا البيان الرئاسي إلى قرار رسمي لمجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة داخل القدس أو دفع مجلس الأمن لإصدار بيان رئاسي جديد كأضعف الإيمان- حتى يعلو صوت القدس داخل مجلس الأمن ويصبح على أجندتها يوميا إذا اقتضى الأمر وليكن هذا بداية التحرك الدبلوماسي العربي المتوقع وتبقى بعد ذلك خطوات ومسئوليات عديدة.

القدس .. أم القضايا

طوفت بنا بيانات وقرارات وتوصيات القمة الإسلامية بالدوحة بأ مائتي قضية من قضايا الأمة الإسلامية على امتدادها المتسع من جا شرقا إلى طنجة غربا، وحرصت القمة على تسجيل موقفها المبدئي الميداني . من مختلف القضايا حتى أنها لم تترك شاردة أو واردة من القضايا إلا وقد أشارت إليها، حتى ولو بكلمات قليلة أو سطور أقل لا تتع أصابع اليد الواحدة .

وإذا كانت القمة الإسلامية قد نجحت في تسجيل موقفها تجاه ا الرصد الدقيق لمختلف قضايا الأمة، فإن هذا النجاح قد جاء على حسا القضية الأم، أو أم القضايا وهي قضية القدس التي تدين القمة الإسلا ومنظمتها بوجودها وإقامتها وتأسيسها إليها أساسا .

كنا نود أن تكسب قضية القدس وقتا أفضل لمناقشتها في جلسات المؤتم وأن تكتسب القضية زخما أقوي وأشمل في قراراتها، وأن تشكل في النه حيزا أوسع في الخطاب الإسلامي الذي أعلنه المؤتمر.

أعود إلى نص البيانات والقرارات والتوصيات لأفتش عن سيناريو متكا ينال إجماع الأمة الإسلامية لمواجهة أخطر قضايا الأمة، فلا أجد إلا قرارا وتوصيات غير ملزمة لـ ٥٦ دولة .. على سبيل المثال: لم يستطع المؤتمر إقن الدول الإفريقية بمبدأ مقاطعة إسرائيل. بالرغم من أن هناك قرارا جماع ملزما من قبل منظمة الوحدة الإفريقية منذ عام ١٩٩٤ بالمقاطعة.

وقضية القدس في تطوراتها الساخنة الأخيرة لا تستطيع انتظار عق القمة الإسلامية في دورتها العادية بعد ثلاث سنوات، ومن هنا كان مطلب

الأهرام ١٨ نوفمبر ٢٠٠٠

بقمة إسلامية طارئة ومفتوحة حتى حسم القضية لمصلحة الحق العربي. وأيا كان الأمر.. فإن الحد الأدنى للتحرك الإسلامي تجاه القوي السياسية الدولية الكبرى (لاسيما أصحاب المقاعد الدائمة في مجلس الأمن) لابد أن يكون إيجابيا ومكثفا وسريعا، وأن تكون اللجنة المشكلة على مستوي رفيع من التمثيل من قبل ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

الدفاع عن القدس.. مسئولية من؟

من واقع الدروس المستفادة من مفاوضات المسار الفلسطيني بمختلف مراحلها (انتقالية ونهائية) ومحطاتها الرئيسية (مثل مدريد وأوسلو) والفرعية مثل (واي بلانتشين وشرم الشيخ والماراثونية (مثل كامب ديفيد ٢ سابقا)، (منتجع طابا حاليا)، فإن تلك المفاوضات قد تحطمت جميعها حول صخرة القدس، لأن المدينة المقدسة من وجهة النظر العربية ليست أرضا قابلة للتنازل أو المقايضة أو التعويض أو الإيجار أو الهبة أو المساومة. ولقد عبر المفاوض الفلسطيني عن وجهة النظر العربية بكل صدق على كل موائد المفاوضات الثنائية، ومتعددة الأطراف أي بوجود الوسيط الأمريكي أو في غيابه، كما عبر الشارع الفلسطيني عن وجهة النظر العربية باندلاع انتفاضة الأقصى عندما اقتحم شارون زعيم الليكود ساحة الحرم القدسي الشريف في ٢٨ سبتمبر الماضي، وجاءت الانتفاضة لتعكس بأمانة إرادة الأمة العربية والإسلامية في التصدي لآثار القدم الهمجية، وأبرزت الانتفاضة من ذلك الوقت أهمية الدعوة لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس تحسبا لاستئناف المفاوضات بشأنها في هذا الوقت الضائع وقبل أن يعيد الرئيس بوش ترتيب البيت الأمريكي أو حتى نجاح أو سقوط باراك في انتخابات ٦ فبراير القادم أو تحسبا لتحريك القضية في المحافل الدولية بعودتها إلى الأمم المتحدة مرة أخري تحت ضغوط الدول العربية أو أوروبا أو لترحيلها للتحكيم الدولي برضاء الطرفين كما حدث في قضية طابا رغم استبعاد هذا من وجهة النظر الإسرائيلية في الوقت الحالي.

نشر في الأهرام- ٢٥ يناير ٢٠٠١ .

وإعداد وثيقة للدفاع عن حقنا الثابت في القدس تطلب تعبئة كل قوي الأمة وشحذ فكرها المهني بمختلف تخصصاته: الحقوقي والثانوي، والسياسي، والدبلوماسي، والتاريخي، والإعلامي، والاجتماعي، والمعماري، والفني.. الخ لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس كلها سمائها وأرضها، وصخرتها المشرفة، ومقدساتها، ومساجدها وكنائسها، وهويت ها وشخصيتها، أناسها وسكانها، شوارعها وحواريها، وازقتها، جبالها وانفاقها، سورها وأبوبها التسعة .. الخ.

وفي هذا السياق تتحدد مسئوليات قوي الأمة دفاعا عن القدس بتوزيع الأدوار وتكاملها فالمسألة ليست مسئوليات حكومات فحسب وإنما هي فرض عين على كل إنسان عربي أو غير عربي مسلم ومسيحي وأيا كان عمله أو مهنته. ومن هنا جاءت مبادرة اتحاد المحامين العرب، ودعوته بالمشاركة مع اتحاد الصحافيين العرب إلى إعداد الوثيقة السياسية والقانونية والدينية المتكاملة حول القدس لتكون سند التحرك العربي المهني الشعبي الواسع النطاق دفاعا عن القدس. وإعداد مثل تلك الوثيقة يشكل هاجسا قويا لدي اتحاد المحامين العرب منذ وقت مبكر، فقد اقترح الاتحاد منذ عام ١٩٩٠ تنظيم حملة دولية وواسعة تشارك فيها الهيئات العربية والإسلامية يكون هدفها الحفاظ على عروبة القدس ومواجهة مخطط التهويد، ويتولى اتحاد المحامين العرب مع بقية المنظمات القانونية في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا وآسيا الشق القانوني في الحملة، وذلك بحشد خبراء القانون الدولي حول قضية القدس والعمل على تعزيز واحترام قواعد وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وتنشيطا لتعاون اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب تأسست تحت مظلة اتحاد المحامين العرب اللجنة العربية لمناصرة القدس واستهلت أعمالها بإعداد مشروع رسالة شاملة أعلنت فيها الموقف الثابت للمنظمات العربية والإسلامية المسيحية غير الحكومية تجاه قضية القدس بلغات مختلفة موجهة إلى المنظمات الدولية الحقوقية والمعنية

بحقوق الإنسان والشعوب المحبة للسلام ولإحاطة الرأي العام العالمي كما بالحقائق التالية حتى تأتي التسوية النهائية لقضية القدس عادلة ودائمة.

أولا: نص قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ على إنشاء دولتين عربية وعبرية، مع عدم المساس بوضع القدس الذي ظل قائما بذاته إلى أن يتقرر وضع آخر باتفاق الأطراف. ويعد هذا القرار هو الأساس القانوني الوحيد لقيام إسرائيل. والدولة الفلسطينية. والوضع المتميز للقدس ولكن إسرائيل تنكر هذا القرار رغم أنه الحجر الأول في الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية عموما وقضية القدس بوجه خاص. وأنه أساس قيامها. ويترتب على إنكاره نزع هذا الأساس.

ثانيا : قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وهو أساس التسوية الحالية في الشرق الأوسط له وظيفتان: الأولي أنه يتضمن مبادئ التسوية التي يجب ان تدور حولها المفاوضات والثانية أن من شأن تطبيق ما ورد به فيما يخص انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ومن بينها القدس الشرقية أن يحرر هذه الأراضي من الاحتلال بحيث تصبح الأراضي الفلسطينية المحررة صالحة لتنفيذ قرار التقسيم.

ثالثا: شدد مجلس الأمن في قراراته المختلفة بدءا بالقرار ٤٧٨ على أن إجراءات إسرائيل في القدس وضمها واعتبارها عاصمة أبدية وموحدة لها باطلة. وأنه يتعين على جميع الدول والمنظمات الدولية العمل وفق ذلك، خاصة الامتناع عن نقل سفاراتها إلى القدس. وقد شدد مجلس الأمن وجميع الوكالات المعنية على ضرورة التزام إسرائيل بوضع القدس وعدم إحداث أي تغير ديموجرافي أو جغرافي أو حضاري فيها.

رابعا: يترتب على الشرعية الدولية الصارمة بشأن القدس بطلان جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل وفي مقدمتها إنشاء المستوطنات والعمل على تهويد القدس وفرض أمر واقع يجعل التسوية من دونه غير متصورة، كما يترتب على هذه الشرعية بطلان اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وبطلان أية

محاولة من جانب أي دولة لاعتبارها كذلك ونقل سفارتها إليها.

خامسا: التزمت إسرائيل في أوسلو بعدم المساس بالقدس باعتبارها من موضوعات المفاوضات لتحديد الوضع النهائي. وتعد أوسلو من هذه الزاوية امتدادا لخط الشرعية الدولية الذي بدأ بقرار التقسيم ولذلك لا يبدو مقبولا ذلك التناقض المفتعل الذي تقيمه إسرائيل بين الشرعية للاتفاقية وأساسها أوسلو، والشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة وأهمها قرار التقسيم وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وقراراته اللاحقة المؤكدة للوضع القانوني للقدس.

وفي ضوء تلك الحقائق التي يقبلها المجتمع الدولي بأسره وأكدها في مناسبات متعددة الاتحاد الأوروبي والفاتيكان تأمل اللجنة العربية لمناصرة القدس أن تكون تلك الحقائق محل نظر المجتمع الدولي خلال متابعته في المرحلة المقبلة لمصير القدس وأن يساند على ضوئها جانب الحق العربي في المفاوضات.

ومن المقرر أن تتبلور الصيغة النهائية لوثيقة الدفاع عن القدس في اجتماع المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في بيروت خلال فبراير القادم، ولن تتحقق لتلك الوثيقة سعة الانتشار والاقتناع لدي الرأي العام العالمي إلا بتفعيل دور الإعلام العربي بالترويج لها في مختلف المحافل الدولية ونشرها بمختلف اللغات. وهنا تبرز -كما سبقت الإشارة- أهمية توزيع الأدوار بين مختلف القوي المهنية العربية وتكاملها خدمة لقضية القدس.

دورية القمة.. لا تكفي !

(١)

مع عودة الروح للقمة العربية في سياق دورتها العادية بعد غياب طويل، تبرز الإرادة السياسية العربية بعد فترة كمون وبيات شتوي طال أمده ويبقي على الفكر السياسي العربي أن يوظف النجاح النسبي لقمة عمان ليكون أولي خطوات إعادة ترتيب البيت العربي وهو بيت القصيد وما نجاح انعقاد دورية القمة إلا مجرد مدخل لعملية إعادة الترتيب .. ومن هنا يجب الا نتوقف كثيرا عند وقائع ما حدث داخل القمة او في كواليسها كما يجب الا نُحَمِّل قراراتها وكلمات بيانها الختامي أكثر مما تحتمل.

وثمة مسئوليات ألقتها القمة على عاتق الأمين العام للجامعة في إطار إعادة ترتيب البيت العربي تحددت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث وتطوير أنظمة العمل العربي المشترك بما في ذلك منع الازدواجية في المهام، واتخاذ الخطوات اللازمة والصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية من أجل تطوير هياكلها وترقية أساليب عملها والارتقاء بأدائها، والاستعانة بما يراه الأمين العام للجامعة من خبرات عربية سواء في مجال صياغة أنظمة جديدة للعمل العربي المشترك أو وضع أنظمة داخلية حديثة للأمانة العامة للجامعة ..

وعملية التحديث والتطوير المكلف بها الأمين العام الجديد السيد عمرو موسى لا تبدأ من فراغ فثمة رصيد هائل من المشروعات والخطط والبرامج والبحوث والدراسات كانت قيد المناقشة والتطبيق طوال سنوات ولاية د.

الأهرام- ٥ أبريل ٢٠٠١.

عصمت عبد المجيد وحالت المتغيرات دون مثولها على أرض الواقع. ومن هنا تأتي أهمية أخذها في الاعتبار خاصة فيما يتعلق بإعادة ترتيب البيت العربي ككل؛ فالجامعة العربية مع مكانتها السامية ليست أداة وحيدة للتجمع العربي بل هي في موقع الصدارة بين منظومة النظام الإقليمي العربي الذي يضم أيضا المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية العربية وأيضا التنظيمات الشعبية التي يجب إيجاد وشائج تربطها بالجامعة ونتناول في مقال اليوم تصورنا للمنظمات العربية المتخصصة في إطار إعادة ترتيب البيت العربي الكبير.

والمنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في إطار الجامعة العربية تناظر عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتشكل قاعدة الهيكل التنظيمي للجامعة ويتسم عملها بالبحث والدراسة من أجل تنظيم وتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويكفي الإشارة إلى قيام بعض تلك المنظمات بوضع عدة خطط واستراتيجيات ومواثيق عربية تخدم التنمية العربية في مختلف المجالات وحالت الخلافات العربية دون الالتزام بها ومنها:

- الخطة الشاملة للثقافة العربية في ستة مجلدات منذ عام ١٩٨٥ ووضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٩.
- استراتيجية التشغيل والتكامل في مجال القوي العاملة بالوطن العربي وقد أنجزتها منظمة العمل العربية منذ نهاية الثمانينات.
- الخارطة الجيولوجية للوطن العربي وهي أول خارطة تبادر بوضعها المنظمة العربية للثروة المعدنية.

والملاحظ أنه حتى عام ١٩٦٠ لم يكن لدي الجامعة العربية سوي ثلاث منظمات متخصصة حيث كان مجلس الجامعة قد وافق على الاتفاقية المنشئة لكل من المجلس الاقتصادي والاتحاد البريدي العربي (في شكله الأول) عام

١٩٤٦ والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٥٣. ومنذ الستينات شهدت الجامعة العربية مولد عدد متزايدا من هذه المنظمات حتى قفز عددها إلى أكثر من عشرين منظمة متخصصة وفي مقدمتها:

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والعربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة العمل العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، المؤسسات العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للاتصالات الفضائية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ... إلخ.

ولم يواكب نشأة مثل هذه المنظمات منذ البداية الانضباط والتنسيق فيما بينها أو فيما بينها وبين أنشطة الجامعة، ومن هنا ظهر التعارض والتداخل في الأهداف والوسائل وعدم تماثل العلاقة الدستورية بين الجامعة وبين كل منظمة.

ومنذ السبعينات والجامعة العربية تسعى لتقنين العلاقة القانونية مع المنظمات المتخصصة ورغم هذا فإن التجربة قد أثبتت أن تنسيق التعاون هذا لم يتحقق بنجاح؛ ولذا حرص مشروع تعديل ميثاق الجامعة على إعطاء أهمية خاصة لموضوع التنسيق وأفرد المشروع فصلا خاصا لذلك وتتمثل عناصر آلية التنسيق هذه فيما يلي:

١ - إقرار مبدأين أساسيين هما المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ مما يحتم التنسيق بين مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك بما فيها المنظمات.

٢ - تمكين مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن مستوى التمثيل فيه يعلو مستوى التمثيل في مجالس المنظمات من الإشراف على عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة بطرق متعددة منها حق التوصية بدمج بعض المنظمات أو إلغاء بعضها أو إنشاء منظمات جديدة، ومنها أيضا حق النظر في خطط المنظمات القطاعية واعتماد الخطة القومية

الشاملة إلى غير ذلك من الأساليب التي تم النص عليها في المشروع.

٣ – إدراج هذه المبادئ في الميثاق بحيث يعمل بهذه المبادئ على الرغم من وجود أية أحكام أخري مخالفة في الاتفاقيات أو القرارات المنشئة للمجالس الوزارية للمنظمات المتخصصة. إذ من بين أحكام مشروع تعديل الميثاق ما يقضي بعلوية ميثاق الجامعة على أية اتفاقية أخري ترتبط بها الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك يترتب على إقرار الميثاق المعدل تعديل ضمني للاتفاقيات المنشئة للمنظمات مما يحقق الانسجام بين أحكامها وأحكام ميثاق الجامعة.

ولاشك أن الحالة الانتقالية التي تعيشها الأمة العربية الآن لا تتطلب الانتظار حتى يحين تعديل ميثاق الجامعة بل السعي إلى تحقيق الممكن بقدر المستطاع وأمام الجامعة العربية نموذج ناجح يتمثل في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة حيث إن المنظمة الدولية بحثت في أساليب التنسيق من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستحدثت أطرا وأساليب لضمان حد أدني من الانسجام بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

والخطوة الجادة والعاجلة التي يجب أن تخطوها الجامعة العربية الآن هي استبعاد مثل هذه المنظمات العربية المتخصصة عن تيارات الخلافات السياسية العربية، وإذا كانت بعض هذه المنظمات قد تأثرت فعلا بالخلافات السياسية العربية فإن بعضها الآخر قد نجح فعلا في تجنب مثل هذه الخلافات ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي انفرد دون غيره بحسم الموقف بإضافته بندا في اتفاقية إنشائه ينص على تحريم النشاط السياسي ويقول إنه لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون إدارته التدخل في الشئون السياسية لأي عضو كما لا يجوز أن تتأثر إدارة الصندوق أو موظفوه في قراراتهم بالاتجاه السياسي للعضو أو للأعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وأن توزن الأمور بميزان محايد أساسه تحقيق أهداف الصندوق.

وما ذهب إليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو فعلا الهدف الأساسي من وراء إقامة منظمات مستقلة عن المنظمة الأم في المجالات غير السياسية تستهدف تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي بعيدا عن الخلافات السياسية.

وما أحوج الجامعة العربية الآن لمزيد من الاهتمام بمجموعة هذه المنظمات المتخصصة نظرا لأهمية التكامل الوظيفي العربي كأساس قوي لمجرد وجود البيت العربي قائما -كحد أدني- ولإعادة ترتيبه -كحد أوسط- ولأي اتحاد عربي مرتقب كحد أقصي.

دورية القمة.. لا تكفي (٢)

نحو مجتمع مهني عربي واحد

ذهب المقال السابق إلى أن عملية التحديث والتطوير المكلف بها الأمين العام الجديد للجامعة العربية السيد عمرو موسى لا تبدأ من فراغ فثمة رصيد هائل من المشروعات والخطط والبرامج والبحوث والدراسات كانت قيد المناقشة والتطبيق طوال سنوات ولاية د. عصمت عبد المجيد وحالت المتغيرات دون مثولها على أرض الواقع ومن هنا تأتي أهمية أخذها في الاعتبار خاصة ما يتعلق بإعادة ترتيب البيت العربي ككل ، فالجامعة العربية مع مكانتها السامية ليست أداة وحيدة للتجمع العربي بل هي في موقع الصدارة بين منظومة النظام الإقليمي العربي الذي يضم أيضا المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية العربية والتنظيمات الشعبية المختلفة، وسنتناول هنا تصورنا للاتحادات المهنية العربية وهي شبكة هائلة تغطي مختلف التخصصات (من المهندسين والأطباء والمحامين والصحفيين والزراعيين والتربويين.. إلخ).

والأصل في تلك الاتحادات المهنية أنها أنشئت للتنسيق بين الاتحادات المهنية في الدول العربية ولتوحد أو تقرب بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة ولتزيد من اتساع سوق الإنتاج والعمالة لأبناء المهنة ولتبسيط إجراءات الاتصال فيما بينهم وليس من أغراض أي من تلك الاتحادات تحقيق أرباح مادية وإنما التطلع إلى بناء مجتمع مهني عربي واحد يشكل بيت خبرة لاغني عنه لمدة العمل العربي المشترك.

ويوجد أكثر من ٦٠ اتحادا مهنيا عربيا تزامن نشأة بعضها (في منتصف

الأهرام- ١٢ أبريل ٢٠٠١

الأربعينيات) مثل اتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العرب مع نشأة الجامعة العربية نفسها، ثم تزايد عدد تلك الاتحادات المهنية في العقود الأربعة الأخيرة لتضم المزيد من التخصصات المختلفة التي تشكل عقل الأمة الناضج وفكرها المستنير:

- من أصحاب القلم (الصحفيون- الكتاب- الأدباء- المؤرخون- الباحثون في العلوم السياسية.. إلخ).
- من صناع الحياة (المهندسون-المهندسون الزراعيون- الفيزيائيون- الكيميائيون- الجيولوجيون-الحياتيون- الصيادلة.. إلخ).
- من أرباب الثقافة والإعلام (التشكيليون-الموزعون- الناشرون.. إلخ).
- ومن رجال التعليم (المعلمون- التربويون.. إلخ).
- والمهنيون والنقابيون العرب في مثل هذه الاتحادات يمثلون إرادة الأمة العربية، ودورهم يستكمل دور الحكومات العربية ممثلة في الجامعة العربية ويتميز دورهم بسمة العقلانية في البحث والدراسة بعيدا عن العواطف والانفعالات التي يحدثها الساسة العرب، ولذا من الأهمية الحفاظ على استقلالية مثل هذه الاتحادات التي تعبر عن وحدة العقل والفكر العربي.

ويلاحظ المراقبون بوجه عام خاصة خلال السنوات الأخيرة زيادة تدخل حكومات الدول العربية في أمور هذه الاتحادات، وهو الأمر الذي ترك بصماته على الهيكل التنظيمي للاتحادات وأساليب عملها ، وفي بعض الحالات اتخذت القضايا القومية ذريعة لهذا التدخل الذي لم يتوقف عند حد إلزام الاتحادات باستنكار أو تأييد موقف ما، بل ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحادات في بعض العواصم العربية لإصدار قرارات بتأييد نظام الحكم في البلد مقر الاجتماع وشعاراته وسياساته ، وبطبيعة الحال يؤدي هذا الاتجاه إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات نتيجة معارضة بعض الوفود لإصدار قرارات سياسية من اجتماع مهني غير سياسي، أو لأن القرارات تمس سياسة الأقطار التي تنتمي إليها هذه الوفود. ولعل أغرب محاولات التدخل الحكومي

في أمور مثل هذه الاتحادات المهنية ما حدث في أوائل أغسطس ١٩٩٠ عندما قام أمين عام اتحاد المؤرخين العرب -وهو عراقي- بتزوير بيان باسم المؤرخين العرب لتأييد الاجتياح العراقي للكويت، وعلى الفور تصدي له الأمناء المساعدون وجموع المؤرخين العرب وتنصلوا من البيان المزور، وأعلنوا صراحة تضامنهم مع الكويت حكومة وشعبا، ودافعوا عن أمانة البحث التاريخي ونزاهته.

إن استحداث وشائج تربط الجامعة ومثل هذه الاتحادات إذن مطلب مهم وضروري لتصحيح مسار العمل العربي المشترك.. وهو مطلب لم تدركه الجامعة منذ نشأتها وإن كانت تنسق نشاطها الوظيفي مع عدد من هذه الاتحادات وتقوم بتمويل بعض أنشطتها، ولكن دون تقنين لعلاقة جادة تنظيمية استشارية تربط الجامعة ومنظماتها بهذه الاتحادات، هذا في الوقت الذي تحظى فيه مثل هذه الاتحادات غير الحكومية باهتمام متزايد من جانب الأمم المتحدة.

ورغم أن الاتحادات المهنية والنقابية العربية تشكل صرحا كبيرا في النظام الإقليمي العربي، فإن المرء لا يدري سببا معقولا يبرر التعتيم البحثي والإعلامي حول نشاطها، ولم ينجح جهاز إعلامي أو مركز أبحاث عربي في عمل حصر شامل لها أو متابعة وتقويم نشاطها، اللهم إلا عدة كتب قليلة أهمها كتاب النظام العربي الإقليمي من تأليف الأستاذ جميل مطرود. على الدين هلال وصدر أخيرا في طبعته الثالثة من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت).

وهكذا تبدو أهمية التعاون بين الجامعة العربية في عهدها الجديد وبين تلك الاتحادات المهنية وهذا ما أدركته أحد مشروعات تعديل ميثاق الجامعة حيث أقر مبدأ تعامل الجامعة مع تلك الاتحادات من خلال المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمعنية على أن يكون التعامل مشروطاً بحد أدني من جدية الاتحاد ونزاهته واستقلاله ولم يفصل المشروع أو التعديل هذه

الشروط وإنما يذهب الاتجاه إلى اعتماد نظام استشاري يربط الجامعة بالاتحادات ويشكل النظام الاستشاري هنا أضعف الإيمان، لأن الاتحادات المهنية تضم ما لا يقل عن ٣٠ مليون مهني متخصص وهم قوة عربية فكرية وعلمية ضاربة، وسوف يظل العمل العربي المشترك مفتقرا إلى دورها حتى تأتي مبادرة محاولة دمجها في الجامعة العربية ومن ثم دمجها في منظومة آليات النظام الإقليمي العربي. ويبقي بعد ذلك دمج التمثيل الشعبي العربي في أروقة الجامعة وهو موضوع مقالنا اللاحق.

دورية القمة .. لا تكفي (٣)

التمثيل الشعبي في الجامعة العربية

في إطار الدعوة إلى إعادة ترتيب البيت العربي أشارت المقالتان السابقتان إلى أن إقرار دورية القمة العربية لا يكفي في حد ذاته لتنشيط عمل الجامعة العربية، وأن الأمر يتطلب تفعيل دور مختلف آليات النظام الإقليمي العربي باعتبار أن الجامعة العربية مع مكانتها السامية وموقع صدارتها ليست وحدها الأداة الوحيدة للتجمع العربي الذي يضم أيضا المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية العربية والتنظيمات الشعبية المختلفة وفي مقدمتها الأحزاب والبرلمانات التشريعية المنتخبة واتحادات رجال الأعمال واتحادات المجتمع المهني العربي..! وهي تشكل ضمير الأمة وعقلها المفكر ومحور اقتصادها القومي الجديد، وهو يرتكز عليه مقالنا هذا.

وبشأن الأحزاب العربية فإن إسهامها ضمن الجهاز الشعبي المقترح للجامعة العربية يكتسب أهمية متزايدة أكثر من أي وقت مضى حيث أخذت معظم الدول العربية بالتعددية السياسية، وفي الوقت نفسه أخذ الفكر السياسي العربي يولي اهتماما أكثر بدراسة الأحزاب في الدول العربية خاصة الأحزاب الجماهيرية من ناحية برامجها المحلية والعربية والدولية باحثا عن هويتها أو هاجسها القومي.

ويمكن تمثيل جموع الأحزاب التي حظيت بالشرعية في كل دولة عربية وتتمتع بهوية قومية ضمن الجهاز الشعبي العربي المقترح للجامعة العربية بأسلوب يضمن التمثيل العادل لأحزاب كل دولة وفقا لتعداد السكان.

الأهرام- ١٩ ابريل ٢٠٠١ .

ومع تمثيل مثل هذه الأحزاب ضمن جهاز الرأي والمشورة في اتخاذ القرار العربي فإن الجامعة العربية تكتسب عندئذ قاعدة جماهيرية عريضة وتكون دائما في ذاكرة وعواطف رجل الشارع العربي.

ومن ناحية أخري فإن مثل هذه الخطوة تسهم في تقارب الأحزاب العربية فيما بينها حيث لا يجمعها نسق منظم تلتقي تحت ظله للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات.

وكان يمكن الاكتفاء بتمثيل البرلمانيين العرب دون رجال الأحزاب العربية في الجهاز الشعبي للجامعة العربية، ولكن ثمة فارقا رئيسيا بين البرلماني ورجل الحزب في أية دولة عربية فالأخير يحتفظ بمكانته الحزبية بصفة دائمة على خلاف البرلماني الذي لا يضمن إعادة ترشيحه أو فوزه في أي انتخابات مقبلة، ومن هنا لابد وان يكتمل تمثيل البرلمانيين العرب في الجهاز الشعبي المقترح.

والبرلمانيون العرب نواب الشعوب العربية في مجالسها التشريعية أيا كانت مسمياتها هم ممثلو الأمة العربية وضميرها الحي ومسئوليتهم الوحدوية جد خطيرة، فهل ارتفع البرلمانيون العرب إلى مستوى هذه المسئولية القومية؟

لقد راود دعاة الوحدة العربية فكرة لقاء البرلمانيين العرب منذ أواخر الأربعينيات وصدرت أول دعوة إلى إنشاء اتحاد برلماني عربي في أبريل ١٩٤٧ في أثناء عقد الاتحاد البرلماني العربي بالقاهرة آنذاك، وتبلورت الدعوة في صدور ميثاق لهذا الاتحاد تم تطويره عام ١٩٧٤، ويتشكل حاليا من الشعب البرلمانية في ١٤ دولة عربية وتتحدد أهدافه الرئيسية في تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وتنسيق العمل المشترك وتبادل الخبرات وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

والتساؤل المطروح كيف نجعل من هذا الاتحاد نقطة انطلاق جديدة لوحدة البرلمانيين العرب؟ وكيف يمكن تمثيل الاتحاد أو البرلمانيين في الجهاز الشعبي العربي المقترح؟. وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن الاهتداء بفكرة ونظام

الجمعية البرلمانية الأوروبية التي تتبع المجلس الأوروبي منذ عام ١٩٤٨ ومقرها في ستراسبورج فرنسا وتضم برلمانيين معينين يمثلون أكثر من ٢٠ دولة أوروبية ليبرالية وهي لا تتخذ قرارات ولكنها تؤثر في القرارات الحكومية الأوروبية بشكل غير مباشر، والاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية يكون منطلقا بعد ذلك للاهتداء بفكرة البرلمان الأوروبي الموحد الذي يتبع أساسا الجماعة الاقتصادية الأوربية "الاتحاد السياسي الأوروبي" ومثل هذا البرلمان العربي الموحد لابد وأن يواكب تجربة التكامل الاقتصادي العربي إذ أريد لها تصحيح مسارها واستكمال أشواطها المفقودة.

أما بشأن الحركة النقابية العربية وضرورة تمثيلها في الجهاز الشعبي المقترح للجامعة العربية فإنه لا يمكن التقليل من الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحركة النقابية العربية ودورها المبكر في مناصرة حركة التحرر الوطني، وتكفي الإشارة إلى الدور المبكر خلال حرب السويس ١٩٥٦، وأيا كان الأمر فإن العمال العرب يمثلون أضخم المجموعات البشرية في الوطن العربي ومن الأهمية تحديث اتحادهم النقابي حتى يتسنى لهم المشاركة الإيجابية في الجهاز الشعبي العربي المقترح.

ونأتي أخيرا إلى رجال الأعمال العرب ونؤكد ضرورة تمثيلهم في المجلس الشعبي العربي المقترح استجابة لروح العصر الاقتصادي الجديد وأن يتبوأ نظام السوق مكانته في اقتصادات العالم كله، وليس خافيا أن منظمة العمل الدولية قد فطنت إلى أهمية تمثيل رجال الأعمال في هذه المنظمة الحكومية منذ إنشائها عام ١٩١٩ جنبا إلى جنب مع ممثلي الحكومة والعمال حيث يجتمع أطراف الإنتاج الثلاثة معا وبما يحقق المصالحة العامة بتحديد مستويات العمل الدولية وتأكيد حقوق الإنسان في أي مجتمع أيا كانت هويته وجنسيته.

هكذا يمكن تشكيل المجلس الشعبي العربي المقترح للجامعة العربية من قادة الفكر والرأي والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية العمالية ورجال

الأعمال ليكون سندا قويا للقمة العربية ولمختلف المجالس الوزارية للدول العربية ابتداء من مجلس وزراء الخارجية إلى الاقتصاد إلى المالية إلى البحث العلمي إلى الشئون الاجتماعية إلى الداخلية.. الخ وتتحقق إعادة ترتيب البيت العربي على أسس راسخة وشاملة.

وهكذا أيضا يمكن أن يلتئم تحت مظلة الجامعة العربية الملوك والرؤساء العرب جنبا إلى جنب مع ممثلي مختلف القطاعات المهنية والحزبية والشعبية والنقابية، ويجري بذلك تصحيح مسار التضامن العربي على أسس راسخة وتأخذ الشعوب العربية حقها الكامل في المشاركة في صنع القرار العربي وتوجيه الأحداث العربية والدولية.

القسم الثاني

الانتفاضة في كواليس كامب ديفيد

مناورة تأجيل قضية القدس وخطورتها

يبدو واضحا أن الموقف الفلسطيني الصلب في مفاوضات كامب ديفيد-٢ بشأن القدس ثم هجوم انتفاضة الأقصى قد أحدثا خللا في ميكانيزم اللعبة السياسية الإسرائيلية، ومن أعراض هذا الخلل المحاولات الفاشلة لتشكيل حكومة ائتلافية، ثم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، ثم قرار الكنيست باستبعاد قضيتي القدس واللاجئين من مفاوضات الوضع النهائي، ثم قرار استقالة إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل، ولم تكن ردود الفعل الإسرائيلية تلك في مجملها إلا مناورة كبرى للتهرب والتسويف لتأجيل حسم قضية القدس بعد أن برزت هشاشة الموقف الإسرائيلي بشأن مزاعمها بالنسبة للمدينة المقدسة، ومحاولات قضمها وابتلاعها في غفلة من الزمن.

وخطورة المناورة الإسرائيلية الأخيرة تكمن في عامل الزمن، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ حكومة شيمون بيريز في منتصف التسعينيات نجحت في تأجيل مفاوضات الوضع النهائي بشأن القدس الذي كان من المقرر الشروع فيها منذ مايو ١٩٩٦ ثم جاء نيتنياهو فيما بين (١٩٩٦- ١٩٩٩) ليكرس عملية التأجيل، وخلال تلك السنوات أعلن شارون مشروعه بتأجيل المفاوضات حول القدس ٢٠ عاما، ثم جاء إيهود باراك ليستكمل المناورة الإسرائيلية الكبرى ليقلب مائدة المفاوضات رأسا على عقب بادعاءاته ومطالبه في كامب ديفيد-٢، ثم سانده الكنيست منذ أسبوعين بشطب قضيتي القدس واللاجئين من أجندة المفاوضات من جانب واحد كما سبقت الإشارة.

الأهرام ١٤ ديسمبر ٢٠٠٠ .

هكذا تبدو محطات سيناريو المناورة الإسرائيلية الكبرى، وما خفي كان أعظم. وخطورة مثل هذا السيناريو تتركز في إعطاء إسرائيل حقبة زمنية أخرى لاستكمال عملية تهويد القدس تهويدا كاملا ما دامت عملية التهويد التي بدأت منذ العام الأول للاحتلال (١٩٦٧) لم تشفع لإسرائيل في كسب الشرعية الدولية واعتراف الرأي العام العالمي بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية كما يزعمون وتأمل إسرائيل -خلال الحقبة المقبلة وفي حالة تجميد مفاوضات القدس كلية- في بناء هيكلها المزعوم على أنقاض الأقصى، وتمارس بذلك فرصة سياسة الأمر الواقع، وهي سياستها المفضلة منذ قيام الدولة العبرية.

يعني هذا بالنسبة لنا أن التحرك العربي الإسلامي بعد قمتي القاهرة - الدوحة مطالب بإفشال المناورة الإسرائيلية، وإعلام الرأي العام بأبعادها وخطورتها على واقع ومستقبل المدينة المقدسة، ولدى التحرك العربي- الإسلامي شهادات دولية تفضح سيناريو عملية التهويد المستمرة داخل المدينة، ويأتي في مقدمة تلك الشهادات قرارات وتقارير المنظمات الدولية وأخص منها تقرير منظمة اليونسكو الذي قدمه الخبير الدولي (ليون بيروير) كمفوض من قبل اليونسكو للتعرف على انتهاكات إسرائيل للواقع الحضاري العربي للمدينة. (التقرير منشور بمجلة الملف العربي- الأوروبي الصادر في باريس عدد يناير ٢٠٠٠).

ويخلص التقرير إلى عدة حقائق تعكس جانبا من جوانب عملية التهويد وفي مقدمة تلك الحقائق:

١- الأخطار التي تتعرض لها مدينة القدس القديمة بسبب مشروع القدس الكبرى حيث أصبحت المدينة القديمة مدينة حبيسة ومحصورة ومطوقة تماما في مدينة مترامية الأطراف تشهد حدودها توسعا مستمرا (لحساب المستوطنين اليهود الجدد) ويجري تنفيذ أشغال تنظيمية كبيرة أمام باب الخليل تكلف الاتصال بقرية داود، كما يجري تشييد مجمعات مبان ضخمة في الجهة الشمالية الشرقية وكذلك الفنادق في أسفل شارع (ديريس شيشيم)

على مسافة قصيرة من قبر الملوك وكنيسة القديس جورج.

ومن ناحية أخرى يشير التقرير الدولي إلى توسيع شبكة المستوطنات الإسرائيلية ومد فرعها بما في ذلك داخل مناطق تتسم بالحساسية ومنها على سبيل المثال ما يجري في مستوطنة معالي أدوميم حيث تجري أشغال كبيرة للبناء في الموقع وتعد المستوطنة أكبر كيان سكني في المنطقة الشرقية وعدد سكانها ربما أصبح يزيد بالفعل على ٦٠,٠٠٠ نسمة.

هذا فضلا عن أعمال تهيئة الطرقات حول المدينة القديمة وما يترتب عليها من عواقب جسيمة بالنسبة لبيئة أصبحت تطغى عليها أكثر فأكثر الإنشاءات الهندسية والمعايير والجدران الداعمة التي لا تستطيع على الرغم من العناية البالغة لتشييدها أن تخفي الهدف من إنشائها وهو تهميش المنظر العام لضواحي المركز التاريخي للمدينة.

ومثل هذا التغيير الحضري -من وجهة نظر تقرير اليونسكو- يعد تدهورا حتميا لقيم التراث.

٢- الأخطار التي أصابت تماسك النسيج الحضري والتراث المعماري للمدينة القديمة نتيجة التغييرات في التركيبة الاجتماعية وهنا يمكن الإشارة إلى التمايز التقليدي بين أربعة أحياء كبرى حي يهودي في الجهة الجنوبية الشرقية وحي أرمني في الجهة الجنوبية الغربية وحي مسيحي في الجهة الشمالية الغربية وحي إسلامي في الجهة الشمالية الشرقية، غير أن الخصائص الثقافية المميزة لهذه الأحياء التاريخية كما يرد في تقرير اليونسكو آخذة في التغيير، مما يؤدي إلى عواقب مؤسفة بالنسبة لتماسك النسيج الحضري وأصالة المباني. وعلى سبيل المثال يشير تقرير اليونسكو للأخطار المتعددة التي يتعرض لها الحي الإسلامي وهو الحي الذي احتفظ إلى حد كبير بشبكة طرقاته ومبانيه التقليدية وتمثل تلك الأخطار في أن الاكتظاظ السكاني وتغيير التركيبة الاجتماعية ويعطي مبررا لما يحدث لتدخل السلطات الإسرائيلية لممارسة عمليات هدم تعسفية.

أما تغير التركيبة الاجتماعية فيتعلق الأمر بالمستوطنات اليهودية وإنشاء شبكة ممرات خاصة للانتقال بين أسطح تلك المستوطنات وتتأثر أصالة المدينة القديمة وتتضرر حتما بسبب تلك الأعمال التي تستهدف الفصل بين السكان.

كما تتمثل آخر الأخطار التي تهدد المدينة القديمة في احتلال مجموعة من المستوطنين منطقة برج اللقلق البالغة الحساسية والواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من سور السلطان سليمان القانوني بهدف الاستقرار فيها وإنشاء حي يهودي صغير مع كنيس أو درنه.

ويشكل هذا من وجهة نظر تقرير اليونسكو تزويرا تاريخيا واستفزازا بالغ الخطورة في وقت واحد.

تلك جوانب خطيرة مما حمله تقرير منظمة اليونسكو الذي يجب أن يكو ن وثيقة من وثائق التحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي لكشف الوجه القبيح لإسرائيل وهى تواصل عملية تهويد القدس والتي تستهدف تجميد المفاوضات حتى تستكمل تهويد المدينة المقدسة برمتها. ولا يزال في تقرير اليونسكو وغيره من الوثائق والشهادات الدولية ما يكشف تلك الأخطار لنا وللرأي العام العالمي.

المقترحات الأمريكية.. وتجاهل مرجعيات الشرعية الدولية

(١)

دخلت المفاوضات بشأن القدس مرحلة حاسمة إثر طرح المقترحات الأمريكية الأخيرة والتي لم تحظ بموافقة فلسطينية بعد ، نظرا للغموض الذي شاب صياغتها ، مما جعل السلطة الفلسطين ية تقدم نحو ٢٥ استفسارا طالبة الرد عليها قبل إصدار قرار بشأن الموافقة على التفاوض حولها أو رفضها أو التحفظ عليها .

وكان يمكن للإدارة الأمريكية (الراحلة) بعد أسبوعين أن تقدم مقترحات مبرأة من أية شبهة لو أنها التزمت بمرجعيات الشرعية الدولية طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة ومن الأهمية الرجوع إلى تفسير اللورد كارادون (الذي صاغ القرار) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة في اغسطس ١٩٧٩ حيث ذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها (أي إسرائيل ودولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما .

لقد تساءل كارادون:

هل احتلت القدس الشرقية من قبل إسرائيل في حرب ١٩٦٧؟

وأجاب : بالطبع إنها احتلت.

هل قصد بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أن ينطبق على القدس الشرقية؟

بالطبع كان كذلك وليس موضوع القدس موضوعا أكاديميا جافا وغريبا

نشر في الأهرام ٤ يناير ٢٠٠١

وغير حقيقي، إنه جذري وأساسي وملح وحاسم.

وبموجب مشروع اللورد كارادون هذا ستكون لكل دولة سيادتها على منطقتها من القدس (ويقرر ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة).

وزيادة على ذلك يقترح اللورد كارادون أن الظروف ربما تقتضي من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا ليقيم في المدينة ليس لإدارتها -التي ستكون من مهام العرب والإسرائيليين كل من جانبه- ولكن ليبذل كل جهده من أجل تطبيق هذا الحل خاصة في الحفاظ على الأ ماكن المقدسة وتأمين سلامة الوصول إليها. وبذلك سيكون لكل من جزئي المدينة عبارة عن مقاطعة ضمن إطار دولته. أما فيما يتعلق بالعلاقات الدينية ما بين الطوائف بالإضافة إلى تظم الطوائف فستكون متميزة عن سيادة الدولتين وستعمل داخل القدس وخارجها وذلك بتنظيم تقره هيئة دولية تحت إشراف المجموعة الدولية.

ولقد جاء اقتراح السيد فيصل الحسيني مسئول ملف القدس منسجما مع أفكار مستر كارادون وت أكيد السيد فيصل الحسيني للسيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشرقية برمتها، ولقد طرح الحسيني اقتراحه في سياق محاضرة له في المركز العربي- الأوروبي بباريس (أول ديسمبر ١٩٩٧) وجاء بها نصا: "إن إيجاد صيغة خاصة للأماكن المقدسة ، يمكن أن يسهل من إيجاد حل لمدينة القدس، على سبيل المثال إذا اعتبرنا أن العاصمة الفلسطينية هى في الجزء الشرقي حسب حدود الـ ١٩٦٧، واعتبرنا أن الجزء الغربي هى العاصمة الإسرائيلية، ثم أخذنا كنيسة النوتردام، والتي كانت تقع في المنطقة المحايدة ما بين الجهتين في عام ١٩٦٧ واعتبرناها مركزا لدائرة نصف قطرها قد يكون ٦٠٠ أو ٧٠٠ أو حتى كم واحد، عنده ا من الممكن أن تكون الأم اكن المقدسة في الجهة الشرقية وبعض الأماكن المقدسة في الجهة الغربية واقعة ضمن هذه الدائرة. وبالرغم من أن هذه الدائرة جزء منها فسيكون ضمن العاصمة الإسرائيلية وجزء ضمن العاصمة الفلسطينية ، ولكن هذه المنطقة لا تقام فيها لا شرقا ولا غربا مراكز حكومية ذات طبيعة سيادية، ممكن أن تكون

هذه المنطقة فيها نوع من الرعاية المشتركة ولا نستبعد وجودا دوليا بمفهوم ما".

وفضلا عن القرار ٢٤٢ فان قضية القدس تحكمها عدة قرارات مرجعية مهمة من قبل مجلس الأمن منها على سبيل المثال:

١- قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٨ وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير في وضع القدس. ولقد تبني المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لاشيء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت فأصبح قرارا نافذا ومعبرا عن الشرعية الدولية وملزما لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التي لم تستخدم حق الفيتو إزاءه.

٢- قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ اغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بال قانون الأساسي الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ودعوة مجلس الأمن للدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. وأكد المجلس في قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (أغسطس ١٩٤٩) والمعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ في ١٣ اكتوبر ١٩٩٠ ويعرب المجلس فيه عن جزعه لأعمال العنف التي وقعت في ٨ أكتوبر في الحرم الشريف وفي الأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا وإصابة ما يزيد على ١٥٠ شخصا بجراح ويدين المجلس على وجه

الخصوص أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ويطلب إلى إسرائيل الوفاء بدقة بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ اغسطس ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وأكثر من هذه القرارات فهناك قرارات المنظمات الدولية الأخرى وفي مقدمتها اليونسكو بدعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصا في القدس القديمة وأن تمتنع إسرائيل عن أية عملية من عمليات تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة.

وأخيراً فإن مثل تلك المرجعيات هى التي تعطي للشرعية الدولية مصداقيتها، ويبدو واضحا أن المقترحات الأمريكية من خلال ما تم الإعلان عنه قد تجاهلت تماما تلك المرجعيات، ومن ثم جاء الموقف الفلسطيني الرافض أو المتحفظ.

المقترحات الأمريكية وتجاهل مرجعيات الشرعية الدولية.

(٢)

مع نشر النص الكامل للمقترحات الأمريكية اتضحت أكثر من أي وقت مضى مجافاة تلك المقترحات لمنطق الشرعية الدولية وأحكامها وضوابطها نصا وروحا، ويكفي الإشارة إلى عدد من النقاط التي تعد انتهاكا صارخا لمختلف المواثيق والأعراف والحقوق الدولية، ونسجل فيما يلي عددا من الملاحظات على النقاط الأربع الأساسية للمقترحات.

أولا: أخذت المقترحات منذ النقطة الأولي بأسلوب التجهيل عند ذكر الدولة الفلسطينية بعدم ذكر أداة التعريف.(أل). والتي تعيد إلى ذاكرتنا الالتباس الشهير بين النصين الإنجليزي والفرنسي للقرار الشهير ٢٤٢. ومن هنا فإنه يجب ألا نقع في شراك البند أولا من المقترحات التي نصت على (قيام دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للتطبيق تضع في الاعتبار متطلبات الأمن الإسرائيلية والحقائق السكانية)، دون ذكر لمتطلبات الأمن الفلسطيني أو توضيح قاطع ومحدد لما يسمي بالحقائق السكانية، وهل هي الحقائق التي أفرزتها عملية التهويد وفرض الأمر الواقع نتيجة ممارسات سياسات الإقلاع والطرد للشعب الفلسطيني من أرضه ودياره، أم هي الحقائق السكانية الفلسطينية التي أقرتها اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، والتي تنص على عدم تغييرها أو المساس بها باعتبارها من ثوابت حقوق الإنسان.

وتتأكد لدينا أبعاد شراك البند أولا عند تفسير حدود كيان سيادة الفلسطينيين، والتي تحددها المقترحات بقطاع غزة ومعظم الضفة الغربية

الأهرام ١١ يناير ٢٠٠١.

ويجب ألا تغرينا كلمة (معظم) فهي مجهلة تماما وتؤكد هذا مبادرة المفاوض الفلسطيني بطلب خريطة واضحة ومحددة للمقصود بمعظم الضفة الغربية، خاصة أن الاقتراحات لم تتردد في الإعلان - بكل صراحة - على ضم تجمعات المستوطنات الإسرائيلية بغرض ضم أكبر عدد من المستوطنين لإسرائيل مع تقليلهم في الأرض التي ستضم لفلسطين، ولكي يصبح ذلك -على حد قول نص المقترحات- قابلا للتطبيق يجب أن تكون الدولة متماسكة جغرافيا، كما يجب -على حد ما جاء بالنص أيضا- أن تكون الأرض التي تضم لإسرائيل على شكل مستوطنات بها أقل عدد ممكن من الفلسطينيين تماشيا مع المنطق القائل بإقامة وطنين منفصلين...

ثم تضيف المقترحات في نهاية النقطة الأولي أنه حتى يكون الاتفاق ممكنا فإن الأمر سيتطلب مبادلة بعض الأراضي وترتيبات أخري، والصياغة الأخيرة صياغة مطاطة وقع المفاوض الفلسطيني في شراكها أكثر من مرة عند تنفيذ مختلف اتفاقات التسوية على المسار الفلسطيني منذ مدريد وحتى واي بلانتيشن وشرم الشيخ...

ثانيا: عالجت النقطة الثانية من المقترحات مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من منطلق المصلحة الإسرائيلية دون مراعاة لأدني الحقوق التي أقرتها عشرات الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وكشفت صياغة المقترحات الأمريكية أنها مكتوبة بأقلام إسرائيلية لا أمريكية ويكفي الإشارة إلى الحل الأمريكي الأعرج والمبتور، والذي يطالب بتكدس مختلف اللاجئين في غزة وأراضي الضفة الفلسطينية أو تعويضهم أو توطينهم في دول أخري ثم تنص المقترحات صراحة وبلا خجل لا يمكن أن يتوقع أحد من إسرائيل الاعتراف بحق عودة اللاجئين إلى إسرائيل وأنه لا يمكن أن ينتظر من إسرائيل أن تتخذ قرارا بشأن اللاجئين يهدر أساس الدولة الإسرائيلية ذاته ويعرض للخطر منطق السلام كله...

ثالثا: وجاءت النقطة الثالثة بكاملها لمصلحة إسرائيل لترتيب ضمانات

أمنية دائمة توافر الحماية للدولة العبرية في المقام الأول، مع قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح ولم تغفل تلك النقطة أن تسجل مزاعم المقترحات الأمريكية أن هذا الوضع يحقق مفهوم السلام واتفاق السلام معا...

رابعا: مست النقطة الرابعة من المقترحات قضية القدس واعترفت المقترحات الأمريكية أنها أكثر القضايا حساسية وأكثرها إثارة للمشاعر باعتبارها مركزا تاريخيا وثقافيا وسياسيا للإسرائيليين والفلسطينيين (لاحظ تقديم الإسرائيليين على الفلسطينيين بقصد ترتيب حقوق أسبقيات تاريخية)، وتطرح المقترحات الأمريكية بعد ذلك أربعة افتراضات تدعي بأنها منطقية وعادلة !! وهي:

أولا: يجب أن تكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادات، يجب أن تضم عاصمتي دولتي إسرائيل وفلسطين المعترف بهما دوليا...

ثانيا: يجب أن يصبح كل ماهو عربي فلسطينيا فلماذا تريد إسرائيل أن تحكم للأبد حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين...

ثالثا: يجب أن يصبح كل ماهو يهودي إسرائيليا وهذا يسمح بقدس يهودية أكبر تنبض بالحياة أكثر من أي وقت في التاريخ.

رابعا: ماهو مقدس بالنسبة إلى الجانبين يتطلب رعاية خاصة لتلبية احتياجات الكل ولن يدوم اتفاق سلام إذا لم يقم على الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية ومقدسات اليهود والمسلمين والمسيحيين.

والمقترحات الأمريكية الأربعة السابقة بشأن مستقبل القدس تحمل من الشراك الخداعية والأكاذيب الكثير، يكفي الإشارة هنا إلى إدعاء الافتراض الأول أن القدس عاصمة معترف بها دوليا لإسرائيل، وهذا لم يتحقق بدليل وجود مختلف السفارات الأجنبية في تل أبيب - ماعدا دولتين من دول أمريكا اللاتينية خرجتا عن الإجماع الدولي العارم عام ١٩٨٤ (هما السلفادور وكوستاريكا)، ونقلتا سفارتيهما إلى القدس الغربية...

القدس .... وشارون رئيس الوزراء الحادي عشر

بنجاح آرييل شارون وتوليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية تدخل القدس - حقا- دائرة الخطر المحدق بها، حيث كشف شارون عن وجهه القبيح في مستهل مفاوضات الوضع النهائي بشأن المدينة المقدسة، عندما كان وزيرا للخارجية في نوفمبر ١٩٩٨ عندما طالب بتأجيل التفاوض حول القدس٢٠عاما ...

هكذا قلب شارون مائدة مفاوضات القدس منذ جلستها الأولى آنذاك، ومنذ ذلك الوقت وحتى اقتحامه الحرم القدسي الشريف في ٢٨ سبتمبر الماضي، ودخوله المعركة الانتخابية الساخنة مع باراك، اعتلي شارون أعلى المنصات والمزايدات الإسرائيلية حول القدس والعجب أن يصنف اليوم وهو رئيس الوزراء الحادي عشر في تاريخ إسرائيل بأنه أكثرهم شراسة وتعنتا بشأن القدس، بدرجة فاقت موقف بن جوريون مؤسس الدولة العبرية، وأول من تطلع إلى القدس، كعاصمة للدولة العبرية حتى قبل قيام الدولة في منتصف ليلة ١٤ و١٥ مايو ١٩٤٨، ثم وهو يرأس الحكومة المؤقتة حتى أصبح رئيسا للوزراء في ١٧ فبراير ١٩٧٩ ولمدة ١٥ عاما(باستثناء سنوات ٥٣-١٩٥٥). أي حتى اعتزاله عام ١٩٦٣ ونظرا لتمتعه بكاريزما قيادية ظلت تصريحاته بشأن القدس حتى رحيله عام ١٩٧٣ نبراسا لكل رجالات الدولة العبرية من مختلف الاتجاهات، وإلى بن جوريون وحده يعود مخطط فرض الأمر الواقع مبكرا على القدس الغربية منذ صدور قرار تقسيم فلسطين في

الأهرام ٨ فبراير ٢٠٠١

نوفمبر ١٩٤٧، واحتلال القدس الغربية والبدء المبكر في تهويدها ضاربا بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط وتكريسا للأمر الواقع بادر بن جوريون بنقل مكتبه إلى القدس وتلي ذلك نقل عدد من الوزارات، ثم بدأ الكنيست يعقد جلساته بالمدينة في٢٦ديسمبر ١٩٤٩ وأعلن بن جوريون من هناك ان القدس هي عاصمة لإسرائيل منذ إنشائها وفي ١٤ مايو.١٩٤٨، وتلي ذلك نقل وزارة الخارجية ابتداء من ١٢ يوليو ١٩٥٢ وفي يونيو ١٩٥٤. ثم شرعت إسرائيل بإقامة مبني جديد للكنيست في أكتوبر ١٩٥٨. وتم افتتاحه في ٣٠ أغسطس ١٩٦٦.

هكذا هيأ بن جوريون لخلفائه أمرا واقعا في القدس الغربية بتهويدها وظل وهو خارج السلطة ابتداء من عام ١٩٣٦. يتابع عن كثب عملية التهويد كاشفا أبعاد مخططة بشأن القدس منذ صدور قرار التقسيم وعلى هذا الأساس قدم مشروعه للكنيست الإسرائيلي بعد أسابيع قليلة من احتلال القدس الشرقية في يونيو ١٩٦٧. بجعل المدينة بكاملها عاصمة لإسرائيل...

وكان حلفاء بن جوريون أكثر طموحا ورغبة في التوسع ولا عجب أن يتبلور مشروع القدس الكبرى في عهدي ليفي أشكول (٦٣-١٩٦٩). وجولدا مائير(٦٩-١٩٧٤). ولا عجب أيضا أن يشهد المسجد الأقصى في عهد جولدا مائير الحريق الكبير في٢١ اغسطس ١٩٦٩. وفي الوقت نفسه استطاعت ان تستكمل سياسة طمس وإلغاء الطابع العربي في المدينة...

وخلفا لجولدا مائير جاء اسحق رابين ليتولى رئاسة الحكومة فيما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧. وواصل بمعدل أكبر السياسة الاستيطانية التي نفذتها قبله الحكومات الإسرائيلية المقامة... كما واصل سياسة مصادرة الأراضي...

وجاء الدور على مناحم بيجن (١٩٧٧-١٩٨٣). حيث اتضحت سياسته الخبيثة بشأن القدس في الخطابات الثلاثة المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وبين كل من الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل..

وكان موقف بيجن بشأن القدس دافعا قويا للكنيست الإسرائيلي لتأكيد

قراره السابق بشأن المدينة وإصدار قانون ٣٠ يوليو ١٩٨٠. بجعل القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل واستندت حكومة بيجين لغاية عام١٩٨٣. ثم حكومة إسحق شامير الأولي (١٩٨٣-١٩٨٥). والثانية فيما بين(١٩٨٧-١٩٩٢). إلى هذا القانون في ممارسة بناء المزيد من المشروعات الاستيطانية... ولقد حكم شامير على قضية القدس بالجمود طوال فترة حكمه ردا على أحداث الانتفاضة التي اندلعت في ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ولم يحرك هذا الموقف الساكن سوي مؤتمر مدريد (٣٠ أكتوبر -٢ نوفمبر١٩٩١). على الرغم من المزاعم التي أطلقها شامير مرة أخري أمامه...

وكانت مفاوضات أوسلو قد بدأت أساسا في ظل رئاسة إسحق رابين لحكومته الأولي فيما بين (١٩٨٥-١٩٨٧). ورغم هذا لم يتردد عن مواصلة إطلاق المزاعم حول القدس ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية بالمدينة وبناء المزيد من المستوطنات... وباغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥. تولي شيمون بيريز الحكومة عدة شهور ولم يستطع منافسة نيتنياهو في انتخابات ١٩٩٦. الذي ظل ثلاث سنوات في الحكم شهدت افتتاح نفق القدس في سبتمبر ١٩٩٦. وبدء إقامة مستوطنة جبل أبو غنيم وتجميد المفاوضات بفرضه شروطا مجحفة لاستئنافها، وأكثر من هذا فقد حاول شارون كما سبقت الإشارة في مقدمة المقال تأجيل مفاوضات القدس٢٠ عاما عندما كان يتولى وزارة الخارجية في عهد نيتنياهو.

ومع مزايدات الانتخابات المبكرة التي جرت في بداية عام ١٩٩٩. بين نيتنياهو وباراك أفصح الأخير عن نياته العدائية تجاه القدس التي أكدتها وقائع سياساته رغم قبوله في الأسابيع الأخيرة من حكمه مناقشة القضية في إطار المقترحات الأمريكية التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق كلينتون.

أيا كان الأمر فقد كان مجرد موافقة باراك على الحماية العسكرية لعملية اقتحام شارون الحرم القدسي الشريف في٢٨. سبتمبر الماضي هي السقطة السياسية له، والتي دفع ثمنها كاملا، بالأمس في صناديق الانتخابات، بينما

استطاع شارون توظيفها جيدا، ليعتلي للمرة الأولي رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهو يؤكد عزمه على تعزيز القدس كعاصمة موحدة، وأبدية لإسرائيل، ومرددا عبارات نشيد يهودي خاص بالقدس يتغنى به المتطرفون اليهود تقول : "إذا نسيتك يا أورشليم تنساني يميني ويلتصق لساني بحلقي"..

وبهذه الكلمات يطمح شارون أن يدخل التاريخ العبري من أوسع أبوابه، وأن يحقق ما لم يستطع تحقيقه بن جوريون وخلفاؤه التسعة بشأن القدس ابتداء من موسى شاريت إلى باراك مرورا باشكول وجولدا مائير ورابين وبيجن وشامير وبيريز ونيتنياهو..

ولكن الشئ المؤكد أن الانتفاضة المدعومة عربيا وإسلاميا ومسيحيا، لن تدع لشارون أن يحقق ما يداعب خياله وطموحاته العنترية وسلوكياته الاستفزازية.

القسم الثالث

الانتفاضة.. ووعد بلفور الأمريكي!

القدس والكونجرس.... ووعد بلفور الأمريكي

(١)

جاء بيان مجلس النواب الأمريكي الأخير بشأن انتفاضة الأقصى في سياق قانون الكونجرس الأمريكي الصادر منذ٢٤ . أكتوبر ١٩٩٥ . وهو القانون الذي قلب حقائق التاريخ رأسا علي عقب بالتجاهل والتزوير والإنكار لهذه الحقائق والتطاول علي مقدساتنا وحقوقنا المشروعة، ومن ثم لا عجب أن يصدر مجلس النواب الأمريكي منذ ذلك الوقت وبين حين وآخر بيانا يعرب فيه عن انحيازه الأعمى لوجهة النظر الإسرائيلية، ويؤكد فيه مزاعم إسرائيل تجاه القدس... ويطلب من الإدارة الأمريكية نقل سفارتها من تل أبيب إلي القدس ويحمل أطفال الحجارة مسئولية أعمال العنف وإزعاج سلطات الاحتلال الإسرائيلي... ومواقف مجلس النواب الأمريكي علي هذا النحو تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الكونجرس يتبني وعدا قاطعا لإسرائيل يفوق وعد بلفور الانجليزي ٢ نوفمبر ١٩١٧ . بأن تكون القدس الموحدة عاصمة أبدية للدولة العبرية...

ويعجب المرء كيف يجرؤ مجلس تشريعي لدولة كبري أن يقف هذا الموقف المنحاز ويسجل في متن قوانينه وقراراته مزاعم وافتراءات تاريخية وقانونية وسياسية تعيد إلي الأذهان وعد بلفور، نسترجع ملابسات صدوره منذ ٨٣ عاما . وينطبق عليهما معا مقولة الرئيس الراحل عبد الناصر لقد أعطي من لا يملك وعدا لمن لا يستحق ثم استطاع الاثنان من لا يملك ومن لا يستحق، أن يسلبا صاحب الحق حقه فيما يملكه وفيما يستحقه...

الأهرام ٢ نوفمبر ٢٠٠٠

وبدون مبالغة فإن وعد بلفور في زمانه سنوات الحرب العالمية الأولي وفي صياغة تخريجاته وتحفظاته بالنسبة للحقوق العربية يعد أهون كثيرا بالمقارنة مع وعد الكونجرس الأمريكي لأسباب عديدة في مقدمتها روح العصر، فلا يمكن مع زوال الإمبراطوريات الاستعمارية وتصفية عصر التكالب الاستعماري وازدهار عصر حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق تقرير المصير أن يمارس الكونجرس الأمريكي مثل هذه السياسات البغيضة...

ومن الأهمية أن يكون قانون الكونجرس الأمريكي لعام ١٩٩٥. بشأن القدس ماثلا أمامنا ونحن نواجه الموقف الإسرائيلي المتعنت في مفاوضات المدينة المقدسة، ومن ثم لا ضرر ولا ضرار أن نعيد إلي الذاكرة العربية المضمون الخطير لقانون الكونجرس الأمريكي أملا في إعداد رد عربي برلماني وإعلامي ودبلوماسي علي ما جاء به من مغالطات وافتراءات هذا القانون، والتي جاءت في ديباجة مطولة تحت عنوان نتائج توصل إليها الكونجرس وفيما يلي نص الديباجة بالكامل

١- إن لكل دولة ذات سيادة وطبقا للقانون الدولي والأعراف الدولية أن تحدد عاصمتها!!.

٢- انه ومنذ عام ١٩٥٠. كانت مدينة القدس ولا تزال عاصمة لدولة إسرائيل!!

٣- أن مدينة القدس هي مقر الرئيس الإسرائيلي والبرلمان، والمحكمة العليا، ومقر العديد من الوزارات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية!!

٤- أن مدينة القدس هي المركز الروحي لليهودية وتعتبر أيضا مدينة مقدسة لكل معتنقي الأديان!!

٥-أنه ومنذ عام ١٩٤٨. وحتي عام ١٩٦٧ كانت القدس مدينة مقسمة، وكان المواطنون الإسرائيليون من كل المعتقدات، بالإضافة إلي المواطنين اليهود من كل الدول لا يسمح لهم بالدخول إلى الأماكن المقدسة التي كانت تحت سيطرة الأردن.

٦ـ أنه وفي عام ١٩٦٧ تم إعادة توحيد مدينة القدس في أثناء صراع ما عرف بحرب الأيام الستة.

٧ـ أنه ومنذ عام ١٩٦٧ كانت القدس ولا تزال مدينة موحدة تديرها إسرائيل والتي تكفل الحقوق الكاملة للجميع من الأديان المختلفة لدخول الأماكن المقدسة داخل المدينة التي كانت تحت سيطرة الأردن

٨- أن هذا العام يعتبر العام الثامن والعشرين علي التوالي والذي يشهد أن القدس كانت ولا تزال تدار كمدينة موحدة وتحترم وتؤمن فيها حرية الجميع من الأديان المختلفة.

٩-انه وفي عام ١٩٩٠ تبني الكونجرس وبالإجماع قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ الذي يعلن أن الكونجرس يؤمن بشدة بأن القدس ينبغي أن تبقي غير مقسمة، وأن تحترم بها حقوق كل الجماعات العرقية والدينية.

١٠- في عام ١٩٩٢ تبني كل من مجلسي الشيوخ والنواب وبالإجماع قرار مجلس الشيوخ رقم ١١٣ الذي أصدره تشكيل الكونجرس رقم ١٠٢ والذي يحيي الذكري الخامسة والعشرين لإعادة توحيد القدس، والذي يؤكد من جديد تعاطف الكونجرس الخاص بأن تبقي القدس غير مقسمة.

١١- في ١٣ من سبتمبر ١٩٩٣ حدد إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت جدولا زمنيا للوصول إلي الوضع النهائي للعديد من القضايا بما فيها القدس.

١٢- كانت اتفاقية غزة-أريحا التي وقعت في ٤ مايو ١٩٩٤ هي نقطة البداية لمدة انتقالية من خمس سنوات حددها اتفاق إعلان المبادئ..

١٣- أنه وفي مارس ١٩٩٥ وقع ٩٣ عضوا من مجلس الشيوخ الأمريكي علي خطاب موجه لوزير الخارجية وارين كريستوفر للتشجيع علي التخطيط من الآن لنقل السفارة الأمريكية للقدس.

١٤- أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بسفارة لها في العاصمة الفعلية لكل دولة فيما عدا حالة هذه الدولة الصديقة التي تتمتع بالديمقراطية

والتي تعد الحليف الاستراتيجي وهي دولة إسرائيل.

١٥-أن الولايات المتحدة تجري اللقاءات الرسمية وأعمالا أخري في مدينة القدس، وهو الأمر الذي يعتبر اعترافا فعليا بوضع المدينة كعاصمة لإسرائيل

١٦-أنه وفي عام ١٩٩٦ احتفلت إسرائيل بمرور ٣٠٠٠ سنة علي الوجود اليهودي في القدس، أي منذ دخول الملك داود للقدس !!.. وأمام مثل هذه المغالطات التاريخية والقانونية والسياسية لا يسع المرء سوي البدء في الرد عليها في عجالة أملا في تبني مجلس وزراء الإعلام العرب المعقود بالقاهرة حاليا لمسألة إعداد رد عربي موثق وشامل علي هذه المغالطات... ويستوقف المرء الفقرة الأولي من ديباجة قانون الكونجرس الأمريكي حيث تقول إنه لكل دولة ذات سيادة وطبقا للقانون الدولي والأعراف الدولية ان تحدد عاصمتها، ونحن نقول إن أية دولة أيا كانت ـ بحكم القانون الدولي والأعراف الدولية أيضا ـ لا تملك ان تقيم العاصمة علي أرض محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي... أن الفقرة الأولي من الديباجة مغالطة قانونية فجة وقع في شراكها الكونجرس الأمريكي... ويكفي القول إنه إذا كان الاعتراف الدولي بالعاصمة هو الذي يضفي الشرعية والمشروعية عليها، فإن القدس كعاصمة لإسرائيل لم تنل سوي اعتراف دولتين فقط من بين نحو ١٩٠ دولة في عالمنا المعاصر، وهما كوستاريكا والسلفادور اللتان أقدمتا علي هذه الخطوة عام ١٩٨٥ في ظروف غامضة وغير مفهومة وتفوح منها رائحة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية... ولا تزال بالعاصمة تل أبيب ٦٢ سفارة أجنبية من بينها السفارة الأمريكية نفسها... وكثير من هذه السفارات تمثل دولا صديقة جدا لإسرائيل وان كانت تتردد حتى الآن في نقل سفاراتها إلى القدس التزاما بمنطوق وروح مختلف قرارات المجتمع الدولي... وتكرس ديباجة قانون الكونجرس هذه المغالطة الفجة بمغالطات أخري أكثر فجاجة، يتعجب المرء كيف تظل دون رد إعلامي عربي موثق حتى الآن... وهو ما سيكون موضوع مقالنا اللاحق.

القدس والكونجرس .. ووعد بلفور الأمريكي

(٢)

يأتي هذا المقال عشية إعلان نتائج انتخابات الرئيس الأمريكي الجديد وأعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، ويتابع المراقب السياسي منذ الآن هوية أطراف اللعبة السياسية الأمريكية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري على مستوي كل من الإدارة الأمريكية والكونجرس بمجلسيه وذلك على ضوء الضغوط التي مارسها الكونجرس السابق على الإدارة الأمريكية بشأن قضية القدس، قضيتنا المحورية المصيرية.

وإذا كنا لا نتوقع من الكونجرس الأمريكي الجديد إلغاء قانونه المشئوم بشأن القدس الصادر في ٢٤ اكتوبر ١٩٩٥ أو تخفيف ضغوطه على الإدارة الأمريكية بشأن التعجيل بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، فإننا غاية ما نأمل فيه أن يكون هناك كونجرس أمريكي يستمع إلى صوت العقل ويحتكم إلى حقائق التاريخ بغير انحياز أو هوي.

أيا كان الأمر فإن مقال اليوم يتابع الرد على المغالطات والافتراءات التاريخية والقانونية والسياسية التي سجلها الكونجرس الأمريكي في متن قانونه بشأن القدس عام ١٩٩٥.

وإذا كانت الفقرة الأولى من ديباجة القانون تكشف كما ذكرنا في المقال السابق عن مغالطة قانونية فجة، فإن ديباجة قانون الكونجرس تكرس هذه المغالطة الفجة بمغالطات أخري أكثر فجاجة عندما أكد الكونجرس جهله بالتاريخ في الفقرة الثانية من النتائج التي رصدها في ديباجة القانون فقد

الأهرام ٩ نوفمبر ٢٠٠٠.

زعم الكونجرس انه ومنذ عام ١٩٥٠ كانت مدينة القدس ولا تزال عاصمة دولة إسرائيل !!! والتساؤل المطروح لتفنيد هذا الادعاء التاريخي: أية مدينة اتخذتها إسرائيل عاصمة لها منذ إعلان قيامها في ١٤ مايو ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠ العام الذي حدده قانون الكونجرس؟ وماهى الملابسات التي أدت إلى اختيار القدس كعاصمة منذ ذلك التاريخ (١٩٥٠) تحديداً؟ وأية قدس يقصد قانون الكونجرس؟

هل يعلم أعضاء الكونجرس أن زعماء إسرائيل قد اختلفوا فيما بين (١٩٤٨-١٩٥٠) حول اختيار العاصمة بين ثلاث مدن ليس من بينها القدس، لقد اقترح بن جوريون مستوطنة كورنوب في النقب، بينما فضلت جولدا مائير مدينة حيفا، وأخيرا استقر رأي اللجنة الإسرائيلية المعنية باختيار العاصمة في ١٣ مايو ١٩٤٩ على اتخاذ إحدى ضواحي تل أبيب عاصمة لإسرائيل.

جاء اختيار تل أبيب كعاصمة رغم قيام إسرائيل باحتلال القدس الغربية في غفلة من الزمن، عندما استغلت إسرائيل فترة الهدنة الأولي وتقدمت في ٢٩ مايو ١٩٤٨ نحو جدار القدس واحتلت بعض المواقع المهمة كاللد والرملة، وشقت طريقا بين تل أبيب والقدس. واستمرت إسرائيل باستعداداتها العسكرية حتى الهدنة الثانية حيث تحول الموقف العسكري لصالحها مما دفع بالوسيط الدولي برنادوت إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن جاء فيه أن القدس تقع في وسط الإقليم العربي وأن أية محاولة لعزلها سياسيا أو غير ذلك عن الإقليم العربي المحيط بها تنطوي على صعاب جمة. ودفع برنادوت حياته ثمنا لهذا التقرير عندما اغتالته إسرائيل.

أما ملابسات إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل بعد ذلك، فقد جاءت في إطار سياسة فرض الأمر الواقع التي أجادت إسرائيل استخدامها خطوة خطوة، وكانت بدايتها عندما شكلت إسرائيل محكمتها العليا في القدس في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨، ثم عندما اقسم حاييم وايزمان اليمين القانونية في القدس كأول رئيس لدولة إسرائيل في ١٧ فبراير ١٩٤٩، ثم عندما اصدر

الكنيست بيانا (على استحياء) في ٥ ديسمبر ١٩٤٩ يعلن فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وبعدها أعلن بن جوريون فجأة نقل العاصمة إلى القدس في ١ ديسمبر ١٩٤٩، وذلك بعد يومين فقط من صدور قرار الأمم المتحدة بشأن تأكيد وضع وكيان القدس المستقل.

وبعدها أسرعت إسرائيل بنقل الدوائر الرسمية إلى القدس الغربية، فقد انعقد الكنيست الأول في المدينة بعد ٤٨ ساعة من إعلان بن جوريون، ثم تبع هذا نقل بعض المؤسسات والوزارات كان أخطرها نقل الكنيست إلى مبنى مؤقت وسط المدينة في ١٣ مارس ١٩٥٠، ونقل وزارة الخارجية ابتداء من يوليو ١٩٥٢ إلى يونيو ١٩٥٤.. إلخ وهكذا فرضت إسرائيل سياسة الأمر الواقع على القدس الغربية منذ وقت مبكر.

ولم يدرك قانون الكونجرس (الأعرج) عدم مشروعيه إقامة مثل هذه المؤسسات في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس الغربية، حتى أن إسرائيل نفسها لا تستطيع في أية مناظرة قانونية أو جلسة تحكيم دولي إنكار شرعية الوضع الخاص للقدس لأنها -أي إسرائيل- قبلت القرار رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين بشكل واضح، كما استندت إليه للإعلان عن قيامها كدولة يهودية عام ١٩٤٨ وقد اعترفت إسرائيل -كذلك- وبصورة محددة- بالأثر القانوني لذلك القرار على المدينة المقدسة من خلال التأكيدات التي قدمتها للجمعية العامة عام ١٩٤٩ لدعم طلبها لنيل عضوية الأمم المتحدة. وقد أعلن مندوب إسرائيل لدي المنظمة الدولية آنذاك (وهو أبا ايبان) أمام الجمعية العامة (أن الوضع القانوني للقدس يختلف عن وضع بقية البلاد التي لإسرائيل حق السيادة عليها)

نعم .. لم يدرك قانون الكونجرس عدم مشروعية إقامة مثل هذه المؤسسات والوزارات في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس الغربية وزعم في الفقرة الثالثة من ديباجة القانون ان مدينة القدس هي مقر الرئيس الإسرائيلي والبرلمان والمحكمة العليا، ومقر العديد من الوزارات الحكومية

والمؤسسات الاجتماعية والثقافية. وتناسي قانون الكونجرس ـ في الوقت نفسه ـ عزوف السفارات الأجنبية عن نقل مقارها من تل أبيب لاحترام الدول أصحاب هذه السفارات لقرارات المجتمع الدولي كما أوضحنا في المقال السابق.

ويعني موقف الكونجرس هذا في التحليل السياسي الأخير مسايرة إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، وترديد مضمون الخطاب الإسرائيلي بادعاءاته الكاذبة دون أن يكلف الكونجرس نفسه بتحري الحقائق التاريخية التي جرت على أرض القدس، تلك الحقائق التي تكتسب مرجعيتها من مختلف المواثيق والقرارات الدولية. ولا عجب أن يعجز الكونجرس عن الإشارة إلى أية وثيقة دولية في قانونه تعزز من قريب أو بعيد المزاعم والادعاءات الإسرائيلية التي سجلها بكل أمانة في ديباجة ومتن قانونه. وبعد مغالطاته القانونية وافتراءاته التاريخية في الفقرات الثلاث الاولي يفاجئنا قانون الكونجرس في الفقرات الخمس التالية بادعاءات دينية باطلة، جعل بمقتضاها من المدينة المركز الروحي لليهودية دون سواها من الأديان السماوية وجعل من إسرائيل دون سواها حامية حمي الأماكن المقدسة، وحامية حريات دخول معتنقي الأديان المختلفة.

والكونجرس الأمريكي في تسجيل مثل هذه المغالطات والافتراءات الدينية يزج بنفسه دون ان يدري في معركة عقائدية على جبهة إسلامية مسيحية واسعة يشهد لها التاريخ، إن أعلى مراتب التسامح الديني قد ازدهرت في القدس طوال ١٢ قرنا من الزمان تحت ظلال السيادة العربية الإسلامية وليكن هذا موضوع مقالنا اللاحق.

القدس والكونجرس ... ووعد بلفور الأمريكي

(٣)

بعد المغالطة التاريخية التي وقع في شراكها الكونجرس الأمريكي في الفقرة الأولي من ديباجة قانونه الصادر في أكتوبر ١٩٩٥ بشأن حق إسرائيل في اختيار عاصمتها، بالرغم من أن القدس أرض محتلة وتخضع لقانون الحرب.

وبعدما أكد الكونجرس جهله بالتاريخ في الفقرتين الثانية والثالثة عندما زعم أنه ومنذ عام ١٩٥٠ كانت مدينة القدس ولا تزال عاصمة لدولة إسرائيل دون أن يحدد أية قدس مقصودة؟ بعد هذا وذاك كما أوضح مقال الخميس الماضي يفاجئنا قانون الكونجرس في الفقرات الخمس التالية (من ٤ إلى ٨) من الديباجة بادعاءات دينية باطلة من الأفضل تذكير القارئ بها:

(٤) أن مدينة القدس هي المركز الروحي لليهودية، وتعتبر أيضا مدينة مقدسة لكل معتنقي الأديان.

(٥) أنه منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ كانت القدس مدينة مقسمة وكان المواطنون الإسرائيليون من كل المعتقدات، بالإضافة إلى المواطنين اليهود من كل الدول لا يسمح لهم بالدخول إلى الأماكن المقدسة، التي كانت تحت سيطرة الأردن.

(٦) أنه ومنذ عام ١٩٦٧ تمت إعادة توحيد مدينة القدس أثناء صراع ما عرف بحرب الأيام الستة!

(٧) أنه ومنذ عام ١٩٦٧ كانت القدس ولا تزال- مدينة موحدة تديرها

الأهرام ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠

إسرائيل التي تكفل الحقوق الكاملة للجميع من الأديان المختلفة لدخول الأماكن المقدسة داخل المدينة !

(٨) إن هذا العام (١٩٩٥) يعتبر العام الثامن والعشرين على التوالي الذي يشهد أن القدس كانت -ولا تزال- تدار كمدينة موحدة وتحترم وتؤمن فيها حرية الجميع من الأديان المختلفة. والكونجرس بمثل هذه الادعاءات والافتراءات جعل من القدس المركز الروحي لليهودية دون سواها من الأديان السماوية وجعل من إسرائيل دون سواها حامية حمي الأماكن المقدسة، وحامي حريات دخول معتنقي الأديان المختلفة.

ولاشك أن وقائع الاحتلال الإسرائيلي للقدس وطوال ثلاثة عقود (١٩٦٧-١٩٩٧) كافية للرد على مغالطات الكونجرس التي أوردها وكأنها نتائج مسلم بها.

ونسجل هنا أكثر الوقائع خطورة لكي يدرك أعضاء الكونجرس كم هم منحازون إلى ادعاءات ومزاعم وأساطير إسرائيل.

وتبدأ أكثر الوقائع خطورة بمحاولة إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩ ولم تكن هذه المحاولة إلا بداية مخطط عاجل وآخر آجل لهدم المسجد الأقصي، فقد سبقت المحاولة بدء الحفريات العميقة تحت المسجد وحوله بزعم البحث عن آثار هيكل سليمان المندثرة، منذ ألفي سنة وإقامة نفق سياحي. كما سبقت المحاولة للبدء في مصادرة وهدم ونسف عقارات الأوقاف الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى.

ومما يدل دلالة قاطعة على وجود مخطط عاجل وآخر آجل لهدم المسجد الأقصى هو تساؤل صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية في (٢٨ مارس ١٩٨٢): هل أصبحت مسألة هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة مسألة وقت فقط؟ وجاء في مقال الصحيفة "إن الحكومة الإسرائيلية تختبئ وراء الحركات الدينية المتطرفة لتحقيق أهدافها في نسف قبة الصخرة وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضها". طرحت الصحيفة الإسرائيلية هذا التساؤل أثناء حكم الليكود،

وأشـارت إلى أن مناحم بيـجن كـان قـد وعـد المتـدينين ـ لدي تسلمـه رئاسـة الحكومـة الإسـرائيليـة في مـايو ١٩٧٧ ـ بأن يحقق لهم مطلبهم بإقامـة الهيكل الثالث على جبل البيت أو الهيكل وهو الموقع الذي يقـوم عليه الحـرم القـدسي الشـريف. ولم يكن وعـد بيـجن وعـدا شـخـصـيـا بقـدر مـا كـان وعـدا من كل مؤسسات الحكومـة الإسرائيلية، لتهويد القـدس وطمس مقدساتها الإسـلامية ومنح المتطرفين اليهود كل فـرصـة لتدنيس هذه المقـدسـات، وعلى سـبيل المثال يكفي الإشـارة إلى الحكم الصـادر من محكمـة العدل الإسـرائيليـة العليا بتاريخ ٢٣ سـبـتـمـبـر ١٩٩٣، بإعـلان الملكيـة اليـهـودية على منطقـة الحـرم القـدسي الشـريف، وذلك لإفسـاح المجـال أمام اليـهـود لدخـول حـرم المسـجـد ومنع أي أعمـال تقـوم بها إدارة الأوقـاف في سـاحـات الحرم القـدسي الشـريف من ترمـيم وزراعة أشجار وإقامة احتفالات دينية، وكانت جماعة أمناء جبل الهيكل أسعد الجماعات اليهودية المتطرفة بحكم المحكمة، إذ أصبحت هـذه الحركة المتطرفة هي الوحيدة المسيطرة على الحـرم القدسي الشريف ـ حدث هذا خلال سنوات حكم حـزب العـمل الإسـرائيلي مما يدل ـ أيضـا ـ على لعبة توزيع الأدوار فـيمـا بين رؤساء إسرائيل العشرة ابتداء من بن جوريون وحتى نيتانياهو، الذي استهل حكمه بتسـريع عملية نفق المسجد الأقصى وافتتحه في سبتمبر ١٩٩٦، مستفزا بذلك مـشـاعـر العـرب والمسلمين ومـتـحـديا نـداءات الرأي العـام العـالمي لخطورة افتتاح النفق على أسـاسـات المسجد الأقصى وقبة الصخرة. تلك مـجرد وقـائع صـارخة من ممـارسـات إسـرائيل العـديدة والمتنوعة لانتهـاك حـرمـة المقـدسـات الإسـلامية وأيضا المسيحية والتي وصلت ذروتها باقتحام آرييل شارون الحـرم القدسي الشـريف في ٢٨ سبتمبر الماضي.

والكونجـرس الأمـريكي عندمـا يتناسى كل هذا ويكرر ادعـاءات ومـزاعم إسـرائيل في قوانينه وقراراته يزج بنفسه -كمـا قلنا- دون أن يدري في معـركـة عقائدية على جبهة إسلامية مسيحية واسعة يشهد لها التاريخ أن أعلى مراتب التسامح الديني قد ازدهرت في القدس طوال ١٤ قرنا من الزمان، تحت ظلال

السيادة العربية الإسلامية.

وأخيرا ... فلا يزال هناك الكثير من المزاعم والادعاءات الأخرى فيما تبقي من الفقرات الأخرى التي رصدها قانون الكونجرس التي تستحق منا جميعا التعرف عليها ومحاولة الرد على مغالطاتها.

القدس والكونجرس ووعد بلفور الأمريكي

(٤)

لعل آثار العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني الأعزل في القدس وغزة والضفة تصل - بكل حقائقها المرة - إلى أسماع رجال الكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ ويراجعون ضمائرهم الميتة ويصححون قانون الكونجرس بشأن القدس الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والتي مازالت آثاره تتداعي باعتباره وعدا أمريكيا لإسرائيل، تفوق آثاره المدمرة وعد بلفور البريطاني لعام ١٩١٧، حيث تستند إسرائيل على هذا القانون وغيره في ممارسة سياسة الغطرسة والبطش والاعتداء على الشعب الفلسطيني وحصاره ومواصلة سياسة تهويد المدينة المقدسة وانتهاك كل الأعراف والاتفاقات وقرارات المجتمع الدولي.

واستكمالا للمقالات الثلاث السابقة نعرض للفقرات السبع الأخيرة من ديباجة قانون الكونجرس المشار إليه (من الفقرة ٩ إلى الفقرة الـ ١٦) لمحاولة كشف الانحياز المطلق من جانب الكونجرس لإسرائيل. ومن الأهمية أولا : التذكير بنصوص الفقرات المشار إليها قبل محاولة الرد على ما جاء بها من ادعاءات:

٩- أنه وفي عام ١٩٩٠ تبني الكونجرس وبالإجماع قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ الذي يعلن ان الكونجرس (يؤمن بشدة بأن القدس ينبغي أن تبقي غير مقسمة وان تحترم بها حقوق كل الجماعات العرقية والدينية).

١٠- في عام ١٩٩٢ تبني كل من مجلس الشيوخ والنواب وبالإجماع قرار

نشر بالأهرام في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ .

مجلس الشيوخ رقم ١١٣ (الذي أصدره تشكيل الكونجرس رقم ١٠٢) والذي يحيي الذكري الخامسة والعشرين لإعادة توحيد القدس، والذي يؤكد من جديد تعاطف الكونجرس الخاص بأن تبقي القدس غير مقسمة.

١١- في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ حدد إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت جدولا زمنيا للوصول إلى الوضع النهائي للعديد من القضايا بما فيها القدس.

١٢- كانت اتفاقية غزة - أريحا والتي وقعت في ٤ مايو ١٩٩٤ هي نقطة البداية لمدة انتقالية من خمس سنوات حددها اتفاق إعلان المبادئ.

١٣- انه وفي مارس ١٩٩٥ وقع ٩٣ عضوا من مجلس الشيوخ الأمريكي على خطاب موجه لوزير الخارجية وارين كريستوفر للتشجيع على التخطيط من الآن لنقل السفارة الأمريكية للقدس.

١٤- أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بسفارة لها في العاصمة الفعلية لكل دولة فيما عدا حالة هذه الدولة الصديقة التي تتمتع بالديمقراطية والتي تعد الحليف الاستراتيجي وهي دولة إسرائيل.

١٥- أن الولايات المتحدة تجري اللقاءات الرسمية وأعمالا أخري في مدينة القدس، وهو الأمر الذي يعتبر اعترافا فعليا بوضع المدينة كعاصمة لإسرائيل.

١٦) انه وفي عام ١٩٩٦ ستحتفل إسرائيل بمرور ٣٠٠٠ سنة على الوجود اليهودي في القدس أي منذ دخول الملك داود للقدس !

ولا يمكن تفسير الفقرات ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٥ إلا بكونها وعدا أمريكيا لإسرائيل بالعطاء يعيد إلى الأذهان كما سبقت الإشارة وعد بلفور البريطاني.

وفي الفقرة ١١ من ديباجة قانون الكونجرس الأمريكي يغالط أعضاء الكونجرس أنفسهم عندما يذكرون ان إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (سبتمبر ١٩٩٣) قد تضمن جدولا زمنيا للوصول إلى الوضع النهائي للعديد من القضايا بما فيها القدس حيث يمكن تسجيل ملاحظتين:

الملاحظة الأولي: محاولة الكونجرس تجنب ذكر كلمة فلسطين أو

الفلسطينيين، كما وردت في عنوان إعلان المبادئ أو في متنه، والكونجرس بهذا التجاهل يحاكي المسئولين الإسرائيليين الذين يجردون الشعب الفلسطيني من هويته.

أما الملاحظة الثانية فهي تجاهل الكونجرس لما جاء في متن إعلان المبادئ صراحة ولا يخفي علينا أن الإعلان هو الوثيقة الأولي حتى الآن التي وقعتها إسرائيل، وأعلنت فيها موافقتها على أن هناك مشكلة بشأن القدس ووضعيتها ينبغي التفاوض حولها في مفاوضات الوضع النهائي. ويعني هذا ان قانون الكونجرس الأمريكي يفرض تعتيما على ما جاء في إعلان المبادئ ويصادر ما جاء في الإعلان، ويفرض حلا نهائيا -من جانب واحد- بأن القدس عاصمة لإسرائيل قبل دخول مفاوضات الوضع النهائي بشأنها، وجاء نتنياهو - بدوره - ليؤجل هذه المفاوضات إلى أجل غير مسمي. أما الفقرة الأخيرة (رقم ١٦) في ديباجة قانون الكونجرس فتعد مغالطة تاريخية يشارك بها الكونجرس إسرائيل في تزوير وقائع التاريخ حيث لم تبق مملكة داود وسليمان بالقدس سوي ٧٠ عاما سبقها وأعقبها وجود عربي يمتد إلى نحو خمسة آلاف سنة، منذ أسس الكنعانيون العرب هذه المدينة المقدسة. وعلى الكونجرس أن يراجع كتب التاريخ القديم والوسيط والحديث، وان يراجع الموقف القانوني في القدس، كما أقرته لجنة كيخ - كراين التي شكلت عام ١٩١٩ بناء على اقتراح الرئيس الأمريكي ويلسون من أجل التحقق من رغبات عرب فلسطين، فقد لخصت اللجنة الموقف القانوني في القدس بالقول : "إن من الصعب الأخذ بعين الاعتبار الادعاءات التي قدمها ممثلون الحركة الصهيونية من أن حقهم في فلسطين مبني على احتلالها من قبل اليهود قبل ألفي عام".

وثمة قرائن تاريخية أخري لا حصر لها للرد على مغالطات إسرائيل والكونجرس الأمريكي. وأيا كانت هذه المغالطات، فإننا سوف نتعامل مع قوانين وقرارات كل من الكونجرس الأمريكي والكنيست الإسرائيلي بشأن القدس، وكأنها قصاصات من الورق إيمانا بعروبة القدس، وإن طال الزمن.

إسرائيل والأقصى وملاحقة المهندس المصري

قامت السلطات الإسرائيلية في١٥ أغسطس الماضي بإلقاء القبض على المهندس المعماري المصري/ سيد محمد عواد إبراهيم (المقيم رفقة زوجته بألمانيا بغرض الحصول على الدكتوراه حول تقنيات البناء الحديث بالمناطق التاريخية) وذلك أثناء مغادرته إسرائيل متوجها إلى ألمانيا. وكان المهندس المصري قد غادر ألمانيا إلى القدس بناء على دعوة من لجنة التراث الإسلامي بالمسجد الأقصى لدراسة تجديد التراث الإسلامي للمسجد وإلقاء محاضرة حول ذلك بمدينة القدس.

وعند مغادرته مطار بن جوريون عائدا لألمانيا قامت السلطات الإسرائيلية باعتقاله لمدة يومين بتهمة الاشتباه في اتصاله بجهات غير مشروعة وانتمائه لحركة "حماس".

وأوضح المهندس المذكور عند عودته من إسرائيل أنه تعرض لتعذيب نفسي وتهديد بالقتل من أحد ضباط "الموساد" الإسرائيلي أثناء احتجازه بزنزانة انفرادية بأحد السجون الإسرائيلية ويتخوف من تعرضه لأية مخاطر مستقبلية أو تصفية جسدية. وأضاف أن السلطات الإسرائيلية اعتقلته لعرقلة تنفيذ مشروع تجديد التراث الإسلامي بالمسجد الأقصى بدعوى أن هذا المشروع يهدد أمن ومستقبل دولة إسرائيل.ويتمتع المهندس المصري بسمعة طيبة ويعتبر مهندسا معماريا نابغة ويعمل لدي العديد من الشركات الألمانية العملاقة وسبق مشاركته في مشروع توسيع الحرمين المكي والمدني وقام بأعمال مشابهة في المعمار الإسلامي بالمغرب وتونس وإندونيسيا، وهو متمسك بالجنسية المصرية ويرفض الحصول على الجنسية الألمانية رغم سهولة حصوله عليها، وليس له أي علاقة بحركة حماس أو أي من الحركات المنظمات الإسلامية.

وهكذا تلاحق إسرائيل كل من يحاول تعمير المقدسات الإسلامية بالمدينة بهدف تخريب تلك المقدسات واستباحة مساحاتها وانتهاك حرمتها وحدثت تلك الواقعة قبيل اقتحام شارون ساحة المسجد الأقصى بأسابيع قليلة بما يعني أن باراك تضامن بالفعل مع الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة في تنفيذ مخطط إسرائيلي معد ومتفق عليه ولذا فإن حالة المهندس المصري تستحق التحقيق.

القسم الرابع

الانتفاضة في كتابات مقدسية

يوميات انتفاضة الأقصى

(١)

في مبادرة قومية أقدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على إعداد وإصدار أول كتاب موثق عن انتفاضة الأقصى التي اندلعت منذ ٢٨ سبتمبر الماضي ولا تزال قائمة وهادرة دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويخطئ من يظن أن بدء أية مفاوضات على المسار الفلسطيني قد يجمد أعمال الانتفاضة التي أصبحت روحا متقدة كالجمر تحت الرماد حيث تملكت الانتفاضة إرادة هذا الجيل ولن يألو جهدا لاستكمالها حتى استرداد القدس والمقدسات.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب التوثيقي ليوميات الانتفاضة منذ اقتحام شارون زعيم الليكود الحرم القدسي الشريف وما عكسته تلك القدم الهمجية من آثار وتداعيات جعلت انتفاضة الأقصى تسري مسرى النار في الهشيم إلي مشارق الأمة العربية والإسلامية ومغاربها، وتقلب موازين اللعبة السياسية داخل إسرائيل، وتحدث دويا في محافل الرأي العام العالمي.

ويقدم الكتاب الذي أعده الأستاذ عصام الدين محمد حسن دائرة واسعة من الفعاليات والجهود التي انخرطت فيها المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الدولية من أجل فضح وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ومواقف هذه المنظمات التي تتولى الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإعمال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني داخل الأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية للشعب

الأهرام ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠.

الفلسطيني كما تكشف بعض وثائق هذا الكتاب عن دور المنظمات الحقوقية العربية والفلسطينية في تطوير مواقف مثيلاتها الأوروبية لاتخاذ مواقف أكثر حزما تجاه الجرائم الإسرائيلية علي الرغم من صمت أوروبا الرسمي علي هذه الجرائم.

وينقسم الكتاب إلى قسمين يتناول القسم الأول منهما واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية من خلال الرؤى التي شارك في طرحها أربعة من أبرز المناضلين في حقل حقوق الإنسان داخل فلسطين وجرت مناقشتها خلال أمسية ثقافية نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لهذا الغرض أما القسم الثاني فهو ملف وثائقي يقع في ثلاثة أجزاء:

الأول: يوميات الانتفاضة والقمع وفقا لما قام به عدد من المنظمات الفلسطينية من توثيق يومي للانتهاكات علي مدي شهر كامل من عمر الانتفاضة. ولاعتبارات تتعلق بحجم الكتاب فقد اكتفينا في الشهر الثاني من الانتفاضة بتقرير موجز يلخص الحصار اليومي لهذه الانتهاكات.

الثاني: تقارير نوعية صادرة أيضا عن عدد من المنظمات الفلسطينية ترصد الانتهاكات التي استهدفت قطاعات أو فئات بعينها والنتائج المترتبة علي إجراءات الإغلاق الشامل لقطاع غزة وحصاد سياسات إسرائيل في تخريب وتدمير الاقتصاد الفلسطيني.

الثالث: المواقف والتفاعلات العربية والدولية ويتضمن هذا الجزء توثيقا لأبرز الفعاليات والأنشطة التي قام بها عدد من المنظمات الفلسطينية والعربية والدولية دعما لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وانعكاسات هذه الجهود علي قرارات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وملتقى المجتمع المدني الأورومتوسطي.

والكتاب بهذا المحتوي يمثل مادة إعلامية موثقة غير مسبوقة في إعدادها بهذا الشكل ومن الأهمية توظيفها إعلاميا ودبلوماسيا في مختلف المحافل الدولية لكشف الوجه القبيح للاحتلال الإسرائيلي والرد علي مزاعمه.

وقد سجل الكتاب فيما سجل حصاد سياسات التخريب والتدمير

الاقتصادي التي انتهجتها إسرائيل خلال الأسابيع الثلاثة الأولي للانتفاضة من واقع تقرير صادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة يشمل الفترة (٢٨ سبتمبر - ١٩ اكتوبر ٢٠٠٠)، وجاء في هذا التقرير تفاصيل عديدة بالحقائق والأرقام عن الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة قطع الطرق بالحواجز التي أقامتها السلطات الإسرائيلية بإعاقة كبيرة للتنقل والحركة داخل الأرض الفلسطينية مما تسبب في تدهور مستويات الأنشطة الإنتاجية وأعمال توزيع البضائع وتسويقها داخل الأرض الفلسطينية وشملت الخسائر أيضا تراجع مستويات الدخل السياحي. وضياع فرص الاستيراد والتصدير وتأخيرها ووقفا تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية نحو الخارج وتدمير موجودات اقتصادية خاصة وعامة كالمباني والحقول والمركبات وظهرت الخسائر المادية عن استخدام السلطات الإسرائيلية للأسلحة الثقيلة بما فيها نيران الصواريخ ضد العديد من المباني والمركبات وتدمير الحقول الزراعية القريبة من نقاط التماس في الأرض الفلسطينية.

كما سجل الكتاب في وثائقه أيضا بيانات أخرى عن الاعتداءات التي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الإنسان الفلسطيني جسديا ومعنويا ولم يسلم منها طلاب المدارس وعلي سبيل المثال نذكر ما أورده الكتاب في بيان الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠ وجاء فيه:

تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوها في كل يوم إلى ارتكاب انتهاكات صارخة للقوانين والأعراف الدولية من خلال تنفيذها لسلسلة من الأعمال الإجرامية بحق الطلبة والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، فكل طالب فلسطيني أو عامل في قطاع التعليم، يشعر وهو علي مقاعد دراسته، أو أثناء تأديته لعمله أن عين الصاروخ الإسرائيلي تتبعه وفي كل موقع فهناك مدارس فلسطينية حولت إلى ثكنات عسكرية بعد أن فرض الحصار العسكري علي الطرق المؤدية إلى المدارس، ووضعت الحواجز التفتيشية الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية وقراها، وكذلك الحواجز الأسمنتية والترابية التي عمدت إسرائيل

إلى زرعها حتى في الطرق الترابية أو الالتفافية التي يحاول الطلبة والعاملون في مجال التعليم بشكل خاص، والمدنيون الفلسطينيون بشكل عام، تخطيها رغم المحاولات الإسرائيلية الدائمة للحيلولة دون ذلك، فرصاص الاحتلال ومستوطنوه يترقب بصمت رهيب أجساد طلبتنا ومعلميهم أثناء ذهابهم وإيابهم اليومي إلي مدارسهم.

أما من الناحية المعنوية فقد أورد الكتاب من الوثائق ما يؤكد الآثار النفسية التي لحقت بالإنسان الفلسطيني وهو يواجه قوات الاحتلال.

صحيح أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت العنف في قمع الانتفاضة الأولي للشعب الفلسطيني، كما نفذت عمليات إعدام ميداني للعديد من المواطنين الفلسطينيين عندما أنشأت وحدة المستعربين الخاصة (فرق الموت) للقيام بهذه المهمة، إلا أن الوسائل القتالية التي استخدمتها لم تكن علي هذه الدرجة من الفتك.

إن الاستخدام المكثف للأنواع الفتاكة من الوسائل القتالية التي تستخدم بالعادة في الحروب والمعارك المسلحة، وليس ضد المدنيين، والقصف البري والجوي للأحياء السكنية، وصور الرعب التي تتناقلها الفضائيات علي شاشاتها، وحالة الفلتان التي يعيشها المستوطنون الآن والتي ينتج عنها اعتداءات يومية متكررة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، أدت إلى تعريض المواطنين الفلسطينيين إلي أزمات نفسية حادة. يضاف إلي ذلك انقطاع مصادر العيش لآلاف الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين واتباع سياسة التجويع ضد شعب بأكمله.

تلك مجرد نماذج أوردها كتاب يوميات انتفاضة الأقصى وهي -كما سبقت الإشارة- تشكل مادة إعلامية لها مرجعية دولية سجلها الكتاب أيضا وليكن هذا موضوع مقالنا القادم.

يوميات انتفاضة الأقصى

(٢)

نواصل اليوم عرض ما جاء بالوثائق الدامغة للاحتلال الإسرائيلي والتي تضمنها كتاب "يوميات انتفاضة الأقصى" من إصدارات مركز القاهرة لدرا سات حقوق الإنسان وإعداد الأستاذ عصام الدين محمد حسن. ونركز في هذا المقال علي قراءة نماذج من الوثائق الصادرة عن منظمات دولية تؤكد فيها ممارسات إسرائيل العدوانية وتفضح الوجه القبيح للاحتلال وتشكل تلك الوثائق مادة إعلامية لها مرجعية دولية يمكن توظيفها إعلاميا ودبلوماسيا لتعريف الرأي العام العالمي بحقيقة ما يجري داخل الأراضي العربية المحتلة.

ومن الأهمية التذكير بالجهود التي يمارسها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مع مختلف المنظمات الفلسطينية والعربية المعنية بحقوق الإنسان بشأن عرض قضايا الإنسان الفلسطيني بالحقائق والأرقام أمام المحافل الدولية لرصد الانتهاكات الإسرائيلية وتحفيز تلك المحافل الدولية علي إصدار إعلانات وبيانات وتقارير دولية دفاعا عن حقوق الإنسان الفلسطيني خاصة حق تقرير المصير.

وفي هذا السياق أورد الكتاب النصوص الكاملة لعدد من الإعلانات والبيانات والتقارير الدولية منها:

- الفلسطينيون ضحايا العنصرية: تقرير مشترك لثلاث منظمات دولية.
- ضرورة وضع آلية لمحاكمة المعتدين علي حقوق الإنسان، مداخلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

الأهرام ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٠

- تقرير بعثة لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتلقي الحقائق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

- فلسطين .. حان وقت العمل، بيان صادر عن المنتدى المدني الأوروتوسطي.

- نداء إلي أوروبا: مقال مشترك بأقلام قيادات الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان.

وفضلا عن تلك البيانات والتقارير الدولية فهناك مجموعات أخري صادرة بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات الفلسطينية والعربية ومنها مركز العاصمة لدراسة حقوق الإنسان.

ومن الأهمية التعريف بنماذج من الحقائق الخطيرة التي تضمنتها تلك البيانات والتقارير الدولية ونختار منها علي سبيل المثل وثيقة صادرة من محافل المجتمع المدني العالمي ووثيقة أخرى من داخل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة باعتبارها منظمة حكومات.

والوثيقة الأولي صادرة عن ثلاث منظمات دولية هي الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس)، لجنة الحقوقيين الدولية (جنيف) وشبكة حقوق الإنسان الأوروبية - المتوسطية (كوبنهاجن) ونكتفي هنا بتسجيل جانب من الوثيقة عن الاستخدام الإسرائيلي المفرط للعنف دون تمييز. تقول الوثيقة ما نصه:

في ردها علي المظاهرات السلمية والعنيفة التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وإسرائيل، استخدمت القوات الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلي، ودوريات الشرطة وحرس الحدود) قوة مفرطة لا تتناسب مع التهديد التي واجهته. لقد حدث ذلك بصورة متكررة في مواقع مختلفة من المناطق المتأثرة. حصلت البعثة علي إفادات من الضحايا وعائلاتهم وشهود عيان في القدس الشرقية، ورام الله، وبيت ساحور، والناصرة، وعرابة، وأم

الفحم، و غزة.

بالرغم من أنه كان هناك بعض الاستخدام المحدود للأسلحة من قبل الفلسطينيين، فإن معظم أحداث العنف كانت في صورة إلقاء حجارة و (إلي حد أقل بكثير) استخدام الزجاجات الحارقة.

وبالرغم من حقيقة أن استخدام الغاز المسيل للدموع كان ردا ذا فاعلية على المظاهرات العنيفة، وأدى إلى السرعة في تفريق تلك المظاهرات، إلا أن استخدامه كان محدودا . وعلى نحو مماثل، لم يكن هناك أي دليل على استخدام خراطيم المياه . بدلا من ذلك، لجأت السلطات الإسرائيلية منذ مرحلة مبكرة جدا في المواجهة إلى استخدام البنادق والأسلحة الثقيلة بمستوي أدي إلى وفيات وإصابات كثيرة في صفوف الفلسطينيين. ولم يكن ذلك يتناسب علي الإطلاق مع حجم التهديد الذي واجهته القوات الإسرائيلية، حسبما ينعكس ذلك في أعداد الإصابات التي وفرتها الخدمات الطبية ومنظمات حقوق الإنسان. تشير آخر الأرقام إلى أن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا يقارب المائة، بينما أصيب أكثر من ٢٥٠٠ فلسطيني، مقارنة بعدد قليل للخسائر الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ما يسمى بالأعيرة المطاطية (كرات أو اسطوانات حديدية ذات غلاف رقيق يمكن أن تكون قاتلة إذا تم إطلاقها من مسافة قريبة)، كانت الذخيرة الحية تستخدم أيضا بشكل ثابت، بما في ذلك، حسب قول الخبراء الطبيين، استخدام رصاص الدمدم، والرصاص المتفجر المحرمين. وتم أيضا استخدام الأسلحة الثقيلة التي تستخدم عادة فقط في الحروب، بما في ذلك المدافع الرشاشة، والذخيرة ذات السرعة العالية عيار ٦,٩ ملم، وصواريخ (لاو) التي أطلقت من الطائرات العمودية من طراز أباتشي. وبصورة تثير الاستغراب، أدي ذلك إلي إصابات خطيرة ووفيات، عندما لم يتم استخدامها فقط ضد المظاهرات العنيفة، بل أيضا ضد الاحتجاجات السلمية والسكان المحليين.

وقد تمت مهاجمة المحتجين سلميا بينما كانوا منبطحين علي الأرض، بعد أن سيطرت عليهم قوات الأمن الإسرائيلية بالقوة. يشمل ذلك امرأتين في الناصرة، ضربت إحداهما من أسفل البطن بعقب بندقية. ففي إحدى الحالات في عرابة بشمال إسرائيل، علم أنه تم إعدام محتج أعزل برصاصة واحدة في الرقبة، بعد أن طارده أفراد الأمن وسيطروا عليه.

أما الوثيقة الأخرى فهى صادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتسجل ما يلي:

١- تدين بشدة الاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوة الذي يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والعزل، مما تسبب في وفاة مائة وعشرين مدنيا من بينهم كثير من الأطفال، في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا وجسيما للحق في الحياة كما يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

٢- تطلب إلي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضع حدا فوريا لأي استعمال للقوة ضد المدنيين العزل وأن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٣- وتطلب إلي المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لضمان وقف العنف من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية وإنهاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٤- تؤكد أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي هو نفسه يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٥- تؤكد أيضا أن القتل المتعمد والمنهجي للمدنيين والأطفال علي أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلية يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا للحق في الحياة كما يشكل جريمة ضد الإنسانية. وأخيرا فهكذا تبدو أهمية مثل هذا الكتاب التوثيقي الذي نؤكد مرة أخيرة علي أهميته إعلاميا ودبلوماسيا في تحركنا الدولي دفاعا عن حقوق الإنسان الفلسطيني.

مقدسيات

كما أصبحت القدس تحتل عناوين الصفحات الأولي وتتصدر نشرات الأخبار والبرامج المسموعة والمرئية، وكما أصبحت أيضا تسجل على الأشرطة والأقراص ومواقع الإنترنت، وكما أصبحت كذلك العنوان المفضل لكثير من الندوات والمؤتمرات في مختلفة الجامعات والتجمعات والمحافل العربية، فإنها -أي القدس- أصبحت اليوم -أيضا وكذلك- تملأ المكان الشاغر في المكتبة العربية وتملأ الأرفف التي ظلت خالية سنوات طويلة في تلك المكتبة دون سبب معروف.

ومن الصعب على المرء متابعة ما يذاع وينشر حول قضية القدس وعروبتها وكذلك الوسائل التعليمية والتربوية والترفيهية الموجهة للجيل الجديد تعريفا بتطورات القضية ومسئولية الجيل المعاصر تجاه استرداد المدينة المقدسة.

وهذا الكم المعرفي والتعليمي والتربوي عن القدس يعبر أصدق تعبير عن إرادة أمة تتطلع إلى حسم قضية القدس دون تفريط في شبر منها ويبدو هذا واضحا في موسوعة "بيت المقدس" التي تلقيت الجزء الثامن منها من مؤلفها الإعلامي الفلسطيني المعروف "فؤاد إبراهيم عباس" الذي يواصل بدأب ومثابرة وقوة عزيمة وإرادة فولاذية إعلان وإصدار الموسوعة منذ عام ١٩٩٤ وصدر الجزء الثامن هذا الأسبوع متضمنا نهايات حرف الباء ويقع في نحو ٤٠٠ صفحة وتصل بذلك صفحات الموسوعة في أجزائها الثمانية إلى نحو ٢٢٠٠ صفحة على أمل أن تكتمل الأجزاء الثلاثون للموسوعة كما خطط لها

الأهرام ١ فبراير ٢٠٠١

صاحبها. والمحقق الفلسطيني فؤاد إبراهيم عباس بهذا العمل الموسوعي غير المسبوق يختصر بمفردة عمل مؤسسة كاملة ويقدم نموذجا أمثل لرسالة الإعلامي العربي الفلسطيني الذي يدين للقدس بعلمه وثقافته، حيث تخرج في الكلية العربية بالمدينة المقدسة عام ١٩٤٢ على أيدي فحول من العلماء في مقدمتهم اسحق مرسي وغيره، وهم رموز مقدسية لها إسهاماتها الفكرية والنضالية في تاريخ القدس الحديث ومع أحداث ١٩٤٨ نزح فؤاد عباس من عسقلان محل ميلاده واختار القاهرة مقرا لمواصلة رسالته واسهم بقدر ما وسعه الجهد في إعادة تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني وكان من قياديي منظمة فتح منذ انطلاقتها الأولي ودرب كثيرا من كوادرها السياسية والعسكرية واسهم في إنشاء إذاعة صوت فلسطين، التي بدأت تبث من القاهرة عام ١٩٦٥، وعمل فيها مسئولا عن قسم المعلومات والعلاقات الخارجية وتطلب عمله إعداد ملفات عن القدس تشمل فيما تشمل عمليات التهويد والاستيطان وأعمال والمقاومة .. إلخ، ومن هنا نبعت فكرة أعداد عمل موسوعي عن القدس يكون في متناول رجل السياسة والإعلام وطالب المعرفة والبحث.

نبعت فكرة الموسوعة إذن منذ أكثر من ٣٥ عاما ويدأ التحضير لها طوال هذه السنوات حتى تمكن من إصدار أول جزء منها عام ١٩٩٤. وحدد فؤاد عباس أهداف هذا العمل الموسوعي في مقدمة الجزء الأول في ما يلي:

أولا: تثبيت الحق العربي الفلسطيني في القدس وبيان أن تصدي أهل القدس للهجمات ضد وطنهم عبر حقب التاريخ إنما هو تعبير جاد وفعال عن حفظ الأمانة التي أودعها الله في هذا الشعب لسدانة القدس أولي القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.. أي أن نضالهم كان على الدوام تكريما لمبدأ حتمية الحفاظ على التراث الروحي للأديان في أرض المقدسات. كما أن هذه الموسوعة تواكب مطالبة الشعب الفلسطيني الآن بسلام عادل وشامل في حل القضية الفلسطينية التي هي

جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

ثانيا: تأتي هذه الموسوعة تلبية للنداءات المتكررة لمئات المؤتمرات التي عقدت تحت اسم القدس لحفظ وصون تراثها. وإن جنوح الشعب الفلسطيني إلى السلام في الوقت الحاضر إنما هو دليل قاطع على سلامة نياته الإيجابية نحو السلام.

ثالثا: مواكبة تعزيز الحملات الدولية لحماية التراث الإنساني وفقا لاتفاقية التراث العالمي التي اقرها المؤتمر العام (لليونسكو) في سنة ١٩٧٢، وقد وردت مدينة القدس وأسوارها في قائمة مواقع التراث العالمي طبقا لتلك الاتفاقية اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٧ وقد عززت الاتفاقية الحرص على السلامة الروحية والمادية والتاريخية للأثر الديني، هذه السلامة الواجبة عالميا، الأمر الذي يستدعي تغذية الأوساط العالمية الثقافية بالمعلومات المتوافرة بشأن الأثر الديني وتشتد الحاجة إلى مثل المعلومات في حالة الأثر الديني المماثل لبيت المقدس، لمركزها الديني في الأديان السماوية الثلاثة.

رابعا: دعم الجهود التي يبذلها أنصار العدالة وأحرار العالم في كل مكان. لتغليب صورة السلام العادل على ارض المقدسات ارض السلام، وإبعاد شبح التخريب الذي لازم مقدسات القدس من خلال الاحتلال الصهيوني لها وتعزيز الأمن الفلسطيني لشعب فلسطين على أرض وفي وطنه.

خامسا: تفنيد المزاعم المضللة عن الأراضي المقدسة وذلك بتثبيت اكبر عدد ممكن من الحقائق والمعلومات عنها خاصة المقدسات، فالمعلومة ذاتها تدافع عن نفسها.

سادسا: خدمة واضعي المناهج الدراسية وخطط الأبحاث في الدول العربية والإسلامية، والباحثين الأكاديميين وغيرهم فيها وفي العالم في اختيار أو تغذية المعلومات اللازمة عن القضية الفلسطينية والمقدسات في الأراضي المقدسة وبعد صدور الجزء الأول عام ١٩٩٤ صدر الجزء الثاني والثالث عام ١٩٩٥ والجزء الرابع عام ١٩٩٦ والجزء الخامس عام ١٩٩٧ والجزء السادس

عام ١٩٩٨ ثم الجزء السابع الذي صدر في منتصف عام ٢٠٠٠ ثم الجزء الثامن الذي صدر أخيرا متضمنا كما سبقت الإشارة نهايات حرف البـ ومخصصا للتعريف ببيت المقدس في أمهات وذخائر التراث العربي والإسلامي والعالمي.

ان موسوعة بيت المقدس تضم فيما تضم بنك معلومات متكاملا عن الأمكنة في منطقة المدينة المقدسة وعن الإعلام فيها أو ذات الصلة بها، كما ترد في الموسوعة أبحاث وجداول ومعلومات ووثائق تختص بالمدينة أو ترتبط بها وهي مادة موثقة ومرتبة حسب الحروف الهجائية ليسهل الكشف عنها والإلمام بها.

نحن إذن أمام عمل موسوعي طموح عن بيت المقدس يملأ فراغا في المكتبة العربية. وطوبى لأم المدائن (القدس) أن ينذر أحد خريجي كليتها العربية في بداية الأربعينيات وقته وجهده وفكره ليضع لها مثل هذه الموسوعة الموثقة، ليؤكد صموده ومقاومته -شأنه شأن المقدسيين داخل المدينة هناك- لكل مخططات تهويد المدينة المقدسة.

كتابات مقدسية

(١)

تحت عنوان الخطر يتهدد بيت المقدس "انتفاضة الأقصى وتفجر الحل العنصري لفلسطين" صدر أخيرا كتابان من أحدث مؤلفات المفكر الفلسطيني المعروف د. أحمد صدقي الدجاني يواصل من خلالهما شهر قلمه كالسيف القاطع لكل ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس، وراجما بالكلمة الضاربة -كحجارة من سجيل- مخططات تهويد المدينة المقدسة ومحاولات اغتصابها والاستحواذ عليها. كما يتابع د. الدجاني -من خلال كتابيه أيضا- توعية هذا الجيل بقضية القدس لتكون في مركز الوعي وتبقي قضية حية في أوساط أمتنا ويبقي هدف تحريرها نصب أعين أبناء أمتنا.

والكتابان الجديدان للدكتور الدجاني يستكملان خماسية كتبها على مدي سنوات العقد الماضي لمتابعة تداعيات عملية سلام الشرق الأوسط منذ بدايتها في مدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١). واستهل د. الدجاني الخماسية بكتاب في مواجهة نظام الشرق الأوسط صدر عام ١٩٩٢ موضحا فيه مخطط إقامة هذا النظام الإقليمي ومناديا بمقاومته، ثم أصدر عام ١٩٩٤ كتاب لا للحل العنصري في فلسطين.. شهادة على مدريد وأوسلو بين فيه المؤلف خطوط هذا الحل العنصري ولماذا نرفضه، ثم أصدر عام ١٩٩٩ كتاب أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها عرض فيه ما انكشف على أرض الواقع من أزمة يعانيها هذا الحل ودعا إلى الاعتصام بالمقاومة التي هي سبيل التحرير.

الأهرام ٢٦ أبريل ٢٠٠١.

ثم جاء الكتابان الأخيران ليستكملا الخماسية حيث صدر كتاب (الخطر يتهدد بيت المقدس) في أكتوبر العام الماضي (٢٠٠٠) بعد أيام قليلة أو أسبوعين من اندلاع انتفاضة الأقصى وأعقب د. الدجاني هذا الكتاب بصدور كتاب (انتفاضة الأقصى وتفجر الحل العنصري لفلسطين) في مطلع عام (٢٠٠١) في الشهر الرابع للانتفاضة.

صدر كتاب (الخطر يتهدد بيت المقدس) عن مركز الإعلام العربي مفتتحا سلسلة جديدة تحت اسم (كتاب القدس) الذي يعتزم المركز إصدارها إسهاما في تعميم الوعي بقضية فلسطين وفي القلب منها قضية القدس وتشكل السلسلة إضافة جديدة لدورية المركز الشهرية (القدس) التي بدأت تصدر منذ عامين.

ويوضح د. الدجاني -من خلال ١١ فصلا- الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة ومن أبرزها:

أولا: تشبث الكيان الإسرائيلي بمنطق فرض الأمر الواقع بالقوة لتكريس الحل العنصري لقضية فلسطين واعتماد التفاوض الذي يحكمه هذا المنطق وسيلة لإبرام اتفاقات إملاء لا مكان للحق ولا للعدل فيها. وتجلت سياسة فرض الأمر الواقع بوضوح قبل مباشرة مفاوضات كامب ديفيد الثانية حيث أكد باراك لاءاته الأربع، كما تجلت أثناء التفاوض حول القضايا الأربع المتعلقة بالوضع النهائي حيث كانت الاقتراعات الإسرائيلية شكلية لا تمس جوهر اللاءات وبدت في قضية القدس صارخة في شكلتها حين تمسك المفاوض الإسرائيلي بالسيادة على البلدة القديمة داخل السور.

ثانيا: استمرار الولايات المتحدة في دعم السياسة الإسرائيلية العدوانية التوسعية وموافقتها -من حيث المبدأ- على الحل العنصري للقضية وما يخص القدس فيه بخاصة ومساندة واشنطن المفاوض الإسرائيلي في المفاوضات من خلال قيام الإدارة الأمريكية بدور (الحكم) بغية إكراه المفاوض الفلسطيني على الإذعان.

وتجلي هذا أكثر ما تجلى في مفاوضات كامب ديفيد الثانية حيث تبنت الإدارة الأمريكية الاقتراحات الإسرائيلية في خطوطها الرئيسية ويسجل د. الدجاني الصمود الفلسطيني العربي الإسلامي في تلك المفاوضات رفضا لهذا الإذلال وتمسكا بالسيادة الفلسطينية على البلدة القديمة في القدس.. ونجح هذا الصمود في دعم الإذعان لاتفاق الإملاء الذي وضع كلينتون رتوشه الأخيرة عليه بشأن القدس. ويتساءل د. الدجاني: ما الذي يمكننا أن نعمله كي ننجح في هذه المواجهة؟ ويقول: إن أول ما ينبغي عمله هو التمسك بالشرعية الدولية أساسا للحل في قضية القدس وقضية فلسطين بعامة، وهذا يعني رفض منطق الأمر الواقع الإسرائيلي وكشف الموقف الأمريكي المتحيز له وفضحه دوليا وهذا يعني أيضا التمسك بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس الشرقية والتشبث بالسيادة الفلسطينية الكاملة عليها. وعلينا أيضا - كما يقول د. الدجان- أن نذكر بكل حقوقنا في القدس كلها الغربية والشرقية وأكتافها وذلك كي نفند المزاعم الإسرائيلية ونبين فساد شعار (حل وسط مشرف) الذي طرحه الرئيس السابق كلينتون وعني به تكريس الاغتصاب الإسرائيلي للقدس مع منح حكم ذاتي تحت السيادة الإسرائيلية للفلسطينيين في بعض أحياء المدينة القديمة ذلك أن واشنطن تحصر حلها في القدس العتيقة بعد أن كرست الاغتصاب الإسرائيلي للقدس الغربية ولمعظم القدس الشرقية ولمحيط القدس. ويواصل د. الدجاني الحديث عما يجب أن نعمله قائلا إن علينا أن نحصر أوراقنا التي يمكن استخدامها للوصول بالولايات المتحدة إلى مراجعة موقف التحيز الذي تقفه وإلى إدراك أن معركة القدس بيننا وبينها ممتدة و لأننا لا ننسى حقوقنا في قدسنا ولن نغفل للاحتلال الذي أسر مقدساتنا ولا لمن مكنه وواضح أن كل دولة عربية تملك نصيبا من هذه الأوراق ومثلها كل دولة إسلامية ويبقي أن تنجح فيما بينها في التنسيق لتحقيق التكامل.

ويختتم د. الدجاني حديثه قائلا إن عبرة ما حدث في كامب ديفيد الثانية

في قضية فلسطين وقضية القدس هي أن التفاوض المجرد من قوة المقاومة لا يأتي لصاحب الحق إلا باتفاقات إملاء لا مكان للحق ولا للعدل فيها... وما أروع المناخ الذي توجده المقاومة في أوساطنا حين تتصدى للعدوان وما أسخى العطاء الذي يقدمه شبابنا وهم يقاومون بالحجارة الرصاص الحي من أسلحة المجرمين الصهاينة العنصريين منذ اقتحام شارون الحرم القدسي الشريف.

تلك كانت أبرز الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة كما أوضحها د. الدجاني في كتابه الخطر يتهدد بيت المقدس. ويبقي أن نتعرف على ما جاء بكتابه الآخر (انتفاضة الأقصى) وهو موضوع المقال التالي.

كتابات مقدسة

(٢)

عرضنا في المقال السابق كتاب "الخطر يتهدد بيت المقدس" للمفكر الفلسطيني المعروف د. أحمد صدقي الدجاني، وهو أحد كتابين استكمل بهما المؤلف خماسية كتبها على مدي سنوات العقد الماضيَ لمتابعة تداعيات عملية سلام الشرق الأوسط منذ بدايتها في مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، والكتاب الثاني الذي نستعرضه هنا "انتفاضة الأقصى وتفجر الحل العنصري لفلسطين" وصدر الكتاب عن دار المستقبل العربي في مطلع عام ٢٠٠١ أي الشهر الرابع لانتفاضة الأقصى التي بدأت يوم الخميس الحزين ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ إثر اقتحام القدم الهمجية شارون وقوات باراك أراضي الحرم القدسي الشريف.

ويقع الكتاب في ثلاثة أبواب تضم مقالات د . الدجاني منذ مطلع عام ١٩٩٩ التي عالجت تطورات الصراع العربي ـ الصهيوني، وفيما يخص عملية التفاوض حول ما سمى بقضايا الوضع النهائي الأربع (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود أرضا ومياها) ثم انتفاضة الأقصى وتفاعلاتها وتداعياتها.

جاء الباب الأول تحت عنوان (المشروع الحضاري العربي في مواجهة المشروع الصهيوني) ويقدم المؤلف تقويما لحصاد المواجهة خلال قرن مضي موجها حديثه إلى ثلاثة أجيال عربية تتابعت عبر سنوات القرن، ويمهد المؤلف للحديث باستتكار كيف تبلور المشروع الحضاري العربي في مواجهة المشروع الصهيوني، ويقول إن المشروع الحضاري لأمة هو ثمرة تفاعل أبنائها

الأهرام ٣ مايو ٢٠٠١

مع واقعهم، وسعيهم لتطوير هذا الواقع، بلوغا لأهداف قاموا ببلورتها ووضعوا تحقيقها نصب أعينهم، وهذه البلورة تتم من خلال مسيرة جهاد ونضال وكفاح تشهد حوارا متصلا في المجتمع بين مختلف تياراته الفكرية وشرائحه الاجتماعية، وتتعلق هذه الأهداف بحياة الناس وأحلامهم في ضوء ما يعيشونه ويعانونه ويأملونه، وفي ضوء هذا التعريف والعرض التحليلي الذي قدمه المؤلف تقويما لحصاد قرن مضى من المواجهة بين المشروعين العربي والصهيوني ومن استقرار الواقع الراهن للصراع العربي-الصهيوني، يخلص المؤلف إلى مجموعة نتائج مهمة لعل أهمها: أن آفاق العمل رحبة لمواجهة المشروع الصهيوني في مراحل الصراع العربي-الصهيوني المقبلة، وأن مباشرة هذا العمل تتوقف على قدرتنا نحن العرب على القيام بقفزة في تحقيق مشروعنا الحضاري بأهدافه كلها، وأولها وأشدها إلحاحا الشورى والديمقراطية وكرامة الإنسان، وقد بلور الفكر العربي المعاصر سبيل ذلك، ومن الواضح - كما يقول المؤلف إن مثل هذا العمل يتطلب بناء قوة عربية فاعلة قادرة، كما تتوقف مباشرة هذا العمل على اتفاق الدول العربية من خلال توافق الأمة جمعاء على الحل الصحيح للصراع في المدى المتوسط، بعد أن ينكشف فشل الحل العنصري في المدى القصير.

أما الباب الثاني للكتاب فجاء تحت عنوان (قضية فلسطين وعام خاص) وتناول تطورات الصراع خلال العام الذي بدأ مع ربيع عام ١٩٩٩ بعد بضعة أشهر من زيارة قام بها الرئيس الأمريكي كلينتون للكيان الإسرائيلي وغزة وبيت لحم، وقد حفل ذلك العام بأحداث لها تأثيرها على مجري الصراع، وبقضايا تطلبت المعالجة، تتصل بما سمي بالوضع النهائي وكان تحرير جنوب لبنان أبرز هذه الأحداث، كما كانت قضيتا "القدس واللاجئون" من أهم تلك القضايا، وكان تحرك الرئيس الأمريكي كلينتون لإ كمال ملامح التسوية وفرض الحل العنصري إيذانا بما اصطلح المؤلف على تسميته العام الخاص في قضية فلسطين، وفي هذا السياق يشير المؤلف إلى مقترحات إدارة كلينتون الأمريكية

إلى كل من طرفي الصراع وأنها لم تخرج عن الورقة الإسرائيلية- الأمريكية التي طرحها كلينتون في كامب ديفيد الثانية في أفكارها الرئيسية وأنها تسعى إلى تمكين الصهيونية العنصرية من الاحتفاظ بكل ما فرضه واقع الاحتلال من جهة ومصادرة جل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني التي منها حق تقرير المصير وحق إقامة الدولة ذات السيادة وحق عودة اللاجئين وحق تحرير فلسطين بكلمة جامعة، ويتساءل د . الدجاني كيف تجرأ الرئيس كلينتون على طرح تلك المقترحات المخالفة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، غير آبه بما ينتج عنها من ردود فعل عربيا وإسلاميا ودوليا .

ولقد صح ما توقعه المؤلف من فشل ذريع لتلك المقترحات واستمرار الانتفاضة التي خصها بحديث كامل في الفصل الثالث للكتاب قائلا إن الانتفاضة فعل وما أحوجنا في المرحلة الجديدة من الصراع إلى الفعل، ولأن هذا الفعل أدي إلى تفجر الحل العنصري فإنه يبقي أن تتابع الأمة مع الانتفاضة معركة إنهاء الحل العنصري لفلسطين لتصل إلى الحل العادل الشامل القائم على التحرير الكامل لفلسطين المتصف بالديمقراطية الشورية المستلهم من حضارتنا العربية الإسلامية .

كتابات مقدسية

(٣)

في مبادرة قومية تحسب لجامعة عين شمس بصفة عامة، ولمركز الدراسات البردية والنقوش بها بصفة خاصة وللدكتورة علية حنفي الأستاذة بالجامعة بصفة أخص، صدر كتاب فلسطين في ضوء أوراق البردي والنقوش ليضم في ٦٠٠ صفحة أوراق وبحوث الندوة التي عقدها المركز تحت هذا العنوان لإتاحة فرصة الاستفادة منها على نطاق أوسع وأشمل.

يصدر الكتاب موثقا بحقائق التاريخ القديم والوسيط وبأقلام مصرية وعربية وأجنبية ليؤكد بما لا يدع مجالا للشك عروبة فلسطين ودرتها أم المدائن القدس، وتستمد تلك الحقائق مصداقيتها من مرجعيات أوراق البردي والنقوش والألواح والخرائط والرسوم والفضيات ومؤلفات الرمالة..إلخ.

ويمثل هذا الكتاب في تصوري فصلا من فصول وثيقة الدفاع عن القدس إذا قدر لهذا الجيل ان يكتبها لمواجهة المزاعم والادعاءات والأكاذيب التي لا تزال إسرائيل ترددها لتبرر بها احتلالها الغاشم للمدينة المقدسة.

وإذا كان من الصعب التعريف بمختلف الدراسات الواردة بالكتاب (نحو ٣٠ دراسة) فيكفي إلقاء الضوء على أبرز ما أسفرت عنه دراسات خاصة بالقدس ومنها أول دراسة وردت بالكتاب تحت عنوان (الكنعانيون في النصوص المصرية القديمة) للدكتور عصام محمد السعيد عبد الرازق حيث يشير في البداية إلى أهمية تحديد كلمة كنعان لأنه قد يترتب على معني الكلمة جوانب مهمة من حيث معرفة اللغة الأصلية التي تنتمي إليها والمكان الذي استخدمت فيه ..

الأهرام ١٠ مايو ٢٠٠١.

ويأخذ د. عصام بالرأي الذي يرجع اسم الكنعانيين إلى جد هؤلاء التوءم الذي يدعي كنعان بن حام بن نوح وقد تعمد العبرانيون والكنعانيين عن الانتساب إلى حام بن نوح لأسباب سياسية ودينية في مقدمتها إبعاد الكنعانيين كل البعد عن فلسطين رغم وجودهم من عام ٢٥٠٠ ق. م، وانبري عدد من علماء الغرب المحدثين والمعاصرين لترويج هذا التوجه العبراني في محاولة لطمس الوجود الكنعاني في فلسطين منذ ذلك الوقت رغم مرجعيات النصوص المصرية القديمة حيث بدأت تظهر إشارة للكنعانيين فيها بعد فترة من التاريخ السابق (عام ٢٥٠٠ ق. م) ابتداء من عهد الملك أمنحتب الثاني (١٤٣٦-١٤١٢ ق. م) في سجل حولياته في منف والكرنك وحتى الأسرة الثانية والعشرين كما ورد على ظهر تمثال صغير رسول الملك المصري إلى بلاد كنعان.

ولاشك أن المحاولات الإسرائيلية لطمس الوجود الكنعاني منذ نحو خمسة آلاف عام في فلسطين هي محاولات خبيثة ويائسة لتجاهل الجذور التاريخية لبناء القدس على أيدي الكنعانيين. منذ ذلك الوقت. ومن هنا تستمد مثل تلك الدراسات أهميتها في تعزيز الحق العربي.

وفي دراسة أخرى حول تاريخ الاسم (فلسطين) يكشف د. زياد مني مزاعم عدد من علماء الغرب الموالين لإسرائيل ومنها العالمة الهولندية مارجيت شتاينر التي ادعت أن التنقيبات الآثارية قد أوضحت أن القدس لم تكن مدينة قبل القرن العاشر قبل الميلاد.

وهذا الادعاء يتفق مع شعار إسرائيل واحتفالها بـ"القدس ٣٠٠٠" على زعم أن تاريخ القدس يبدأ بقيام المملكة اليهودية، مملكة النبي داود عليه السلام ويرد زياد على هذا الادعاء ويستشهد بنتائج التنقيبات الأثرية في كل فلسطين التي أنجزها العديد من العلماء المجددين من أمثال فيليب ديفس وتوماس طمبوسون وكيث وايتلام ولستر غرابة وغيرهم كما يشير إلى إسهامات كمال الصليبي في هذا المجال وقد عمل د. زياد على إثرائها بمؤلفات وأبحاث أخرى نشرت باللغة العربية. ويختتم د. زياد حديثه للرد على مزاعم مارجريت شتاينر

وغيرها بالتحذير من حجب الصفة العلمية عن أية أعمال تنقيبية تختلف نتائجها مع فكر المنقبين أو الأثريين.

كما يثير د. السيد جواد ارشادي في دراسته الأثرية عن تاريخ فلسطين وحضارتها قضية خطيرة حين أشار إلى تهريب بعض تلك المخطوطات المكتشفة التي كانت قد عرضت للبيع في الولايات المتحدة بنحو غير قانوني مستخدمة أسلوب الإرهاب في عملها المذكور. وفي سياق عرضه لتاريخ فلسطين وحضارتها، يشير د. جواد إلى أن ألواح تل العمارنة تعد من الكنوز الثمينة التي تدل على حياة الناس في فلسطين، حيث شيدوا أول حضارة زاهرة وألواح تل العمارنة آلاف من الألواح الطينية ونقوش بالخط المسماري والبابلي مكتوبة باللغة الحيثية العربية ويبلغ عددها نحو أربعمائة رسالة كتبها مختلف الحكام من فلسطين إلى فراعنة مصر وتحدث بعضها عن هجوم قوم يدعون العبرانيين في سنة ١٤٠٠ ق. م وكان للكنعانيين والحيثيين المقيمين في فلسطين علاقات ودية طيبة بإخناتون فرعون مصر آنذاك.

وتأتي بعد ذلك عدة دراسات أخري لتستكمل حقائق تاريخ فلسطين ولتنتهي دراسة نقش سلوان للدكتور محمد بحر عبد المجيد، والسلوان اسم عربي لقرية تقع جنوب مدينة القدس .. والنقش تم اكتشافه عام ١٨٨٠ على الحائط الأيمن لنفق جلب المياه إلى بركة السلوان والنقش محفوظ حاليا في متحف الآثار التركية باسطنبول. وفي سياق الدراسة يؤكد د. محمد بحر أن الكنعانيين سكان فلسطين قد اشتهروا بإقامة مشروعات هندسية، ولأهمية الماء في مدنهم وحصونهم قاموا بمشروعات لإيصال الماء إلى حصونهم.

ومن التاريخ القديم قبل الميلاد إلى العصر الميلادي تتعدد دراسات مؤتمر فلسطين في ضوء أوراق البردي والنقوش ومنها دراسة د. هابيل فهمي عن أورشليم / القدس من عام ٦٣ ق. م إلى عام ١٣٨ م ودراسة د. لويش عمرو عن وقفية نوبا الحجري على المسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس، ودراسة د. سمية حسن إبراهيم عن دير السلطان بالقدس من خلال الوثائق،

ودراسة د. عبد المنعم ماجد عن نصوص البردي والنقوش العربية عن أسماء الخلفاء بناة مساجد القدس الشريف، دراسة د. إبراهيم سعيد فهيم عن يهود القدس وفلسطين في العصر المملوكي، دراسة د. سعيد مغاوري عن فلسطين وقراها في نصوص البرديات العربية، دراسة د. أحمد مختار العبادي عن نظرة أهل المغرب والأندلس نحو القدس. ثم يورد الكتاب ملخصا للأبحاث الأجنبية ومنها بحوث د. علية حنفي، د. فاطمة نصر، د. حسن حنفي، د. عفت الشرقاوي، د. عاطف نصار، وأخيرا ينشر الكتاب ملحقا بأبحاث وملخصات القضية في العصر الحديث والمعاصر وقدمها الدكاترة د. عادل غنيم، منى طلبة، حسن طلب، سيد خميس.

وأخيرا فإن الكتاب بدراساته وبحوثه يعد بحق وثيقة عربية مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية ولا غنى عنها -كما سبقت الإشارة- في صياغة وثيقة الدفاع عن القدس مع غيرها من الوثائق والكتابات التاريخية التي تؤكد حقنا المشروع والثابت في المدينة المقدسة عبر خمسة آلاف عام ممتدة.

كتابات مقدسية (٤)

حائط البراق أم حائط المبكي؟

جاء الكتاب صغيرا في حجمه وقليلا في سطوره وكلماته وإن كان قويا في حجته وموثقا في بحثه ودراسته ومفندا لكل مزاعم إسرائيل بشأن حائط المبكي وهو في الأساس حائط البراق الشريف، ومؤكدا افتقار الادعاءات الصهيونية إلى أي أساس ديني أو تاريخي أو قانوني. ولا عجب أن يشهد بهذا باحث أمريكي منذ أسابيع قليلة بعد أن قرأ الكتاب ويعترف بالحق العربي في حائط البراق وليس المبكي.

والكتاب من تأليف المؤرخ المعروف د. عادل حسن غنيم رئيس شعبة الدراسات التاريخية بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ومن منشورات دار قباء للطباعة.

وتنقسم دراسة د. غنيم إلى ثلاثة أقسام: أولها يتناول الأصول الدينية والتاريخية بالوثائق والشهادات العربية والدولية. فيؤكد المؤلف أن اليهود لم يظهروا في الماضي أي اهتمام قط بذلك الجزء من الحائط، فبعد أن أعيد بناء الهيكل للمرة الثانية في عهد هيرودس عام ٤٠ق.م. كان المكان جزءا من مركز تجاري ولم تكن له أهمية دينية وأن اليهود كانوا يتجمعون للصلاة على جبل الزيتون وعند بوابات الحرم وعندما منعوا من دخول المدينة في أثناء الفترة الصليبية كانوا يصلون عند الحائط الشرقي للحرم، غير أن تغيرا حدث خلال الحكم المملوكي حيث كانت هجمات البدو سببا في عدم تجمعهم للصلاة على جبل الزيتون فاتجهوا إلى مساحة قرب الحائط الغربي للحرم القدسي

الأهرام ٧ يونيو ٢٠٠١

الشريف حيث أصدر سليمان القانوني فرمانا يسمح بمكان محدد لليهود للصلاة عند الحائط الغربي. وقام سنان باشا مهندي البلاط الكبير -الذي مازال مقيما بالقدس للإشراف على بناء سور القدس- بتخطيط الموقع وبالحفر كي يتيح للحائط ارتفاعا أكثر، وقام ببناء حائط مواز له يفصل مصلي اليهود عن حما المغاربة التي يعتبر وقفا إسلاميا من أواخر القرن الثاني عشر وسرعان ما أصبحت المنطقة مركزا للحياة الدينية ليهود القدس.

ويضيف د. غنيم معتمدا على مرجع أمريكي بأنه لم تكن تقام هناك بعد طقوس رسمية للعبادة غير أن اليهود كانوا يحبون قضاء فترة ما بعد الظهيرة هناك يقرأون المزامير ويقبلون الحجارة... وسرعان ما اجتذب الحائط الغربي أساطير كثيرة فقد تم ربط الحائط بأقاويل من التلمود وهكذا أصبح الحائط رمزا لليهود وأصبحوا يشعرون بتواصلهم مع الأجيال الماضية وبمجدهم الذي ولى.

ويتفق مرجع صهيوني مع ما ورد في المرجع الأمريكي من أن سليمان القانوني هو الذي سمح لليهود بالصلاة عند الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، وأنه أصبح جزءا من التقاليد الدينية حوالى عام ١٥٤٠ نتيجة للهجرة اليهودية من أسبانيا وبعد الفتح العثماني عام ١٥١٧.

ويعني ما ورد في المرجعين الأمريكي واليهودي كما يقول د. غنيم أن عادة البكاء عند الحائط قد تفشت خلال الحكم العثماني وبشكل خاص خلال القرن السادس عشر على يد سليمان القانوني. الذي قبل التسامح الديني مع اليهود ويدعم تلك الحقيقة نص ورد في تقرير اللجنة الدولية لتحديد الحقوق بشأن الحائط عام ١٩٣٠.

ويأتي القسم الثاني من كتاب د. غنيم ليوضح كيف أثيرت المشكلة وكيف تطورت؟ مشيرا إلى أن جذور المشكلة قد بدأت قبل الحرب العالمية الأولي عندما احتج متولي الأوقاف أبي مدين الغوث في ١٢ نوفمبر ١٩١١ على أن أفراد الطائفة اليهودية الذين جرت عادتهم بزيارة الحائط وقوفا أخذوا مؤخرا

يجلبون معهم كراسي للجلوس عليها أثناء الزيارة وطلب متولي الاوقاف إيقاف هذه الحالة تجنبا لادعاء اليهود في المستقبل بملكية المكان وبناء على هذا أصدر مجلس إدارة لواء القدس تعليمات تنظم زيارة اليهود للحائط وتمنع جلب أي مقاعد أو ستائر عند الحائط ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولي واعتمادا على تصريح بلفور أخذ اليهود يسعون إلى تثبيت حقوق واسعة لهم في هذا المكان عن طريق تغيير الحالة الراهنة التي كان عليها الحائط قبل الحرب ووصل الأمر إلى قيام اليهود عام ١٩٢٨ باستخدام خزانة ومصابيح وحصر وستائر للفصل بين الرجال والنساء وفجرت تلك التجاوزات الموقف في المدينة المقدسة. ومن هنا اندلعت انتفاضة البراق عام ١٩٢٩، والتي كانت أول انتفاضة تشمل معظم فلسطين، واستمرت أسبوعين كاملين، وكان السبب المباشر لتلك الانتفاضة يدور حول محاولات اليهود اكتساب حقوق جديدة قرب الحائط، وفكرت سلطات الانتداب البريطاني في تطبيق المبادئ التي وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٨ بشأن الحائط، إلا أن السلطات البريطانية تراجعت تحت الضغوط اليهودية في أكتوبر ١٩٢٩، ومن هنا هدد العرب بالإضراب العام، وعندئذ لم تجد الحكومة البريطانية مفرا من تجميد الوضع على ما هو عليه، حتى يعاد تنظيم قوة الشرطة ويتم حماية المستعمرات اليهودية المكشوفة.

ويتابع د. غنيم في القسم الثالث تحليل الموقف المتفجر والنتائج التي أسفرت عن الانتفاضة واقتراح الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة دولية لتحديد الحقوق والادعاءات بشأن الحائط.

ووصلت اللجنة إلى القدس في ١٩ يونيو ١٩٣٠، وكانت حجة المسلمين أمام اللجنة هي الغالبة، إذ استطاع دفاعهم أن يثبت أن جميع المنطقة التي تحيط بالجدار وقف إسلامي بموجب وثائق وسجلات المحكمة الشرعية، وأن نصوص القرآن وتقاليد الإسلام صريحة بقدسية المكان عندهم، وأن زيارة اليهود للحائط منحة محددة بموجب أوامر الدولة العثمانية، ولم تكن إلا زيارة

مجردة، لا صوت فيها ولا إزعاج ولا أدوات جلوس أو ستائر.

وبعد أكثر من خمسة أشهر من بدء جلسات اللجنة الدولية في القدس، وبعد أن استمعت إلى ممثلي العرب واليهود، واطلعت على كل الوثائق التي تقدم بها الطرفان، وزارت كل الأماكن المقدسة في فلسطين، عقدت اللجنة جلساتها الختامية في باريس من ٢٨ نوفمبر إلي ١ ديسمبر ١٩٣٠، حيث انتهت اللجنة بالإجماع إلى قرارها أن الحائط الغربي للمسجد الأقصى هو حائط البراق وليس حائط المبكي، وأنه ملك للمسلمين.

ولا يكتفي د. غنيم بهذا الحكم، بل يقدم عددا من الشواهد والأدلة والقرائن على أن هذا الحائط هو حائط البراق وليس حائط المبكي:

أولا: تذكر لجنة التحكيم الدولية في تقريرها أن الحجارة الضخمة الكبيرة الكائنة في أسفل الحائط، وعلى الأخص المداميك الستة المنحوتة يرجع عهدها حسب رأي أغلب علماء الآثار إلى زمن الهيكل الثاني الذي أعيد بناؤه، وأنه يعلوها ثلاثة مداميك من الحجارة غير المنحوتة يرجح أنها من بقايا العصر الروماني. ويعني ما ذكرته اللجنة اعتمادا على علماء الآثار أنه ليس هناك في الحائط الغربي للحرم الشريف أي أثر أو حجارة من بقايا هيكل سليمان.

ثانيا: يؤكد مرجع أثري مؤلفه عالم أمريكي كبير، كان مديرا لهيئة المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية في القدس ورئيسا لعدة بعثات أثرية في فلسطين والأقطار المجاورة، وعضوا في عدة أكاديميات عالمية، أن أبنية هيردوس في أورشليم -وهو الذي أعاد بناء الهيكل للمرة الثانية- قد محت محوا تاما كل أثر للمباني السابقة لها لدرجة لم يستطع معها الأثريون العثور على أية معالم مؤكدة من هيكل سليمان.

ويضيف هذا العالم الأمريكي أنه من المؤكد أن هيكل سليمان لم يصمم ليكون مركزا لحج حشود من الناس، وأنه لم يكن هناك ثمة داع في عهد سليمان لإقامة مبني ضخم كما كان الحال في عهد هيردوس، وأن بنائي هيردوس قد نزلوا حتى الصخر الطبيعي ليكون لهم الأساس الذي يتحمل ثقلا

جبارا.

ولعل هذا يفسر لنا فشل محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلية حتى الآن في العثور على أية شواهد تقودهم إلى الإدعاء باحتمالات وجود أساسيات لهيكل سليمان أسفل الحرم الشريف وساحاته رغم محاولاتهم المضنية منذ عام ١٩٦٧ م.

وأخيرا .. فإن كتاب د. غنيم بتحليله التاريخي الموثق يشكل -رغم صغره كما سبقت الإشارة- ورقة مهمة من أوراق ملف الحق العربي في القدس، وما أحوج الرأي العام العالمي للتعرف على أوراق هذا الملف لمواجهة آلة الإعلام الصهيونية التي لا تتردد بين حين وآخر في ترويج المزاعم والادعاءات الكاذبة.

القسم الخامس

الانتفاضة في الندوات والمهرجانات

الانتفاضة في الندوات والمهرجانات

قراءة في أوراق ندوة المجلس الأعلى للثقافة

القدس بين السيناريوهات العربية والإسرائيلية

بمبادرة من لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة عقدت أمس بالمجلس ندوة (القدس بين السيناريوهات العربية والإسرائيلية).

جاء توقيت انعقاد الندوة مواكبا لعمليات تحضير وترتيب أوراق ودراسات موسعة وجس نبض وترقب لمختلف الأطراف الفاعلة المعنية بقضية المدينة المقدسة، فأصحاب القضية ينشطون في التحضير للقمة العربية في عمان، والملقي عليها مسئولية إعادة ترتيب البيت العربي برمته، ودولة الاحتلال الإسرائيلي خرجت لتوها من بوتقة الصراع الداخلي بتشكيل الحكومة الوطنية الائتلافية، وأعلنت منذ أيام نياتها المبيتة والغامضة في خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكنيست، أما الولايات المتحدة الراعي الرئيسي لعملية السلام فكادت تستجمع معالم خطابها السياسي بشأن القدس في ظل الإدارة الجمهورية الجديدة بعد ٨ سنوات جالت خلالها الإدارة الديمقراطية السابقة على مختلف مسارات التفاوض التي وضعت إدارة بوش الأب نبتتها الأولي في مدريد.

هكذا تتهيأ الأطراف المعنية بمسألة القدس لخوض مرحلة جديدة من التفاوض عاجلا أو آجلا ابتداء من المربع الأخير للمرحلة السابقة، كما وافقت حكومة شارون مبدئيا وهي موافقة غير مأمونة الجوانب، وأيا كان الأمر فإن المفاوضات لو قدر لها أن تستأنف فإنها لن تدخل مرحلة الحسم إلا في شهر مايو المقبل، حيث من المتوقع أن يتسم الموقف الإسرائيلي العام بالشدة مع

نشر في الأهرام في ١٥ مارس ، ٢٠٠١

حلول موعد ذكري قيام الدولة العبرية في منتصف هذا الشهر، ومن ناحية أخري فمن المتوقع صدور قرار الإدارة الأمريكية النصف سنوي بشأن نقل السفارة بالبدء في النقل أو الإرجاء لستة أشهر أخرى، وما سوف يترتب من تداعيات على صدور قرار الموافقة من عدمه.

يعني هذا أن مرحلة الأسابيع المقبلة تتطلب من الجانب العربي التعرف على رياح التغيير المتوقع بشأن مسار التفاوض حول قضية القدس، ومن هنا تأتي أهمية مثل هذه الندوة التي جاءت استجابة لمطلب عربي ملح في بلورة رؤية استراتيجية عربية موحدة بشأن استرداد القدس وتأكيد عروبتها. يعني هذا أن مرحلة الأسابيع المقبلة تتطلب من الجانب العربي التعرف على رياح التغيير المتوقع بشأن مسار التفاوض حول قضية القدس، ومن هنا تأتي مثل هذه الندوة التي جاءت استجابة لمطلب عربي ملح في بلورة رؤية استراتيجية عربية موحدة بشأن استرداد القدس وتأكيد عروبتها. افتتح د. على الدين هلال وزير الشباب ومقرر لجنة العلوم السياسية الندوة التي ناقشت أربعة أوراق رئيسية مقدمة من د. أحمد صدقي الدجاني، د. عبد الله الاشعل، السفير طاهر شاش ود. إبراهيم البحراوي.

وفي ورقته حدد د. أحمد صدقي الدجاني الأهداف المرحلية والاستراتيجية لدي طرفي الصراع، مشيرا إلى أن رئيس وزراء إسرائيل الجديد يتعامل مع القدس وفق (خطة) طرحها بعد ممارسته منصبه، وهي تتضمن خطين أحمرين: عدم الانسحاب من القدس، والقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، ثم الانطلاق في التحرك السياسي من اقتناع بعدم توافر احتمالات توصل لتسوية بسبب قضيتي القدس وعودة اللاجئين، ومن ثم التطلع إلى إبرام اتفاقيات جزئية مع التركيز على التهجير الصهيوني.

ويري د. الدجاني أنه يمكن إجراء تعديلات طفيفة على مضمون هذا الشريط لمصلحة تنفيذ غالبيته، وذلك عن طريق المشاركين في وزارة شارون من حزب العمل وعلى رأسهم شيمون بيريز وزير الخارجية بطرح أفكار الحزب

الموجودة في ورقة صدرت عنه في أول نوفمبر ١٩٩٥، وحكمت إلى حد كبير مسار المباحثات حول القدس منذ ذلك الحين وفي عهد إيهود باراك بخاصة.

كما يري د. الدجاني أن التحرك -وفق السيناريو السابق- سوف يتأثر أيضا بأفكار الليكود، ومنها ما طرحه نيتنياهو حول القدس في كتاب (مكان بين الأمم)، وكذلك بأفكار الأحزاب الإسرائيلية الدينية المشاركة في الحكومة حول القدس ومنها شاس، كذلك سوف يتأثر برؤية إدارة الرئيس بوش للتسوية في قضية القدس.

أما بشأن السيناريو الفلسطيني فقد أشار د. الدجاني أولا إلى رؤية السلطة الفلسطينية بالاستمرار في انتفاضة الأقصى من حشد تأييد سياسي عربي وإسلامي ودولي، والقبول بمتابعة المفاوضات في ظل استمرار المقاومة لتحسين شروط ما تم عرضه إسرائيليا وأمريكيا في مفاوضات الوضع النهائي بشأن القدس، وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مع التمسك بالسيادة الفلسطينية على الحرم القدسي والقدس الشرقية بتعديلات.

أما الرؤية الثانية فهي مجموعة الأفكار الفلسطينية - العربية على المستوي الشعبي وتتحدد أساسا في إعلان التمسك بالهدف الاستراتيجي وهو تحرير القدس بكاملها شرقيها وغربيها، ورفض كل ما حدث عن طريق فرض الأمر الواقع، ومتابعة الانتفاضة وانتهاج استراتيجية المقاومة بمعناها الشامل وبأبعادها كلها، واستعرض د. عبد الله الأشعل في ورقته قضية القدس في المنظورين الإسرائيلي والعربي، مشيرا إلى أن المنظور الإسرائيلي يتسم بالانسجام بين المنطق الرسمي والمنطق القانوني، فالدولة العبرية تتصرف وفق منظورها السياسي والأيديولوجي، بينما يسعى الفقه الإسرائيلي إلى البحث عن الأسانيد القانونية اللازمة لتعزيز الموقف الرسمي.

والطريف في الموقف الإسرائيلي أنه يحشر الحوادث على النحو الذي يحقق هواه، غير مكترث بمدي سذاجتها أو عدم مطابقتها للواقع، كما أن إسرائيل لم تقدم يوما منطقا قانونيا مهما كانت ضحالته وسقمه وتهافته، لكن

يحمد لفقهائها الإصرار عليه. من ناحية ثالثة يعترف الفقه القانوني والسياسي في إسرائيل بأن الحق الإسرائيلي المزعوم في القدس قام على أساس سياسة الهجرة وتعديل هوية المدينة، لكن هذا الفقه يفارق كل منطق معقول عندما يحاول تبرير الوجود الصهيوني في المدينة المقدسة فيما وراء التبريرات التاريخية والتوراتية، يكفي أن الغصب والقوة عند هذا الفقه هما اللذان يصنعان الحق. ويؤكد الفقه القانوني الإسرائيلي أن المدينة شرقها وغربها لإسرائيل وعاصمتها الموحدة والأبدية ولا سبيل إلى العودة عن ذلك مهما كان الثمن، وأنه يكفي لمشروعية هذا الزعم عندهم أن تصرفات إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ اتجهت نحو تأكيد تطلع إسرائيل إلى هذا الوضع. وأشار الدكتور الأشعل في دراسة، على الجانب الآخر ذلك الافتراق بين الموقف الرسمي العربي من القدس، والموقف الفقهي القانوني.

فالعالم العربي وكذلك الإسلامي يقنع بالمطالبة بالقدس الشرقية، وبالذات بالمقدسات الإسلامية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، ولا يميز بين الموقف السياسي والتفاوضي، أما الفقه القانوني العربي فيسعى إلى تقديم رؤية قانونية متماسكة تنطلق من أهل الحق وجديته بصرف النظر عن تصرفات إسرائيل التي حاولت أن تطمس الحق إزاء سطوة الواقع، ويتمسك د. الأشعل بكل القدس شرقا وغربا وبعدم حق إسرائيل نفسها في الوجود مالم تعترف بالوجود الفلسطيني، وعنده أن أساس التحليل هو قرار التقسيم لأنه يقدم السند الشرعي الأصيل للحق العربي في القدس، ولحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ومالم تعترف إسرائيل بقرار التقسيم فإنها تمزق بيدها شهادة وجودها.

ورصد السفير طاهر شاش في ورقته أبرز الخلافات العربية- الإسرائيلية حول القدس وفي مقدمتها:

١- مسألة السيادة: ففي حين يستند الفلسطينيون على مبادئ الشرعية الدولية التي تعتبر القدس أرضا محتلة يتعين على إسرائيل الانسحاب منها

وردها إلى الشعب الفلسطيني، الذي له السيادة عليها إعمالا لحقه في تقرير المصير، فإن إسرائيل تدعي أن القرار رقم ٢٤٢ لا يتطلب منها الانسحاب من جميع الأراضي خاصة القدس، التي تعتبر محور التاريخ والديانة اليهودية، والتي استردتها من الأردن التي لم تكن لها سيادة شرعية عليها.

٢- الحرم القدسي الشريف: تدعي إسرائيل أن منطقة الحرم القدسي تخفي أسفلها بقايا الهيكل اليهودي وتطالب بالسيادة عليها أو على الأقل على حائط البراق (المبكي) وباطن الأرض تحته، وتواصل عمليات الحفر في المنطقة، ومن ناحية أخري تحاول جماعات الأصولية اليهودية المتطرفة هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة .. وإعادة بناء الهيكل مكانهما.

وقد طرحت أفكار ومقترحات متعددة لإيجاد حلول لتجاوز الصعوبات والخلافات بشأن القدس، سواء بالتدويل الوظيفي الذي يكتفي بدور محدود للأمم المتحدة لضمان حرية العبادة بوجه خاص، أو بالتدويل الإقليمي الذي يقتصر على البلدة القديمة أو الأماكن المقدسة.

ومن ناحية أخري، حاول بعض رجال القانون والفكر السياسي . وخاصة من الإسرائيليين وأنصارهم . اقتراح حلول للتغلب على مشكلة السيادة.

ومن الواضح أنها تتجاهل الشرعية الدولية لمجرد الموافقة على وحدة المدينة، أما في مفاوضات السلام، فقد فشلت المفاوضات المصرية-الإسرائيلية في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ في الاتفاق بشأن القدس، ولكن الرئيس السادات طرح عدة مبادئ ضمنها رسالة ملحقة بالاتفاق تقوم على احترام الشرعية الدولية والسيادة العربية على القدس المحتلة مع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والعبادة فيها، أما عدم تقسيم المدينة في كون عن طريق عدم تقسيم الوظائف الرئيسية فيها، ومن مفاوضات باراك وعرفات في كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، طرح الجانب الإسرائيلي -بحسب المصادر الإسرائيلية- بدأ تقاسم السلطات مع أساس الطبيعة السكانية للأحياء سواء في البلدة القديمة أو في القدس الشرقية خارج الأسوار، ولكنه تمسك

بالسيادة الإسرائيلية على باطن الأرض أسفل المسجد الأقصي، وقد تبنى كلينتون - في الورقة التي قدمها للجانبين - المبدأ نفسه، وحاول تجاوز مشكلة الحفر والتنقيب في باطن الأرض باشتراط اتفاق الطرفين، وذلك مع التسليم بسيادة الفلسطينيين على الحرم.

وقد رفض شارون الالتزام بنتائج مفاوضات طابا التي أعلن الطرفان أنها حققت تقدما كبيرا، ومن المعروف أن موقفه بشأن القدس من أشد المواقف تعنتا.

أما عن الحل المعقول لمشكلة القدس، فإنه يبدو أن الموقف المصري في الرسالة الملحقة باتفاق كامب ديفيد هو أفضل الحلول باعتباره متفقا مع الشرعية الدولية في الوقت الذي يحقق وحدة المدينة، وإنما يمكن أن تضاف إليه ضمانات دولية لحماية الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة.

ويري د. إبراهيم البحراوي في ورقته أنه لا يمكن الحديث عن تحقيق السيناريو العربي لحل قضية القدس الشرقية المحتلة باستعادتها السيادة العربية بما فيها الحرم القدسي دون ربط هذا الحديث بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وتطبيق القرار ٢٤٢ تطبيقا كاملا على غرار النموذج المصري الذي تحقق في سيناء واستعادت مصر بموجبه كامل أراضيها خالية من المستوطنات.

كما أن هذا الحديث لا ينفصل عن قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول القدس عن مجلس الأمن، فهذه القرارات وغيرها تضع الأساس لإبطال الإجراءات التي قامت بها إسرائيل كسلطة احتلال.

ومن هنا نري مدي ترابط السيناريو العربي لحل قضية القدس بالحل الشامل .. ذلك أن عدم تطبيق القرار ٢٤٢ ومعادلة الأرض مقابل السلام يعني بقاء ٦٧ كيلو مترا مربعا من أراضي الضفة، والتي قامت إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس في إطارها في أيدي الإسرائيليين لتشكل طوقا عازلا بين القدس الشرقية وسائر مناطق الضفة الغربية، كما أن عدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول القدس، يعني استمرار إجراءات الاستيطان والضم

والدمج الشامل للقدس الشرقية والقدس الموسعة في الكيان الإسرائيلي.

ومن هنا نلاحظ أن السيناريو الإسرائيلي لحل قضية القدس والمطروح في مفاوضات كامب ديفيد الثانية من جانب حكومة باراك المنتهية يقع في إطار التجاوز لتطبيق قرارات الأمم المتحدة المذكورة، فلقد ارتكز هذا السيناريو - الذي اعتبره الإسرائيليون بعد ذلك بمثابة (تفريط) من جانب حكومة باراك- على ما يلي:

أ- أن تكون السيادة الفلسطينية على الحرم القدسي رمزية ممثلة في إنشاء مكتب لرئيس السلطة الفلسطينية يرفع عليه العلم الفلسطيني في منطقة المسجد الأقصى.

ب- تحتفظ إسرائيل بالسيادة الفعلية على سفح الحرم وهو ما عرف (بالسيادة الفوقية والسيادة التحتية).

ج- تقسيم مدينة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧(مساحتها البلدية ستة كيلو مترات مربعة)، وذلك بإعطاء الفلسطينيين الحي العربي الإسلامي والحي العربي المسيحي مع احتفاظ إسرائيل بسائر الأحياء وحدود البلدية الشرقية.

إن هذا السيناريو الإسرائيلي الذي اعتبر الأكثر تفريطا في المطالب والأطماع الإسرائيلية في القدس، يعني التصميم على بقاء قرار ضم شطري المدينة الغربي والشرقي، ويعني احتفاظ إسرائيل بحدود البلدية التي توسعت في أراضي الضفة الغربية، ويعني استمرار قرارات مصادرة الأراضي والممتلكات. إن هذه الفروق في ملامح السيناريو العربي والسيناريو الإسرائيلي الأكثر كرما تبين حجم الخلاف بينهما.

وأخيرا .. فقد أثرت المناقشات والمداخلات الأفكار المطروحة في سياق الأوراق الأربع عبر ثلاث جلسات أدارها بحكمة كل من د. محمود إسماعيل، د. أحمد عامر. ولاشك أن مبادرة المجلس الأعلى للثقافة برعاية السيد فاروق حسني وأمانة د. جابر عصفور بإقامة الندوة وطبع أوراقها تتيح فرصة لمزيد من الحوار والنقاش حول مستقبل المدينة المقدسة.

القدس في مهرجان القاهرة للإذاعة والتليفزيون

(١)

كانت مبادرة إعلامية خلاقة من جانب مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتليفزيون (٢ - ٧ يوليو الحالي) أن تكون مسابقة المهرجان الخاصة عن إنتاج أفضل ثلاثة برامج إذاعية خاصة (ذهبية، فضية برونزية)، وعن إنتاج ثلاثة برامج تسجيلية تليفزيونية (ذهبية، فضية، برونزية) تدور حول القدس. هذا فضلا عن منح جائزة المهرجان الخاصة وشهادة تقدير وجائزة مالية لأحسن ثلاثة مبدعين في الإعداد والتقديم والإخراج الإذاعي، وكذا التليفزيوني لأفضل برنامج خاص يدور حول القدس. يعني هذا أن هناك ١٢ جائزة خاصة بالقدس، فضلا عن الجوائز الخاصة للمبدعين التي تقدمها مدينة الإنتاج الإعلامي.

واكبت تلك المبادرة الإعلامية المصرية عن القدس الأهداف التي وردت في وثيقة الخطاب الإعلامي العربي بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي التي أقرها مؤتمر وزراء الإعلام العرب في بيروت قبل أسبوعين فقط من انعقاد مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتليفزيون، وجاء بهذا الخطاب الاهتمام بقضية القدس كمدينة عربية عاصمة للدولة الفلسطينية وإبراز ذلك بالوثائق والحقائق والكتب والصور والتاريخ.

هكذا جاءت مبادرة مهرجان القاهرة استجابة لمطلب قومي حدد مرجعيات الخطاب الإعلامي العربي بشأن القدس بالوثائق والحقائق والكتب والصور والتاريخ وكلها مرجعيات تؤكد الحق العربي في القدس في مواجهة ادعاءات

نشر بالأهرام في ٥ يوليو ٢٠٠١ .

ومـزاعم إسـرائيليـة كـاذبة ومـضللة وإن كـان صـوتها عـاليـا عـبـر آلة الإعـلام الصهيوني الضـخمة والمنتشرة واسعة النفـوذ وسط الرأي العالم العالي. ويشكل هذا تحديا من تحديات الإعلان العربي الذي يتحمل في الوقت نفسه مسئولية تنمية وإيقـاظ الوعي العـربـي بأبعـاد قـضيتـه العادلة فضـلا عن تنشئة الجيل العـربي الجـديد وتثـقيفه بأبعاد حـقوقه التـاريخية والسياسـية والسيـادية في المدينة المقدسة.

ولقـد أسعـدني وأنا أتابع عن كثب أعمال لجنة مسـابقة المهرجـان الخاصـة عن أفضل برنامـج إذاعي خـاص يدور حـول القدس، عـضـوا في لجنـة التـحكيم وضــمت عـددا مـن الخبــرات المتكاملة: الإعـلامي أحـمـد الحـملي وهو أحـد الخبـراء المعـروفين في الشئون الإسـرائيليـة، د. محـمـود شـريـف أسـتـاذ الإعـلام بالجـامعـات المصـرية والعـربية، د. محيي الدين عبد الحليم رئيس قسم الإعلام بجامعة الأزهر، الإعـلامية المعروفة حكمت الشريبيني، والإعـلامي العربي أحمد عيسي اليعقوب مدير إذاعة الكويت.

وتابعت لجنة التـحكيم أعـمـال ١٩ برنامجـا تقدمت بهـا ١٥ دولة هـي: مصـر (٤ برامـج)، لبنان (برنامجـان)، المغرب (برنـامجـان)، السعـودية، عمـان. الأردن، قطر، دبـي (الإمـارات)، الكويت، فلسـطين، ليـبـيـا، العـراق. (ولكل منه بـرنامج واحد)

ودون إفصاح عما دار من مناقشات مطولة داخل اللجنة حول القيمة الفنية لتلك البـرامج ومـدي مـردودهـا الإعـلامي من نـاحيـة الإنتـاج، الاعـداد، التـقـديم، الإخـراج، أسـجل هنـا ملخصـات لعـدد من تلك البرامج كمـا سجلها أصـحـابها في الاستمارة المرفقة مع البرامج ودون ذكـر الإذاعات التي قدمتها ويعني هذا أنني سوف أدع البرامج تتحدث عن نفسها في محاولة لرصد معالم الفكر الإعلامي والممـارسـة الإعـلامـيـة العـربيـة أو الخطاب الإذاعي العـربي الداخلي بشـأن القدس.

● برنـامج (قلبي هنـاك) يحـملنا على جناح الشـوق إلى القــدس وقـبـة

الصخرة، إلى أسوارها وأزقتها، إلى حجارتها وترابها، إلى أهلها وعشاقها، ويحاول أن يدخلنا إلى حنايا الذاكرة الفلسطينية والمقدسية تحديدا المسكونة بحنين السنين، وطلال العمر المخبوءة في وجع الهجرة والغربة، ويعرفنا هذا البرنامج على امتداد هذه الذاكرة بالأجيال والإنسان الفلسطيني في الشتات، ويتم عرض ذلك من خلال شخصيات مقدسية تحاول أن تعرض الذكريات قبل خروجها من القدس.

● برنامج (القدس في القلب) يتحدث عن مكانة القدس في الإسلام واهتمام الرسول صلي الله عليه وسلم والصحابة الكرام بها، وكذلك دور صلاح الدين الأيوبي في فتح القدس ودور العرب والمسلمين في الدفاع عن القدس وتسليط الضوء على إحراق المسجد الأقصى وا ستنهاض العرب للذود عن القدس واستعادتها.

● برنامج (القدس عربية) ويؤكد عروبة القدس منذ أنشأها اليوبوسيون القادمون من جزيرة العرب قبل الميلاد بثلاثة آلاف عام وأسموها مدينة السلام، وكيف كانت القدس مطمعا للغزاة منذ أقدم العصور وكيف أن قصة مدينة القدس بدأت مع العرب وانتهت مع بني إسرائيل وبدأت قصة الطمع في احتلال القدس، ويستشهد البرنامج بكتاب د. سيد فرج أستاذ اللغات السامية ليحدثنا عن اليهود قبل داود عليه السلام وأطماعهم في مدينة القدس، كما يستشهد بالدكتور عبد الوهاب المسيري صاحب أهم موسوعة عربية عن اليهود واليهودية والصهيونية، ويحدثنا عن مستقبل القدس.

● برنامج (المسجد الصابر).. دراما تسجيلية تتضمن شهادات واقعية، يستعرض البرنامج ساحة الحرم القدسي الشريف وما فيها من معالم مركزا على:

١- المسجد الأقصى وتاريخه وما ارتبط به من أحداث تاريخية كحادث الإسراء والمعراج والفتح الإسلامي وتحريره من الاحتلال الصليبي ومؤامرات الصهاينة عليه بحرقه وهدمه بالحفريات تحته.

٢- قبة الصخرة وتاريخها وتميزها كتحفة معمارية إسلامية فريدة.

٣- ضريح فيصل الحسيني والختام باستمرار النضال.

● برنامج (القدس: المكان والإنسان) ويتحدث عن المدينة المقدسة، تاريخا وحاضرا ومعاناة، تلك المدينة الصامدة على مر التاريخ، يأتي السرد التاريخي من خلال النص الإذاعي وتتحدث المدينة على لسان فتاة من القدس تحكي عن اليوم الذي طردت فيه من مدينتها، وحين عادت وجدت جارتها المسيحية بانتظارها فكان الحوار حول المدينة المقدسة تاريخا وحاضرا. والبرنامج في إطار تواؤم الأديان الثلاثة في المدينة المقدسة وأن المدينة الجريحة عريقة الهوية والتاريخ.

● برنامج (القدس: الحقيقة والوهم) ويكشف الادعاءات الصهيونية باعتبار القدس منذ القدم جزءا من دولة إسرائيل المزعومة وفي هذا البرنامج يسلط الضوء وتحت مجهر الحقيقة يثبت منذ القدم أن القدس عربية بناسها وترابها ومائها وستبقي عربية. يعتمد البرنامج على سرد الحقائق على لسان الراوي والراوية في مسامع تمثيلية.

● برنامج (عروبة القدس) تحقيق إذاعي يستعرض القدس وكفاح الأمة العربية من أجل الحفاظ على أهم مقدسات المسلمين أولي القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وكيف أن للغناء الوطني والأناشيد والفن والأدب دورا كبيرا في حماس الشعوب وزيادة همتها من أجل الاستمرار في مطالب حقوقنا في القدس الشريف وكيف يمثل هذا الأسلوب وتبقي القدس في ضمائرنا وفي قلوبنا.

وحول الفكرة والمعالجة الدرامية: يبرز البرنامج معاناة العرب وتاريخهم النضالي حول مدينة القدس وتأكيد عروبتها والتغني بأمجادها وأصالتها الإسلامية حتى تستطيع أن تقاوم هذا التهويد وهذه الغطرسة الهمجية للصهيونية البغيضة.

والبرنامج تناول تاريخي لتلك المأساة وغناء يلهب المشاعر ويشعل روح

الحماس من أجل الدفاع عن مطالبنا العادلة لحماية أحد أبرز مقدسات المسلمين.

ومع استكمال ملخصات عدد آخر من البرامج في المقال القادم نستطيع أن نرصد شكل ومضمون خطابنا الإذاعي العربي بشأن القدس وحجمه ومردوده وتأثيره وإيجابياته وسلبياته وكيفية تصحيح مساره.. ولعل هذا يحقق الهدف المنشود من إقامة مهرجان القاهرة السنوي للإذاعة والتليفزيون وهو العمل على الارتقاء بمستوى الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني في الوطن العربي.

القدس في مهرجان القاهرة للإذاعة والتليفزيون

(٢)

استكمالا لما بدأناه في مقالنا السابق، نتابع معا التعريف بالبرامج الإذاعية الخاصة بالقدس والتي تقدمت بها ١٥ دولة في إطار مسابقة مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتليفزيون لاختيار أفضل ثلاثة برامج إذاعية (إنتاجا، وإعدادا، وتقديما، وإخراجا) تدور حول القدس وأبرز المقال أهمية تلك المبادرة الإعلامية الخلاقة والتي شملت أيضا البرامج التليفزيونية من جانب المهرجان والتي تواكب أحداث الساعة والتطورات المتلاحقة التي تشهدها المدينة المقدسة، صمودا ومقاومة وانتفاضة في مواجهة آثار وتداعيات وطء أقدام شارون الهمجية للحرم القدسي الشريف منذ ٢٨ سبتمبر الماضي، ودفاعا عن الأرض والمقدسات العربية والإسلامية بالمدينة التي تتعرض لمحاولات التهويد، وحماية لسكان المدينة الآمنين، أطفالا وشبابا ورجالا ونساء وشيوخا وهم يواجهون آلات ومتاريس ومدافع الحرب الشارونية. وندع - الآن- عددا آخر من البرامج الإذاعية الأخرى تتحدث عن نفسها قبل إبداء عدد من الملاحظات حول مجمل تلك البرامج.

■ برنامج (القدس- النداء الأخير) برنامج عن تاريخ القدس: الماضي والحاضر والمستقبل، وما تتعرض له من محاولات إسرائيلية للتهويد، ومقاومة أهل المدينة لهذا العدوان، وحث العرب على إنقاذ المدينة من التهويد.

■ برنامج (انتفاضة الأقصى وعملية السلام في الشرق الأوسط) برنامج سياسي يقدم تقييما للأشهر الأولي من انتفاضة الأقصى وتأثيرها على الوضع

نشر في الأهرام في ١٢ يوليو ٢٠٠١ .

في الأراضي الفلسطينية في ضوء الاستعداد للانتخابات الإسرائيلية واحتمال وصول رئيس جديد للسلطة في ظل الفترة الأخيرة من حكم الرئيس كلينتون.

■ برنامج (تهويد القدس والبعد الثقافي في الصراع العربي - الإسرائيلي) يكشف البرنامج محاولات تهويد القدس وتدمير آثارها وسرقة تراثها الثقافي وسرقة مخطوطاتها التي تثبت الحقوق العربية والمزاعم الصهيونية المزورة للتاريخ ولقد تم الاهتمام بهذا البعد الثقافي في الصراع العربي الإسرائيلي. وضيوف البرنامج خضر سلامة مدير مكتبة القدس بالمسجد الأقصى، د. شادية طوقان المسئولة في برنامج إعمار المدينة القديمة بالقدس، د. هند البويري الباحثة في التاريخ الحديث والمعاصر وصاحبة كتاب الأراضي الفلسطينية بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ الذي أصدرته الجامعة العربية. برنامج (القدس لنا) ويدور حول تاريخ مدينة السلام (القدس) كتاريخ وعراقة في كل قلوب العالم، مدينة الأنبياء وكل الأديان السماوية ويروي البرنامج في قالب نصف درامي تاريخ هذه المدينة المقدسة منذ بداية تأسيسها منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد.

■ برنامج (زهرة المدائن) ويتحدث عن عروبة القدس عبر التاريخ من خلال تحليلات وأقوال المؤرخين ومن خلال الوقائع التاريخية بالأرقام ويتخلل البرنامج بعض الأغاني التي تخدم فكرة العمل.

■ برنامج (انتفاضة القدس) يواكب البرنامج الأحداث الدامية التي شهدها المسجد الأقصى بالقدس خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٠ والتي تداولتها كل وسائل الإعلام بالتحليل والنقاش في محاولة جديدة لنفض الغبار عن الانتفاضة الفلسطينية وتصحيح الآراء المغلوطة حول السلام الإسرائيلي المزيف في الأراضي المحتلة والبرنامج في عمقه يعكس تبني المملكة المغربية قيادة وشعبا روح القضية الفلسطينية التي تعتبر من الثوابت لدي المغاربة.

■ تلك نماذج من البرامج الإذاعية التي تقدمت لمسابقة مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتليفزيون، ولا يهمنا هنا فوز برنامج بجائزة ذهبية أو

تقديرية بقدر ما يهمنا مؤشرات ودلالات مجموعة تلك البرامج وكأنها عينة تم اختيارها من برامج كثيرة لم تشترك في مسابقة المهرجان، وأستطيع من واقع مشاركتي في لجنة تحكيم المسابقة أن أسجل عددا من المؤشرات والدلالات لا تخص برنامجا في حد ذاته وإنما تعني بمختلف البرامج فيما يلي:

أولا: إن مبادرة مهرجان القاهرة السابع للإذاعة والتليفزيون بتخصيص جائزة للبرامج الإذاعية والتليفزيونية التي تدور حول القدس مبادرة عربية تستحق التقدير وقدوة لمختلف الأنشطة والفعاليات الإعلامية والثقافية والتربوية العربية باعتبار القدس قضية الساعة وقضية القضايا وام معاركنا دون سواها.

ثانيا: إن تقديم ١٩ برنامجا إذاعيا من قبل ١٥ دولة عربية في مهرجان القاهرة السابع هذا العام قد يكون دافعا لتقديم المزيد من البرامج من قبل كل الدول العربية في مهرجان العام المقبل إن شاء الله حتى تتحقق قومية المسابقة، والقدس أحق القضايا التي يجب أن يتكثف حولها العمل الإذاعي العربي، فالإذاعة لم تفقد دورها ولا تزال تخاطب قطاعا مهما من الرأي العام العربي.

ثالثا: تلعب البرامج الإذاعية الموجهة وباللغات الأجنبية إلى مناطق العالم المختلفة دورا مهما في تعبئة رأي عام عالمي يناصر قضية القدس ولعل الإذاعات العربية تدرك أهمية تخصيص برامج للقدس في الإذاعات الموجهة تخاطب مختلف الشعوب بلغاتها ولهجاتها في سياق المبادئ والأهداف التي اقرها وزراء الإعلام العرب بالنسبة للخطاب الإعلامي العربي الخارجي. ولو بادر مهرجان القاهرة المقبل بإدراج مثل تلك البرامج في مسابقة خاصة لكان هذا كسبا لقضية القدس حتى لا تقتصر المسابقة على برامج الإذاعات المحلية العربية، أو كأننا نخاطب أنفسنا فقط داخل غرفة مغلقة!.

رابعا: يتضح من قراءة ملخصات البرامج الإذاعية التي قدمت لمسابقة القدس في المهرجان هذا العام غلبة الجانب التاريخي على التطورات الحديثة

والمعاصرة لقضية القدس ورغم أهمية الجانب التاريخي في تأكيد الحق العربي على مدي خمسة آلاف عام إلا أن عددا كبيرا من البرامج لم يحقق التوازن المطلوب في إعطاء المستمع جرعة معلوماتية معرفية أو درامية متوازنة في المدى المحدد للبرنامج، الذي تراوح بين ٣٠ و ٦٠ دقيقة.

خامسا : افتقر عدد من البرامج الإذاعية التي قدمت لمسابقة القدس إلى التخصص المطلوب في الإعداد والتقديم والإخراج حيث انفرد شخص واحد في عدد من البرامج بالإعداد والتقديم معا، أو الإعداد والإخراج معا، ووصل الأمر في برنامج أو برنامجين إلى أن قام شخص واحد بالإعداد والتقديم والإخراج معا، والجمع هنا أوقع عددا من البرامج في أخطاء تاريخية أو سياسية أو معلوماتية كان يمكن تجنبها لو أن إعداد المادة تم بمعرفة المتخصصين في هذا الشأن.

أيا كان الأمر فان مبادرة مهرجان القاهرة للإذاعة والتليفزيون تستحق الإشادة بالمسابقة الخاصة التي قدمتها هذا العام لقضية القدس في البرامج الإذاعية والتليفزيونية العربية.

القسم السادس

تداعيات الانتفاضة في مؤتمر دربان

محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية

(١)

مع العد التنازلي لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان (جنوب أفريقيا) تجري محاولات يائسة من جانب إسرائيل ليتجنب المؤتمر مناقشة الصهيونية كحركة عنصرية بادعاء أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرارا في ١٧ ديسمبر ١٩٩١ بشطب قرار ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

ولاشك أن العرب سوف يتصدون لتلك المحاولة الإسرائيلية لأنه إذا كان العرب قد أقدموا على عملية التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط بعقول مفتوحة وإدراك سليم لروح العصر الذي نعيشه فلا يعني هذا أن أية تسوية سلمية يمكن أن تمحو ذاكرة التاريخ العربي أو تجمل وجه الصهيونية القبيح، فالصراع العربي الإسرائيلي وان كان شكلا من أشكال التحدي الحضاري بين القومية العربية والحركة الصهيونية فان تسوية الشق الفرعي (فك الاشتباك المسلح) عملية تفاوضية سياسية في الأساس وتخضع للتوازنات والمتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة التي تجتاح العالم. وقد يسود التطبيع السياسي اثر نجاح التسوية السلمية، أما التحدي الحضاري العربي الصهيوني فهو موقف فكري شكلا وموضوعا ولن يغير من طبيعته صدور قرار أو شطب قرار للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع (صدور قرار ٣٣٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ثم شطب هذا القرار في ١٧ ديسمبر ١٩٩١ ومن ثم يظل التحدي الحضاري العربي

نشر في الأهرام في ٢ أغسطس ٢٠٠١ .

الصهيوني قائما وغير خاضع للتطبيع بين العرب والصهاينة أينما كان وجودهم في إسرائيل أو خارجها.

يعني هذا أن نجاح الدبلوماسية الأمريكية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في التخطيط لمدة ١٦ عاما لشطب القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يقلل أبدا من إشكالية التحدي الحضاري العربي الصهيوني، ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات في هذا الصدد.

أولا: إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير بشطب القرار ٣٣٧٩ الخاص بمساواة العنصرية والصهيونية لا يشطب بالتالي المصادر المرجعية التي اعتمد عليها قرار ٣٣٧٩ حيث أشار القرار في ديباجة طويلة إلى خمس حيثيات وثائقية بالدرجة الأولي وضعت الصهيونية مع العنصرية والأبارتيد (الفصل العنصري في جنوب أفريقيا) في سلة واحدة ومنها:

١ - قرار الجمعية العامة ١٩٠٤(دورة ١٨) المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبوجه خاص إلى تأكيدها أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا، وظالم وخطر اجتماعيا وإلى إعرابها عن القلق الشديد إزاء مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها.

٢- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٥١ (دورة ٢٨) في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ بإدانة التحالف الآثم بين العنصرية بأفريقيا الجنوبية والصهيونية.

٣- إعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم في ٢ يوليو ١٩٧٥، والذي أعلن المبدأ القائل بأن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والفصل العنصري والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير.

٤- قرار مؤتمر القمة الأفريقي في كمبالا أول أغسطس ١٩٧٥ والذي رأي أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي (قبل الاستقلال) وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطا عضويا في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحريته.

٥- الإعلان السياسي لمؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في ليما (بيرو) ٢٥ -٣٠ أغسطس ١٩٧٥ الذي أدان الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين وطلب إلى جميع البلدان مقارنة هذه الأيديولوجية العنصرية والإمبريالية.

وبعد الإشارة إلى هذه الوثائق والقرارات الدولية جاء نص قرار ٣٣٧٩ في كلمات معدودة وحاسمة، "إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي والصهيوني قد تورطت في إلغاء أو شطب هذا القرار فإنها لا تملك إلغاء أو شطب قرارات وثائق كل من المؤتمر الدولي للمرأة بالمكسيك، مؤتمر القمة الأفريقي. المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات والمؤتمرات والمحافل الدولية التي أدانت الصهيونية.. ويعني هذا في الوقت نفسه أن قرار الأمم المتحدة الجديد يفتقر إلى مصادر مرجعية بتبرئة الصهيونية وهي مصادر شبه معدومة.

ثانيا: إن شطب قرار ٣٣٧٩ الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية لا يقلل من الموقف الفكري العالمي تجاه الصهيونية باعتبارها حركة معادية للتاريخ وعنصرية وإذا كانت دبلوماسية الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني قد نجحت في الضغط على أكثر من مائة دولة للتصويت إلى جانب قرار الشطب فإنها لن تستطيع . مهما أوتيت من نفوذ . ممارسة مثل هذا الضغط على كبار المفكرين في العالم لتغيير آرائهم بشأن عنصرية الحركة الصهيونية اللهم إلا بالاغتيال،

وحدث هذا فعلا في قلب موسكو في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٩٠ عندما امتدت يد الإرهاب الصهيوني واغتالت أحد ابرز الكتاب والمستشرقين السوفييت المعادين للصهيونية "يفغيني ينسييف" رئيس اللجنة الشعبية الاجتماعية السوفييتية المناهضة للصهيونية (٥٨ عاما) وكان أول من أعلن موقفا ضد اعتراف الاتحاد السوفياتي بالكيان الصهيوني عام ١٩٨٧، وقام بكتابة عدد من المؤلفات تناولت كلها الخطر الصهيوني ونشاطاته التخريبية في روسيا والعالم. وتضمنت هذه المؤلفات موقفا واضحا واعيا للقضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين كما أعد المادة الوثائقية لثلاثة أفلام قصيرة هي "الصهيونية في محكمة التاريخ" و"الفلسطينيون وحق الحياة، وشارع الصهيونية".

ثالثا: إن عملية شطب قرار مساواة الصهيونية والعنصرية لم يكن سهلا بدليل أول تصريح للرئيس الأمريكي آنذاك عندما قال: إن إلغاء القرار تأخر كثيرا عن موعده ويعني هذا أن المخطط الأمريكي الإسرائيلي لشطب القرار استمر ١٦ عاما لتأمين أغلبية عددية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويعني هذا من ناحية أساسية أن الدبلوماسية ا لعربية لم تستكمل الجولة الناجحة التي حققتها عام ١٩٧٥ بصدور هذا القرار واعتقدت - خطأ- أن القرار لا يمكن شطبه حتى جاءت جلسة ١٧ ديسمبر العاصفة وتم شطب القرار في سابقة غير مسبوقة في المنظمة الدولية ولعل هذه الواقعة بالذات تشكل مجرد تنبيه لأهمية التنسيق الدبلوماسي والإعلام العربي لمواجهة كل آثار المتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة على الوطن العربي درسا مستفادا لتعبئة الرأي العام العالمي حول إدراج عنصرية الصهيونية في مؤتمر دربان (جنوب أفريقيا) في ٢٨ أغسطس ٢٠٠١ وليكن هذا موضوع مقالنا القادم.

محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية

(٢)

في سابقة غير مسبوقة في الأمم المتحدة تم منذ عشر سنوات (١٧ ديسمبر ١٩٩١) شطب قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية بعد ١٦ عاما من صدور القرار في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ هكذا تورطت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي- الإسرائيلي آنذاك في إلغاء أو شطب هذا القرار التاريخي بقرار هزيل يفتقر إلى مصادر مرجعية بتبرئة الصهيونية، وهي مصادر شبه معدومة بل معدومة أصلا باعتبار الصهيونية أعلى مراحل العنصرية وأكثر وجوهها قبحا.

ولم يستسلم المفكرون والمثقفون والإعلاميون العرب منذ ذلك الوقت وحتى الآن لهذا القرار الدولي الجائر وأخذوا المبادرة باستئناف الحكم (إن صح التعبير) أمام محكمة الفكر أو الضمير العالمي حيث من الصعب التلاعب بأصوات الضمائر الحية.

وتعددت طوال السنوات العشر الماضية الندوات والمؤتمرات التي تدارست الموضوع وتشكلت لجان عربية من المفكرين والمثقفين والإعلاميين العرب معنية بتلك القضية وتم إعداد اكثر من وثيقة وبرنامج عربي لإحياء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية. وارتفع الصوت العربي مدويا في المحافل والمنتديات الدولية لتعبئة الرأي العام العالمي حول هذا المطلب العادل.

وجاءت الفرصة سانحة أمام دعوة الأمم المتحدة لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان (جنوب إفريقيا) فيما بين ٢٨ أغسطس و ٧ سبتمبر

الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠١

٢٠٠١ حيث تكثفت الأنشطة العربية لإثارة مسألة مساواة الصهيونية بالعنصرية ومن أبرز تلك الأنشطة دعوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لانعقاد المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة العنصرية في إطار التحضير للمؤتمر العالمي، حيث شارك في المؤتمر المعقود ـ القاهرة ٢٢ يوليو ٢٠٠١ ممثلو ٦٥ منظمة غير حكومية عربية ودولية وإفريقية وآسيوية، وأصدر المؤتمر إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية انسجاما مع المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمؤتمرات الدولية الثلاثة لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الدار البيضاء (١٩٩٩) والقاهرة (٢٠٠٠) والرباط (٢٠٠١) والجهود التحضيرية الدولية والإقليمية ووثائق الاجتماعات التحضيرية السابقة، وبخاصة إعلان عمان الصادر عن المنظمات العربية في آسيا في فبراير الماضي.

جاء إعلان القاهرة في نحو أربعة آلاف كلمة ومتضمنا ثلاثة أقسام رئيسية أولها تحت عنوان "مصادر العنصرية وأسبابها ومظاهرها"، وثانيها خاص بالعالم العربي وقضايا العنصرية والتمييز العنصري، أما ثالثها فيتناول العنصرية الإسرائيلية وحقوق الإنسان الفلسطيني.

ومن الأهمية أن يكون القسمان الأول والثالث من إعلان القاهرة منطلقا لخطاب عربي يجري صياغته لتقديمه إلى المؤتمر العالمي ضد العنصرية حاملا دعوة العرب لإحياء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية. وفي هذا السياق يمكن عرض ما جاء بالقسم الأول وإبراز النقاط التي تستحق مزيدا من الإضافات لتشكل محاور رئيسية من الخطاب العربي.

والقسم الأول من إعلان القاهرة جاء كما سبقت الإشارة تحت عنوان مصادر العنصرية وأسبابها ومظاهرها وتمت صياغته بشكل عمومي متناولا العديد من المصادر الأساسية للعنصرية والتمييز العنصري مثل الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، حق الفيتو للدول الخمس الكبرى، موروثات الثقافات التي تشجع على

العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب... الخ.

وكان من الأهمية بمكان أن يحدد إعلان القاهرة أولا مفهوم العنصرية المقصود حتى لا يترك لدعاة العنصرية وحماتها فرصة التلاعب بالمفاهيم والمصطلحات.

وتكفي الإشارة إلى المزاعم التي جاءت علي لسان دانيل باتريك موينهان السفير الأمريكي السابق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ في أثناء مناقشة القرار، فهو يزعم أن العنصرية كلمة خلافية، وهي من خلق اللغة الإنجليزية حيث دخلت إليها منذ وقت حديث نسبيا بدليل عدم وجودها -على سبيل المثال - في قاموس اكسفورد للغة الإنجليزية، كما يزعم موينهان أن هذا المصطلح قد جاء من بعض المذاهب الحديثة العهد نسبيا بشأن شعوب العالم والتي فقدت مصداقيتها والتي تذهب إلى وجود اختلافات بيولوجية أساسية في تكوين جماعات مميزة، وإن هذه الاختلافات من شأنها خلق مستويات مختلفة من الرقي الإنساني. ويواصل موينهان مزاعمه قائلا: إن العنصرية وفقا لقاموس ويبستر للدولية الثالثة الجديدة تقوم علي فرض مؤداه أن التكوين البيولوجي للأجناس هو الذي يحدد خصائصها وقدراتها. وأن الأجناس البشرية تختلف اختلافا بينا فيما بينها، كما يقوم هذا الفرض علي استئثار جنس معين بتفوق وراثي يعطيه الحق في السيطرة علي باقي الأجناس، ويستطرد موينهان موضحا أنه استنادا إلى هذا التعريف ذاته لا يمكن وصف الصهيونية بالعنصرية حيث قال إن الصفة الوحيدة للصهيونية أنها لم تعرف أعضاءها علي أساس الميلاد، بل علي أساس العقيدة ذلك لأن الصهاينة لا يعرفون أنفسهم إلا علي أنهم يهود، وأنهم أعلنوا أن اليهودي هو كل من ولد لأم يهودية أو اعتنق اليهودية، أي وفقا لما جاء في الاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التفرقة العنصرية التي أقرتها الأمم المتحدة (الدورة ٢٠) سواء بسبب الجنس أو اللون أو القومية أو الأصل العرقي.

ولا شك أن أي برنامج عربي لمواجهة العنصرية والصهيونية لابد أن يأخذ

في حسبانه الرد علي مثل هذه المزاعم والادعاءات ومن السهل كشفها بحقائق العلم الحديث أولا. ثم بحقائق الوجود العنصري داخل إسرائيل نفسها.

وهكذا يفسر دعاة الصهيونية مفاهيم العنصرية وأشكالها المختلفة علي هواهم ولا يتورعون أيضا عن تفسير معني العنصرية في المواثيق الدولية بما يتلاءم مع مخططهم العنصري، ويزعمون أن الاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التفرقة العنصرية (١٩٦٥) لم تحدد ماهية العنصرية وإن كانت الفقرة الأولى من المادة التي حددت التفرقة العنصرية علي أساس أنها أي تمييز أو استبعاد أو فرض قيود أو منح أفضليات بسبب الجنس أو القومية أو الأصل العرقي والذي يكون الغرض منه أو نتيجته إلغاء أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو غير ذلك من مجالات الحياة العامة.

ولتأكيد العنصرية الصهيونية في ضوء هذه الاتفاقية الدولية تكفي إعادة تفسير قانون العودة الإسرائيلي (١٩٥٠) فالقانون في نصوصه وأهدافه قانون عنصري في مواجهة غير اليهود من جميع الجنسيات الأخرى وفي مقدمتهم بطبيعة الحال عرب فلسطين، أصحاب الأرض والديار والشرعية. ونشير هنا إلى أن القانون يمنح امتيازات الهجرة لأي يهودي حتى ولو كان هذا اليهودي لم تطأ قدماه أرض فلسطين أو أرض الشرق الأوسط من قبل.

بينما لا يتمتع الإنسان العربي الذي ولد ونشأ علي أرض فلسطين والذي يريد العودة إلى وطنه بهذا الحق، ويعني هذا أن القانون يجسد مبدأ التمييز بين الأفراد علي أساس ديني أو عرقي، ولعل هذا يعيد إلى الذاكرة النظرية العنصرية الخطيرة النازية بأن الفرد الألماني يتمتع بمزايا جنسيته بغض النظر عن المكان الذي يوجد فيه.

وأكثر من هذا فإن مسئولية أي برنامج عربي أو دولي لمواجهة عنصرية الصهيونية تتطلب متابعة القوانين التي تصدر تباعا في إسرائيل لتأكيد عنصرية قانون العودة ومنها القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام

١٩٨٦ تحت عنوان (قانون ضد العنصرية) وقد وصفه عضو الكنيست توفيق زياد آنذاك فقال إن القانون دعوة للعنصرية وينص علي حماية التحريض العنصري الصادر من منطلق ديني وهو موجه أساسا إلى العرب داخل الأراضي المحتلة.

هكذا يبدو ضروريا أن نحدد في خطابنا العربي أمام المؤتمر العالمي ضد العنصرية معني ومفهوم العنصرية حتى نقطع الطريق علي دعاة العنصرية وحماتها وما أكثرهم والذين يتدثرون تحت عباءات عديدة ومتنوعة. وبرغم عدم تناول إعلان القاهرة تلك المسألة فإنه سجل في قسمه الأول عددا من النقاط المهمة لها دلالات قوية في إبراز الوجه العنصري القبيح لإسرائيل، وهو ما سنتناوله في المقال القادم.

محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية

(٣)

في سياق تعبئة الرأي العام العالمي، حول محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية المقرر عقده في دربان (جنوب إفريقيا)، فيما بين ٢٨ أغسطس و ٧ سبتمبر ٢٠٠١، أكدنا في المقال السابق إلى أهمية إعداد خطاب عربي موحد في المؤتمر، يحدد معني ومفهوم العنصرية حتى نقطع الطريق على دعاة العنصرية وحماتها وما أكثرهم، والذين يتدثرون تحت عباءات عديدة ومتنوعة، وفي الوقت نفسه لابد أن يتضمن الخطاب العربي موقف الفكر العربي الرافض للعنصرية، والمؤازر لحقوق الإنسان على مر العصور، حتى نقطع الطريق على المزاعم التي يروج لها البعض في كواليس المؤتمر ضد الإنسان العربي وهويته وفكره وتاريخه.

لقد كان الوطن العربي على مر عصور التاريخ، أخصب مكان ازدهرت فيه حقوق الإنسان، فالوطن العربي أساسا مهبط الأديان السماوية، وهي كلها رسالات استهدفت شرف الإنسان وسعادته، وأكدت حقوق الإنسان في الحياة ووضعت الفرصة المتكافئة أمام البشر دون نظر إلى اللون أو الجنس أو العرق.

وكان من الطبيعي أن يسود الوطن العربي، منذ أقدم العصور، روح المساواة، بينما أوروبا لم ترفع شعار المساواة إلا في أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية.

لقد رسخت المساواة في طبائع ونفوس العرب، واتسمت أخلاقهم بالعدل والسماحة ومنح الأمان لكل مضطهد، ولكل غريب وعاشت الأجناس مهما

نشر في الأهرام في ١٦ أغسطس ٢٠٠١ .

اختلفت عقيدتها أو لون بشرتها على أرض العرب متمتعة بجميع حقوقها الإنسانية، لم تعرف يوما تعصبا من جانب العرب.

الفكر العربي إذن بتكوينه يرفض أساسا كل ما هو عنصري، ولم يتخذ علماء العرب في التاريخ والجغرافيا والعمران موقفا عدائيا من أي جنس على أساس من اللون، فالمؤرخ العربي المعروف المسعودي، الذي عاش في القرن العاشر الميلادي يتحدث في موضوعية ويشهد للجنس الأسود في إفريقيا بالفصاحة والخلق الطيب.

والعالم العربي الشهير ابن خلدون يعرض في مقدمته المعروفة لذكر الأجناس البشرية، ولا يهتم بالصفات البدنية والشكلية للأجناس، بل يوجه كل عناية إلى البحث عن العوامل الاجتماعية ساعيا إلى إظهار أثر المعرفة في أسلوب الحياة.

وهذا الخط الفكري الذي يربط بين ما تتميز به الشعوب وبين الظروف الاجتماعية، التي يعيش فيها هو ما يؤكده البحث العلمي الحديث، وما تدعو إليه اليونسكو دون أي ربط بين هذه المميزات والصفات الطبيعية للإنسان.

والإمام ابن حزم الأندلسي من القرن الثالث عشر الميلادي، اشتهر أيضا بآرائه وأفكاره عن العدالة ومنح استقلال الإنسان للإنسان، فالعدل والإخاء الإنساني عنده ضرورة حياة، والتفرقة عنده قد تؤدي إلى حروب حامية تتفجر فيها الأحقاد.

هكذا نجد اتجاها عربيا قويا من الناحية الفكرية، يؤكد المساواة بين البشر ويدعو للقضاء على التفرقة العنصرية، ومازال الفكر العربي المعاصر يواصل رسالته، وهناك كتابات ودراسات عربية كثيرة حول أخطار العنصرية ويمكن تلخيص اتجاهات هذه الدراسات فيما يلي:

أولا: التفرقة العنصرية إخلال بالالتزام الدولي، وبالعلاقات الدولية بين الدول، ويجب أن ينال هذا الالتزام احترام كل الدول لقيام السلام العالمي.

ثانيا: العنصرية والاستعمار صنوان متلازمان، لأن التفرقة العنصرية ليست

إلا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها، واليوم الذي سيشهد نهاية الاستعمار سوف يشهد في الوقت ذاته .. نهاية التفرقة العنصرية.

ثالثا: التفرقة العنصرية مقدمة لإهدار حقوق الإنسان.

رابعا: نظريات العنصرية سواء عند النازية أو الصهيونية أو الأبارتيد (للفصل العنصري في جنوب إفريقيا قبل عام ١٩٩٢) نظريات باطلة علميا، كما أنها تتنافى مع عزة الإنسان وكرامته، وأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، كما أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ .

ولقد أكد إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (٢٢ يونيو ٢٠٠١) أهمية دعوة المفكرين والكتاب والفقهاء في العالم العربي، إلى العمل على بحث وتأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية-الإسلامية، والاجتهاد لإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان من أجل تعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي للحضارات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني والتعايش والحوار.

يعني هذا، أن الخطاب العربي الموحد أمام المؤتمر العالمي ضد العنصرية، لابد أن يؤصل الموقف العربي الثابت ضد كل النظم والسياسات العنصرية، إلى جانب إبراز الوجه العنصري القبيح لإسرائيل، والتي سجل إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (٢٢ يوليو ٢٠٠١) عددا من النقاط المهمة بشأنها، تفضح الممارسات الإسرائيلية السابقة والحالية ويمكن عرضها فيما يلي:

● من منطلق حقوق الإنسان، فإن شعوبنا تستشعر ظلما كبيرا من أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الإنسان وإرساء دعائم المساواة بين الأمم والأفراد، ومحاربة العنصرية والتمييز، لا يتم الاسترشاد بها على وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل وجرائم التطهير العرقي، التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، فعلى مدي ٥٣ عاما من إنشائها، عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها وعلى مدي ٣٤ عاما عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها

الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

● إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاحتلال الأجنبي وما اقترفه من جرائم إبادة للشعوب والسكان الأصليين، بما أضفاه من طابع مؤسسي على التمييز العنصري، مثلما حدث في الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا الذي دام قرنين ونيفا من الزمان، وفي مسلك الاستعمار الاستيطاني، الاحتلالي الإسرائيلي، كما ينعكس أيضا في تفاقم مشكلات اللاجئين والمهجرين والعمالة المهاجرة ليصبح بذلك العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات، ضحية أنساق اقتصادية واجتماعية طاردة، والدخول في أنساق اجتماعية وثقافية معادية لهم، على أساس من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

● انطلاقا من تعريف إسرائيل لذاتها باعتبارها دولة لليهود، سنت العديد من القوانين العنصرية كأساس لتغيير الطابع الديمغرافي في البلاد، وفي مقدمتها قانون العودة، وقانون الجنسية، اللذين أتاحا جلب اليهود من شتي بقاع الأرض ومنحهم الجنسية الإسرائيلية تلقائيا.

وفي الوقت نفسه، ترفض إسرائيل بصورة مطلقة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وبخاصة القرار رقم ١٩٤، إن ذلك أدي إلى التعامل مع الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم كأقليات دينية، ونفت إسرائيل عنهم الصفة القومية، وما يبني على ذلك من حقوق جماعية.

وأخيرا فقد سجل إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (٢٢ يوليو ٢٠٠١) سبع نقاط أساسية لتعبئة الرأي العام العالمي بصفة عامة، وداخل المؤتمر، وهي نقاط تستحق مزيدا من المناقشة، خاصة مع العد التنازلي لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في ٢٨ أغسطس ٢٠٠١ .

محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية

(٤)

في إطار تعبئة الرأي العام العالمي حول محاكمة الصهيونية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية المقرر عقده في دربان (جنوب إفريقيا) فيما بين ٢٨ أغسطس و٧ سبتمبر المقبل، أشار المقال السابق إلى النقاط السبع الأساسية لتعبئة الرأي العام العالمي التي سجلها إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (٢٢ يوليو ٢٠٠١)، وهي نقاط تستحق مزيدا من المناقشة خاصة مع العد التنازلي لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية وفي ضوء ما أسفر عنه اتفاق وزراء الخارجية العرب ونتائج اجتماعات مجلس الأمن الدولي. ومن الأهمية رصد النقاط السبع التي تشكل في تصورنا أوراق ضغط جديدة على حكومة إسرائيل:

أولا: إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسئولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري الذي تكرسه دولة إسرائيل على النحو الذي تم بموجبه تصفية وصمة العار قبل الأخيرة في جنوب إفريقيا، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات جادة لإجبار نظام الفصل العنصري في إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وتلبية حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإن دول الاتحاد الأوروبي مطالبة باتخاذ خطوات فعالة بموجب المادة الثانية من اتفاقية المشاركة الأوروبية ـ الإسرائيلية التي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان.

ثانيا: التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في

نشر في الأهرام في ٢٣ أغسطس ٢٠٠١ .

مواجهة ممارسات القهر العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل أشكال النضال من أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

إن بناء السلام العادل في المنطقة لن يقوم على منطق الإذعان والقبول الذليل بالأمر الواقع، بل ينبغي أن ينهض على احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق فإن إخضاع أي اتفاقية للسلام للفحص من قبل الأمم المتحدة أمر ضروري، لضمان اتساقها مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص ينبغي أن تكفل أي اتفاقية للسلام في المنطقة:

١- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، فوق ترابه الوطني.

٢- الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس وإزالة المستعمرات الاستيطانية المقامة داخل هذه الأراضي.

٣- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية حسب القرار رقم ١٩٤ وقواعد الشرعية الدولية.

ثالثا: إن إسرائيل تتحمل المسئولية الكاملة عن إيجاد قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إجراءات الإبعاد والتطهير العرقي والمذابح العنصرية والقوانين العنصرية.

رابعا: دعوة الحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين بصفة مؤقتة إلى كفالة حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع تأكيد أن كفالة هذه الحقوق لا تعني قبول مبدأ التوطين المرفوض عربيا أو فلسطينيا أو التخلي عن حق العودة، بل ينبغي النظر إلى أن ضمان تمتع اللاجئين بحقوق

المواطنة كاملة يعزز مقاومتهم للمخططات الرامية لتقويض حقهم في العودة بصفة نهائية.

خامسا: دعوة وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة إلى تقديم الدعم المادي اللازم للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل الوفاء بجميع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين النازحين بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين لتعزيز دورها في النهوض بأوضاع اللاجئين

سادسا: دعوة مجلس الأمن للاستجابة للمطلب المشروع للشعب الفلسطيني المتمثل في توفير الحماية الدولية له، في مواجهة حرب الإبادة والتجويع والانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية، ومد نطاق الحماية الدولية للأقلية العربية داخل إسرائيل، ودعوته لتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين، وإلى حين ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مدعوة بموجب أحكام المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

إن موقف القضاء البلجيكي بقبول دعوى محاكمة شارون بحكم مسئوليته عن مذابح صابرا وشاتيلا، يعتبر تطورا كبيرا في موضوع مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهو الموقف الذي أحيا الآمال في أن تخرج أوروبا - ولو مرة واحدة - عن صمتها على الجرائم والمذابح العنصرية المرتكبة من جانب إسرائيل.

سابعا: دعوة مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ للانعقاد على وجه السرعة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ويبدو واضحا من عرض النقاط السبع إلى أي حد تعتمد على مقررات الشرعية الدولية وكيفية توظيفها لكشف الوجه القبيح لحكومة إسرائيل الشارونية من ناحية، وتعبئة الرأي العام العالمي لفرض حصار عليها.

كما يبدو واضحا من عرض النقاط السبع إلى أي حد يمكن للتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي - في ضوء نتائج اجتماعي وزراء الخارجية والإعلام العرب - أن يركز على التحرك المكثف داخل مجلس الأمن، حيث يتوافر لدي الطرف العربي والفلسطيني الكثير من القرارات الدولية التي مازالت حبرا على ورق ويمكن لنا توظيف تلك القرارات بأساليب وطرق عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

١ - وضع آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦ سواء بشأن الوقف الفوري والتراجع عن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بشأن انتهاك حرمة الأماكن المقدسة (مثل حفر نفق القدس، انتهاك شارون حرمة الحرم، إقامة حجر أساسي رمزي للهيكل بمعرفة جماعة أمناء الهيكل .. إلخ)، أو بشأن تأمين وحماية المدنيين الفلسطينيين بالمدينة.

٢ - مطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية طبقا للقرار ٤٤٦.

٣ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة ما ورد في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٧ والذي يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرار توسيع بلدية القدس واصفا القرار الإسرائيلي بأنه تطور خطير وضار، مؤكدا عدم اتخاذ أي خطوات أخري ومؤكدا أيضا أهمية وحساسية مسألة القدس للجميع، ودعوة إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها القانونية بدقة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية المدنيين أوقات الحرب، والتي تحظر بناء أي مستعمرات في الأراضي المحتلة.

يعني هذا أن المسئولية القومية تتطلب صياغة خطاب عربي موحد أمام المؤتمر العالمي كما أكدت المقالات السابقة، ويتعزز هذا الخطاب العربي الموحد

بالتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي المنسق داخل المحافل الدولية لتعبئة رأي عام عالمي مناصر لقضيتنا ومواجه للمخطط الإسرائيلي الذي استطاع في المرحلة الأخيرة أن يخدع الرأي العام العالمي بمزاعمه وادعاءاته وفي وقت كانت تمارس فيه آلة الحرب الشارونية أفظع عمليات القتل والتعذيب والحصار ضد الإنسان الفلسطيني.

القسم السابع

الانتفاضة تدخل شهرها الثاني عشر

دقت ساعة العمل الفلسطيني الموحد

(١)

تمتلئ ملامح التحرير العربية -عبر العصور- بالدروس المستفادة أمام كل الأجيال، تنهل منها ما تشاء حتى لا تلدغ من جحر مرتين أو تكرر أخطاءها في ساحات المقاومة والتحرير أو تقع فريسة عدو عاقل أو صديق جاهل أو "راع قباني" يكيل بمكيالين.

وكم كانت القدس دائما وعلى مر العصور أيضا هي ملتقى الأمة العربية والإسلامية، إذا انهارت دولتها أو انقسمت شعوبها، أو غلبت على أمرها.. ولا عجب أن تصمد الأمة صبر النبي أيوب أمام جحافل الغزاة وهم يقتحمون المدينة المقدسة على مر حقب التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، وكانت وحدة الصف والهدف هي دائما مفتاح النصر على جيوش المحتلين. ويصنف الاحتلال الإسرائيلي للقدس منذ عامي١٩٤٩ ـ١٩٦٧ بأنه الاحتلال الـ٤١ للمدينة، ومنطق التاريخ هنا يقول دائما إن مصيره سوف يكون مصير من سبقوه. لكن يبقى على الشعب المقدس أن يحدد بنفسه توقيت جلاء المحتلين. والرهان هنا استمرارية الانتفاضة بوحدة الصف والهدف الفلسطيني.

وهاهي الانتفاضة تدخل شهرها الثاني عشر مكتسبة مزيدا من المصداقية والزخم والثقة بالنفس منذ اندلاعها اثر اقتحام القدم الهمجية لشارون وزمرته العسكرية للحرم القدسي الشريف في ٢٨ سبتمبر الماضي. فلقد تحققت وحدة الأجيال الفلسطينية ووحدة القوي والمنظمات والفصائل والأجنحة الفلسطينية تحت مظلة الانتفاضة واكثر من أي وقت مضي تحققت وحدة الصف دون

نشر في الأهرام في ٦ سبتمبر ٢٠٠١ .

اجتماع تحضيري او على هامش قمة عربية أو بوساطات عربية، وهكذا أعادت الانتفاضة لوحدة الصف الفلسطيني حيويتها وصححت مسار العمل الوطني الفلسطيني منذ فجر القرن العشرين والذي ظل يعاني طوال قرن مضى التشرذم والانقسام ووصلت إلى حد القطيعة الكاملة أو الاقتتال في عدة مناسبات غير قليلة.

أيا كان الأمر فإن دروس انتفاضة الأقصى القائمة جاءت كما سبقت الإشارة لتصحيح مسار العمل الوطني بوحدة صف وهدف، وهي وحدة ظلت تتبلور حينا وتختفي أحيانا على مر عقود القرن العشرين، وحتى تتضح انعكاسات هذا سلبا على الحركة الوطنية الفلسطينية نتابع مسارها مقارنا بحركة التحرير في جنوب إفريقيا وقد اندلعت الحركتان في توقيت متقارب وان اختلفت سبل كل منهما في المنهج والتنظيم والتكوين والتعامل مع النظام العنصري القائم والتحرك الدولي.

والدرس الأول الذي تقدمه تجربة شعب جنوب إفريقيا والذي من الضروري أن تعيه منظمة التحرير الفلسطينية هو درس تنظيمي حيث أدرك شعب جنوب أفريقيا منذ وقت مبكر في أوائل القرن العشرين أهمية مواصلة المقاومة جيلا وراء جيل وقيادة وراء قيادة تحت مظلة المؤتمر الوطني الأفريقي الذي ترجع نشأته إلى عام١٩١٢ كحركة تحرير وتنظيم أم ورئيسي لشعب جنوب أفريقيا، وهذه سمة افتقدتها حركة التحرير الفلسطينية التي تزامن قيامها تنظيميا وإن كانت بدرجة أقل مع المؤتمر الوطني الأفريقي في أوائل القرن حيث انعدمت استمرارية التنظيم الوطني الفلسطيني من ناحية مع توالي قيام وانهيار جمعيات وتنظيمات ولجان وأحزاب ومنظمات فلسطينية عديدة ومتنوعة طوال العقود السابقة ابتداء من جمعيات المقاومة عام١٩١٢/١٩١١ إلى الجمعيات الإسلامية المسيحية للمقاومة عام١٩١٨ إلى اللجنة التنفيذية العربية (برئاسة موسى كاظم الحسيني) بعد ذلك وطوال العشرينيات وحتى أوائل الثلاثينيات إلى الأحزاب الفلسطينية ابتداء من عام

١٩٣٤ ثم الهيئة العربية العليا لفلسطين (أمين الحسيني) إلى حكومة عموم فلسطين(١٩٥٢-١٩٤٩) إلى رحلة الفراغ السياسي الوطني في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات أي إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ وسرعان ما عانت هي بدورها من التشرذم التنظيمي نتيجة اختلاف الفصائل داخلها وخارجها من ناحية وداخل فلسطين وخارجها من ناحية أخرى.

وبشأن تجربة المؤتمر الوطني الأفريقي تنظيميا منذ إنشائه عام١٩١٢ وطوال٨٠ عاما من المقاومة إلى أن نالت الأغلبية الأفريقية حقوقها السياسية كاملة عام ١٩٩٢ فإن تكوين المؤتمر منذ البداية كان يمثل بصدق حركة تحرير وطني عريضة ضمت في صفوفها كل الأفارقة على اختلاف قبائلهم ودياناتهم واتجاهاتهم الفكرية وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التحرير الوطني للشعب الأفريقي، وحتى أوائل الأربعينيات، ركز المؤتمر نشاطه على توحيد الأفارقة في جنوب أفريقيا لتمكينهم من الحصول على حقوقهم السياسية شأنهم شأن الأقلية البيضاء في إطار النظام القائم وفي إطار أمة جنوب أفريقيا العريضة والمتنوعة.

ولا يمكن مقارنة قيام حركة تحرير جماهيرية بقيادة المثقفين (كحالة المؤتمر الوطني الأفريقي) بجمعيات مقاومة الصهيونية التي نشأت في القدس ويافا وحيفا فيما بين١٩١١- ١٩١٣، وتشكلت من بعض أعيان تلك المدن. ولم يكن لتلك الجمعيات نظام أو دستور ولم يكن هناك صلة بينها وبين الجمعيات المماثلة في المدن الأخرى. فهي جمعيات تكونت بحكم الضرورة وهنا تتضح بالمقارنة الموضوعية درجة الوعي القومي والتنظيمي التي تمتعت بها حركة التحرير في جنوب أفريقيا منذ وقت مبكر، وحرصت على استمرارية هذا الوعي حتى تحقق الاستقلال، وهذا هو الدرس التنظيمي الأول الذي لابد أن تعيه الانتفاضة، ويبقي التعرف على بقية الدروس التي تبلورت عبر عقود القرن العشرين في مقالنا آخر.

دقت ساعة العمل الفلسطيني الموحد

(٢)

تكتسب انتفاضة الأقصى مع دخولها شهرها الثاني عشر، مزيدا من المصداقية والزخم والثقة بالنفس.. ويكفي القول أن الانتفاضة - كما أشار مقال ال خميس الماضي - قد حققت وحدة الأجيال الفلسطينية ووحدة القوي والمنظمات والفصائل والأجنحة الفلسطينية تحت مظلتها، وهكذا أعادت الانتفاضة وحدة الصف الفلسطيني دون اجتماع تحضيري أو على هامش قمة عربية أو بوساطات عربية.. وهي وحدة الصف التي ظلت تتبلور حينا وتختفي أحيانا طوال عقود القرن العشرين ومنذ اندلاع أولي إرهاصاتها عام١٩١١-١٩١٢ أي في وقت يتزامن مع اندلاع حركة التحرر في جنوب إفريقيا. وبينما حققت شعوب جنوب إفريقيا هدف التحرير عام١٩٩٢ في ملحمة تاريخية غير مسبوقة في مواجهة النظام العنصري في البلاد، فإن منظمة التحرير الفلسطينية التي تقود الكفاح والقتال والمقاومة لم يقدر لها بلوغ الهدف المنشود حتى الآن.

ومن هنا وجبت أهمية رصد الدروس المستفادة من تجربة جنوب إفريقيا، وقد أشر نا إلى مبادرة شعوب جنوب إفريقيا بتشكيل المؤتمر الوطني الإفريقي منذ عام ١٩١٢ وهو الذي قاد الكفاح والنضال والتفاوض حتى تحقق حكم الأغلبية الإفريقية خلال تسعة عقود كاملة(١٩١٢-١٩٩٢) حدث هذا بينما قنع الشعب الفلسطيني بتشكيل عدة جمعيات تشكلت من بين أعيان المدن الفلسطينية ولم يكن لتلك الجمعيات نظام أو دستور ولم يكن هناك صلة بينها

نشر هذا المقال في ١٣ سبتمبر ٢٠٠١ .

وبين الجمعيات المماثلة في المدن الأخرى. ومع استمرارية نمو وتطوير المؤتمر الوطني الإفريقي تنظيميا فإن حركة التحرير الفلسطينية عرفت أشكالا وتنظيمات أخرى بعد قليل إذ قام ما يسمي بالجمعيات الإسلامية - المسيحية عام ١٩١٨ إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين سنوات الحرب العالمية الأولي وقادت المقاومة دون انفصال عن الحركة العامة التي كانت متمركزة في دمشق. كما عقدت في تلك الفترة أيضا سبعة مؤتمرات سياسية فلسطينية كان كل مؤتمر منها يختار لجنة تنفيذية تتولى تنفيذ قراراته وتشرف على الحركة الداخلية حتى عقد مؤتمر آخر . وكان موسى كاظم الحسيني هو رئيس معظم تلك المؤتمرات التي نهجت نهجا سلميا في مواجهة تعاظم النفوذ الصهيوني في فلسطين وعجزت عن وضع خطط عمل للحفاظ على الكيان العربي والاحتفاظ بالأرض أو لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المختلفة بل اقتصرت مهمتها على إصدار القرارات ورفع الاحتجاجات وتقديم المذكرات إلى الهيئات السياسية والصحف وإذاعة البيانات على عرب فلسطين في المناسبات المختلفة. كما أبدت اللجنة التنفيذية استعدادها للتفاهم مع الصهاينة بشرط أساسي وهو إلغاء تصريح بلفور ولكن الصهاينة لم يكونوا مستعدين للتخلي عن سياسة الوطن القومي ولجأوا إلى المماطلة وكسب الوقت لتحقيق الاستيطان اليهودي.

ونظرا لعجز اللجنة التنفيذية العربية عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بفكر جديد فقد كانت وفاة موسى كاظم الحسيني في مارس١٩٣٤ سببا في انفراط عقد اللجنة أواخر ذلك العام ودافعا للكتل الرئيسية التي كانت تنضوي تحت لوائها إلى تكوين عدة أحزاب سياسية جديدة تضاف إلى الأحزاب التي كانت قد نشأت في العشرينيات. ولم تكن هناك فروق موضوعية أو طبقية أو مذهبية واضحة في برامج تلك الأحزاب وإذا كانت قد اتفقت على المطالبة بالاستقلال فقد اختلف شكل ومضمون الاستقلال من حزب إلى آخر وفي مرحلة لاحقة نجحت هذه الأحزاب في العمل معا لفترة محدودة تحت

اسم لجنة الأحزاب ماعدا حزب الاستقلال. ولقد عكست هذه التجربة بوضوح التمسك بالطرق السلمية المشروعة لمواجهة الاحتلال البريطاني من ناحية والاستيطان اليهودي من ناحية أخري. ولم يعكر صفو هذا الجو السلمي سوي قيام المقاومة المسلحة وخاضت أول معركة ضد القوات البريطانية وانتهت باستشهاد القسام وعدد من أنصاره في٢٠ نوفمبر/١٩٣٥ وتلتها ثورة ١٩٣٦ ثم تأليف اللجنة العربية ـ العليا لفلسطين برياسة الحاج أمين الحسيني والتي استمر دورها حتى عشية الحرب العربية الإسرائيلية الأولي عام.١٩٤٨

وحتى قيام هذه الحرب فإن المؤتمر الوطني الإفريقي شأنه شأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد التزم بالمقاومة السلمية بالطرق الشرعية ورغم أن عرب فلسطين لم ينجحوا في تعبئة قواهم تنظيميا كما فعل المؤتمر الوطني الإفريقي فانهم (أي عرب فلسطين) قد فجروا ثلاث انتفاضات هي هبة البراق (١٩٢٨ -١٩٢٩)، انتفاضة عز الدين القسام ١٩٣٥ وثورة١٩٣٦ ولا يمكن تقييم مثل هذه الانتفاضات إلا بالعشوائية وفي غياب استراتيجية لتحرير فلسطين سلميا كما خطط المؤتمر الوطني الإفريقي- أو بالكفاح المسلح ومن سماته الاستمرارية لا العشوائية.

لقد أيقن المؤتمر الإفريقي منذ نشأته كتنظيم جماهيري يقوده المثقفون أن استراتيجية مواجهة العنصرية في جنوب إفريقيا تكون (كما عبر بيان المؤتمر عام ١٩٤٩) بوضع الإفريقيين في المكان المتساوي في إطار أمة جنوب إفريقيا ومشاركة الأفارقة في السلطة السياسية في ظل النظام القائم وذلك انطلاقا من مقولة أن جنوب إفريقيا تختلف عن غيرها من بلدان أفريقيا وأنها ذات وضع خاص متفرد فالأفارقة رغم قوتهم العددية يعيشون مع جماعات أخرى ذات قوة عددية وبالتالي فإن هذه الدولة يجب ان تعترف بها بوضوح على أنها دولة متعددة الأجناس مع كل ما يعنيه ذلك.

يعني هذا أن الأفارقة في جنوب إفريقيا وفي مواجهة النظام العنصري للأقلية البيضاء أدركوا طبيعة الصراع وأسلوبه منذ وقت مبكر ولجأوا إلى

التعبئة الجماهيرية في إطار حركة وطنية موحدة تنظيميا وهي المؤتمر الوطني الإفريقي وبلغ التنظيم أوج قوته الفكرية بصياغة ميثاق الحرية في يونيو ١٩٥٥ وذلك بالتضامن مع عدد من المنظمات الوطنية الأخرى.

ومع حظر أعمال ونشاط المؤتمر الوطني الإفريقي في أعقاب مذبحة شاريفيل عام١٩٦٠ لجأ الأفارقة في جنوب إفريقيا إلى الكفاح المسلح ابتداء من عام١٩٦١ بإشراف نيلسون مانديلا وفي إطار تنظيم رمح الوطن الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي.

حدث كل هذا في جنوب إفريقيا والحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولمدة ١٦ عاما غائبة عن الساحة تقريبا منذ أن وضعت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولي أوزارها حتى أن الجيوش العربية حين دخلت فلسطين لم تكن تعترف بأية تشكيلات فلسطينية وإن كان هذا يعد أحد جوانب القصور في التدخل العربي في فلسطين عام ١٩٤٨.

وبعد الحرب أنشئت حكومة عموم فلسطين (١٩٤٨ -١٩٥٢) كرمز لا أكثر ولا أقل وساد الساحة الفلسطينية بفعل عوامل كثيرة فلسطينية وعربية ودولية- صمت مطبق حتى منتصف الستينيات رغم أنها سنوات تعاظم التحرير في العالم العربي وإفريقيا والعالم الثالث عموما.. وفي عام ١٩٦٤ (وبعد غياب ١٦ عاما) بدأ الكيان التنظيمي الفلسطيني يبعث من جديد بقيام منظمة التحرير الفلسطينية وسجلت حركة تحرير فتح منذ بداية ١٩٦٥ بداية الكفاح المسلح.

وما هى إلا سنوات قليلة حتى دبت الخلافات داخل المنظمة لأسباب عديدة منها تأثير مختلف القوي السياسية العربية على المنطقة إلا أن الفلسطينيين يتحملون وحدهم مسئولية التشرذم الذي حدث بعد ذلك حتى في الأوقات التي كانت تفرض وحدة الصف الفلسطيني.. وحدث عكس هذا في جنوب إفريقيا حيث ظل المؤتمر الوطني الإفريقي يبدو وكأنه الممثل الشرعي الوحيد للشعب الإفريقي (٢٥ مليون نسمة) في جنوب إفريقيا رغم وجود عدة منظمات وطنية

أخري لا ترقي إلى مستوى المؤتمر الوطني من حيث استمراريته تنظيميا ومرونة سياسته وتكتيكاته المدروسة.

أيا كان الأمر فقد جاءت انتفاضة الأقصى لتصحيح مسار وحدة الصف والهدف الفلسطيني ويظل نموذج جنوب إفريقيا ماثلا أمام كل من رجل الانتفاضة ورجل المفاوضات الفلسطيني معا.

القسم الثامن

أيام لها تاريخ
خلال عام الانتفاضة

فيصل الحسيني.. والقدس.. وأمانة المسئولية

كان مسئول ملف القدس، وظل حتى رحيله أمينا على تلك المسئولية، كان يمثل صمود الأرض والإنسان في المواجهة اليومية مع مخطط التهويد، متصديا لآثار القدم الهجمية، وهي تجرف الأرض الطاهرة لتبني فوقها المزيد من المستعمرات.

جعل من بيت الشرق رمزا للحق العربي في المدينة المقدسة، وكسب جولات دبلوماسية وإعلامية كان لها صدى دوليا كبيرا.

التقيت به في السنوات الخمس الأخيرة عدة مرات في القاهرة والدار البيضاء، وبيروت، ولفت نظري صوته الهادئ وكلماته القوية وإرادته الفولاذية ودعوته لتعبئة قوي الأمة العربية والإسلامية للحفاظ على هوية القدس.

في أبريل ١٩٩٧ كان معنا بالقاهرة نستمع إليه في محاضرة عامة حاملا إلينا نداء مقدسيا تحت عنوان (اشتر زمنا في القدس) لإنشاء الصندوق الوطني لدعم القدس الشر يف للحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه من أوجه الحياة العربية والإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، سواء كان ذلك سكانا أو مؤسسات أو مقدسات أو ممتلكات. وحكي لنا الحسيني ما يجري داخل القدس بتفاصيل دقيقة وبالأرقام موضحا أبعاد الخطر الداهم على المدينة المقدسة في اطراد عدد المستوطنين اليهود والمواقع اليهودية في المدينة، في الوقت الذي يتناقص فيه عدد العرب المقدسيين ومصادرة أراضيهم لإحكام سيطرة يهودية على أرض الواقع، وجدد الحسيني المهام المطلوبة لمواجهة قضايا القدس آنذاك كما يلي:

نشر في الأهرام في ٢١ يونيو ٢٠٠١ .

أولا: في مواجهة إغلاق المدينة أمام الفلسطينيين، فإن المهمة الأولى هي العمل على إلغاء طوق الحصار الإسرائيلي المفروض حولها فتفتح المدينة أمام كل من يريد زيارتها لاسيما أهالي الضفة الغربية والقطاع واتخاذ خطوات عملية لشد أزر القدس بعرب ١٩٤٨ أيضا والبالغ عددهم نحو مليون نسمة، وذلك بإيجاد الأطر والبرامج لزياراتهم إلى القدس والتعاون مع المقدسيين في إيجاد المؤسسات والمشاريع المشتركة في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والتجارة والسياحة وغيرها من المجالات. ويواكب هذا وضع قضية القدس كقضية مميزة على جدول أولويتنا فلسطينيين وعربا مسلمين ومسيحيين على المستويين الرسمي والشعبي، ليعلم العالم أجمع ان قضية القدس ومستقبلها هي قضية مصر والدول العربية جميعا، وقضية تركيا وإيران وإندونيسيا والدول الإسلامية أجمع، وهي قضية الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية كافة، وعندئذ نري العالم موحدا في دعم المطالب الفلسطينية في القدس.

ثانيا: في الحفاظ على القدس سكانا ومؤسسات وأرضا: فإن المطلوب هو سد العجز السنوي للمؤسسات الصحية والتربوية الأساسية (نحو ٣٠ مليون دولار) وهو الأحد الأدنى المطلوب حتى لا تغلق هذه المؤسسات أبوابها، وتأمين هذا المبلغ يمكن المؤسسات الصحية من جهة بأن لا تخضع للنظام الصحي الإسرائيلي، وإذا ما جرى العمل على إقامة صندوق طبي عربي يضم إليه المشتركون من عرب القدس وفلسطينيي ١٩٤٨ فإن مخاطر الخضوع الكلي للنظام الصحي الإسرائيلي تكاد تتلاشى:

١- تدعيم الوجود السكاني وذلك بتهيئة التسهيلات والدعم من خلال:

أ) اعتبار الموظفين المقدسيين العاملين في الدوائر الحكومية في البلدان العربية، وممن يحملون هوية القدس، موظفين متقاعدين يتمتعون بجميع الحقوق شريطة عودتهم لتثبيت إقامتهم في المدينة.

ب) إيجاد البرامج السياحية والاقتصادية المحددة لفئات معينة من السياح الحجاج والمستثمرين العرب والمسلمين والمسيحيين للتوجه للقدس.

ج) اعتبار الأملاك العربية في القدس، الوقفية منها والخاصة ملكا وطني،

لا يباع لغير مستحقيه وتتولى مؤسسات مالية عربية وإسلامية رصد أي تسرب لأي عقار لتقوم بشرائه وحفظه وترميمه واستخدامه بأفضل الصيغ الممكنة، وإقامة مصرف عقاري عربي يقدم القروض للإسكان الفردي ومشاريع الإسكان العامة على الأراضي الوقفية والخاصة بشروط وتسهيلات ميسرة.

د) دعم المدارس القائمة حاليا وتوسيعها لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب.

٢- دعم المؤسسات المقدسية القائمة، بوسائل التوءمة مع مثيلاتها في الدول العربية والإسلامية- الاوقاف المدارس المستشفيات - الجمعيات الخيرية.

٣- أن ينعكس البرنامج الوطني الفلسطيني على المستوى العربي والإسلامي بما يتناسب وظروف كل دولة عربية وإسلامية، بدءا من إيجاد لجنة وطنية عليا في كل بلد وانتهاء بالحملات الشعبية في المساجد والكنائس والمحلات التجارية وغيرها.

ولاشك أن نداء بيت الشرق (اشتر زمنا في القدس) بإنشاء الصندوق الوطني لدعم القدس الشريف يستمد شرعيته وقدسيته من خصوصية مكانة القدس لدينا كعرب ومسلمين، ومن ثم فان خير تخليد لذكري فيصل الحسيني أنه يظل مشروعه (اشتر زمنا في القدس) حيا وقائما وتكثيف الدعوة إليه.. ولاشك أن كل متبرع لسد العجز السنوي للمؤسسات المقدسية داخل المدينة، يربط نفسه معنويا وروحيا بالقدس، ويسهم في تأمين الاحتياجات الأساسية للمؤسسات المقدسية من مختلف ميادين حياة المدينة سواء كانت الطبية أو التعليمية وغيرها، وذلك بهدف رئيسي هو استمرار الدور الذي تقوم به مثل تلك المؤسسات في الحفاظ على عروبة المدينة المقدسة، في مواجهة كل أشكال التهويد والاستيطان. .

وأخيرا فان المقدسيين العرب الصامدين على أرض القدس يتحملون حاليا مسئولية قومية تاريخية تتطلب مناصرة وتآزر الأمة العربية والإسلامية، وهم أحوج ما يكون لمشروع فيصل الحسيني. (اشتر زمنا في القدس).

في ذكري السبت الحزين ١٥ مايو ١٩٤٨
تل أبيب وليست القدس عاصمة لإسرائيل

عندما أعلن بن جوريون قيام دولة إسرائيل في منتصف مايو ١٩٤٨ لم يحدد عاصمة للدولة العبرية حيث دار الخلاف حول اختيار عاصمة من بين ثلاث مدن ليست من بينها القدس، فقد اقترح بن جوريون مستوطنة كورنوب في النقب كعاصمة بينما فضلت جولدا مائير مدينة حيفا وأخيرا استقر رأي اللجنة الإسرائيلية المعنية باختيار العاصمة في ١٣ مايو ١٩٤٩ على اتخاذ إحدى ضواحي تل أبيب عاصمة للدولة العبرية.

ومن يقرأ كتاب جمال حمدان (المدينة العربية) سوف يكتشف على الفور أن مخطط إسرائيل المبكر لإنشاء تل أبيب منذ بداية القرن حتى إعلان قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ يتشابه إلى حد كبير مع مخطط احتلال القدس الغربية (١٩٤٩) ثم الشرقية (١٩٦٧) ثم محاولة دمجهما وإعلانهما كعاصمة موحدة عام ١٩٨٠ ثم توسيعها خطوة خطوة على حساب مدن وقري الضفة الغربية. ويكشف جمال حمدان أبعاد المخطط الجغرافي اليهودي لإنشاء تل أبيب منذ أن أسستها الأقلية اليهودية عام ١٩٠٩ قرب يافا، ولكن خارج حدودها الإدارية حتى لا تخضع تل أبيب لسلطة البلدية العربية وتدفقت عليها الهجرات حتى كانت قبل حرب فلسطين المدينة اليهودية الصرفة الوحيدة في فلسطين.

واختيار الموقع الجغرافي لتل أبيب عند يافا، التي كانت أهم موانئ فلسطين اختيار جغرافي في المقام الأول، فيافا -كما يقول جمال حمدان تقوم

نشر في الأهرام في ١٧ مايو ٢٠٠١ .

على تل صغير، على الساحل عند بروز يصلح فقط لمدينة محصنة وميناء صغير، وكانت ميزة يافا كما يقول حمدان أيضا- هي الموقع الجغرافي فهي تتوسط ساحل فلسطين تماما وبالذات سهل صاروبة (حقل الموالح الأساسي في حياة اقتصاد فلسطين) ثم هي تقع إزاء القدس (العاصمة الداخلية) ولهذا كانت يافا تقليديا ميناء القدس عن طريق وصلة اللد والرملة، وكان هذا أساس نمو يافا في مطلع القرن العشرين. وظلت الأقلية اليهودية تستقطب المهاجرين اليهود. حتى جاء وقت كانت فيه كل يافا عربية، وتل أبيب يهودية ولم تلبث منذ حوالي ١٩٣٠ أن صارت تل أبيب أكبر من يافا الأم، ثم تركزت عليها الهجرة أكثر فأكثر وتكدست فيها الأجهزة الصهيونية كالهستدروت واتخذت عاصمة لإسرائيل.

وبخبرة المفكر الجغرافي الكبير يؤكد جمال حمدان خطورة الاختيار الجغرافي لتل أبيب فيقول: إن مزاياها التي منحتها هذا النمو هي مزايا يافا التي ورثتها عنها والتي تعد النواة الأولي للمجتمع المدني الضخم الذي صارت إليه تل أبيب، فقد أخذت تل أبيب كما يقول حمدان تنمو بتدفق الهجرة حتى ابتلعت كثيرا من المستعمرات والمدن المحيطة وكونت مجمعا مدنيا كان أكبر مجمع مدني في فلسطين المحتلة بل وفي إقليم الشام كله، فلقد بلغت تل أبيب يافا عام ١٩٥٨ - نحو ٣٨٠ ألفا ترتفع إلي ٦١٧ ألفا إذا أضيفت الضواحي المجاورة، ولا عجب أن يتركز في هذا المجتمع آنذاك- ٣٠٪ من سكان إسرائيل.

ويواصل جمال حمدان شرحه للمخطط الإسرائيلي المبكر لتهويد تل أبيب يافا في إطار أشمل- فيقول في عام ١٩٦٤ ما معناه أن إسرائيل وإن كانت قد رجحت كفة تل أبيب- يافا في الثلاثينيات ثم حيفا في الأربعينيات- إلا أن المستهدف كان تركيز مليون يهودي في المدن الثلاث الكبري تل أبيب- حيفا- القدس (الغربية) آنذاك.

وكل قارئ لأبعاد هذا المخطط الجغرافي الإسرائيلي المبكر يدرك تماما أن إسرائيل تمارس السيناريو نفسه، بالنسبة للقدس الكبرى الآن.

إن جمال حمدان -منذ وقت مبكر بحسه القومي الفذ وبتوظيف كل ملكات فكره الجغرافي- استطاع كشف أبعاد هذا المخطط الجغرافي الإسرائيلي، مؤكدا أن الاستعمار الصهيوني ليس استعمارا سكنيا بالمعني المعروف لكنه استعمار ديني عنصري سكني، ليس احتلالا ولكنه إحلال.. وهو أخطر استعمار عرفه العالم العربي من كل ناحية بما فيها المدن الفلسطينية، فلقد شوه تماما صورة هذه المدن بما أوجده من مدن دخيلة جديدة تطورت إما عن قري قائمة ومستعمرات، وإما من لا شيء، وأصبحت مراكز استيطانية مؤكدا أن هذا العبث الإسرائيلي في المدن الفلسطينية بصفة عامة ليس سوي نبت غير طبيعي شاذ لا يفسره إلا الحتم السياسي ولا يدين إلى كيان.

هكذا جاء اختيار تل أبيب كعاصمة رغم قيام إسرائيل باحتلال القدس الغربية في غفلة من الزمن عندما استغلت إسرائيل فترة الهدنة الأولي وتقدمت في ٢٩ مايو ١٩٤٨ نحو جوار القدس واحتلت بعض المواقع المهمة كاللد والرملة وشقت طريقا بين تل أبيب والقدس واستمرت إسرائيل باستعداداتها العسكرية حتى الهدنة الثانية حيث تحول الموقف العسكري لمصلحتها مما دفع بالوسيط الدولي برنادوت إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن جاء فيه أن القدس تقع في وسط الإقليم العربي وأن أية محاولة لعزلها سياسيا أو غير ذلك عن الإقليم العربي المحيط بها تنطوي على صعاب جمة. ودفع برنادوت حياته ثمنا لهذا التقرير عندما اغتالته إسرائيل.

أما ملابسات إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل بعد ذلك فقد جاءت في إطار سياسة فرض الأمر الواقع التي أجادت إسرائيل استخدامها خطوة خطوة وكانت بدايتها عندما شكلت إسرائيل محكمتها العليا في القدس (١٥ سبتمبر ١٩٤٨) ثم عندما أقسم حاييم وايزمان اليمين القانونية في القدس كأول رئيس لدولة إسرائيل في ١٧ فبراير ١٩٤٩ ثم عندما أصدر الكنيست بيانا (على استحياء) في ٥ ديسمبر ١٩٤٩ يعلن فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل وبعدها أعلن بن جوريون فجأة نقل العاصمة إلى القدس في ١١

ديسمبر ١٩٤٩، وذلك بعد يومين فقط من صدور قرار الأمم المتحدة بشأن تأكيد وضع وكيان القدس المستقل.

وبعدها أسرعت إسرائيل بنقل الدوائر الرسمية إلى القدس الغربية فقد انعقد الكنيست الأول في المدينة بعد ٤٨ ساعة من إعلان بن جوريون ثم تبع هذا نقل بعض المؤسسات والوزارات كان أخطرها نقل الكنيست إلى مبنى مؤقت وسط المدينة في ١٣ مارس ١٩٥٠ ونقل وزارة الخارجية ابتداء من يوليو ١٩٥٢ إلى يونيو١٩٥٤ . إلخ. وهكذا فرضت إسرائيل سياسة الأمر الواقع على القدس الغربية منذ وقت مبكر. ومن هنا لا تستطيع -في أية مناظرة قانونية أو جلسة تحكيم دولي- إنكار شرعية الوضع الخاص للقدس لأنها -أي إسرائيل- قبلت القرار رقم ١٨١ بشكل واضح كما استندت إليه للإعلان عن قيامها كدولة يهودية عام ١٩٤٨ وقد اعترفت إسرائيل كذلك وبصورة محددة بالأثر القانوني لذلك القرار على المدينة المقدسة من خلال التأكيدات التي قدمتها للجمعية العامة عام ١٩٤٩ لدعم طلبها لنيل عضوية الأمم المتحدة. وقد أعلن مندوب إسرائيل لدي المنظمة الدولية آنذاك (وهو أبا إيبان) أمام الجمعية العامة "أن الوضع القانوني للقدس يختلف عن وضع بقية البلاد التي لإسرائيل حق السيادة عليها".

وأخيراً فمن الأهمية أن توثق تلك المرحلة لتشكل صفحة من وثيقة الدفاع عن القدس، حيث تشابه مخطط تهويد تل أبيب والقدس في غفلة من الزمن

٩ أبريل ١٩٤٨ ذكرى مذبحة دير ياسين

تحت رعاية السيد المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية وبرئاسته احتفلت المحافظة أمس بذكري وقوع مذبحة دير ياسين الشهيرة في ٩ أبريل عام١٩٤٨ وجاءت ندوة الاحتفال تحت عنوان الهوية العربية للقدس: الواقع والتحديات وأسعدني المشاركة في الندوة مع السيد السفير محمد صبيح مندوب فلسطين الدائم لدي الجامعة العربية، ود. عبد الهادي العشري أستاذ القانون الدولي العام بجامعة المنوفية، د. حسن شريف المدير التنفيذي لمركز الدراسات القومية بالمحافظة، والدكتور مصطفي السعدني عميد كلية الآداب والأستاذ محمد عطية الفيومي رئيس المجلس الشعبي والدكتور عبد الله زلطة أستاذ الإعلام، والدكتورة هالة منصور بمركز الدراسات القومية.

ودارت مناقشات ومداخلات مهمة حول الدروس المستفادة من إحياء ذكري مذبحة دير ياسين التي اكتسبت مكانة وشهرة دون غيرها من٤٥٠ قرية تعرضت للاقتحام الدامي من قبل عصابات منظمتي شتيرن، وأرجون، وبمشاركة قوات البالماخ الضاربة التابعة لقيادة الهاجانا.

والاحتفال بذكري مذبحة دير ياسين ليس القصد منه مجرد تذكير الجيل المعاصر بهذا اليوم الحزين، وبالقرية العربية دير ياسين المعروفة حاليا بمستعمرة جفئات شاءول، وليس القصد من الاحتفال كذلك مجرد إثارة العواطف للاستهلاك المحلي او دغدغة المشاعر الوطنية للخظات حتى تهدأ وتخبو بعد ذلك، وإنما القصد الحقيقي هو محاولة ربط مسلسل المذابح

نشر بالأهرام ١٠ أبريل ٢٠٠١

الصهيونية على مدي الـ٥٣ سنة الماضية وحتى الآن وتوظيف حوادث تلك المذابح في المحافل الدولية بمفهوم يأخذ في حسبانه إيقاع العصر ومتغيراته حتى تحتفل الأمم المتحدة بيوم ٩ أبريل كيوم عالمي لمواجهة العنف والإرهاب الصهيوني على غرار ٢١ مارس ذكري مذبحة شاريفيل في جنوب أفريقيا عام١٩٦٠ التي مازالت المنظمة الدولية تحتفل بذكرها حتى اليوم رغم القضاء على الحكم العنصري في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤.

وجاءت أحداث مذبحة دير ياسين في إطار الخطة الإسرائيلية (دال) والتي جاءت مكملة للخطط الإسرائيلية (أ. ب. جـ) وقد سمي القسم المخصص لاحتلال القدس من عملية (دال) بعملية نخشون وهدفها فتح الطريق من تل أبيب إلى القدس لإنقاذ كل من القدس الجديدة والحي اليهودي بالقدس القديمة وكذا المستعمرات الواقعة حولهما إذ كانت جميعا على شفا السقوط من جراء الحصار المحكم الذي ضربه العرب حولها من كل اتجاه.

وكان المخطط الإسرائيلي يستهدف احتلال جميع القرى العربية في الطريق ما بين تل أبيب والقدس ومنها دير ياسين وقد خصص لهذه العملية١٥٠٠ من الهاجانا والبالماخ. وعندما تطلب الموقف دعما آخر من المقاتلين اليهود اتصل قائد الهاجانا بقائد الأرجون في المنطقة وبقائد عصابة شتيرن.وبسبب المنافسة بين المنظمات الإرهابية الأربع فقد اتفق قائدا الأرجون وشتيرن على القيام بعملية المذبحة وحدهما مع الالتزام بالمخطط الرئيسي لعملية نخشون. ومع بدء الهجوم على دير ياسين اتضح تماما تواطؤ الفرق الأربع الإرهابية رغم إنكار الهاجانا والبالماخ مشاركتهما في الهجوم. واستعدت قوة من العصابتين الإرهابيتين الأرجون وشتيرن قوامها أكثر من٣٠٠ مقاتل لاحتلال دير ياسين بعملية عسكرية متفرعة من عملية نخشون اسمها عملية أحدوت وتعني (الوحدة) واستهدفت ما يلي:

أولا: السيطرة على موقع دير ياسين الاستراتيجي، فهي تقع على تل يرتفع٨٠٠ مترا من سطح البحر غربي القدس، وكان من الممكن السيطرة من

هذه القرية على جميع القرى العربية المحيطة كما تسيطر دير ياسين على الطريق الرئيسي الذي يربط المستعمرات اليهودية المجاورة.

ثانيا: تصفية المقاومة في دير ياسين، فقد كانت بمثابة مصيدة عربية في المنطقة اليهودية، وكانت قريبة من محور التموين للفدائيين العرب الذين حاربوا على تلال القسطل، وكانت توجد في القرية قواعد التموين والأسلحة لمحاربي القسطل العربي.

ثالثا: تصفية مراكز المقاومة العربية في ضواحي القدس حيث كانت هذه المراكز قواعد يتطلعون منها للهجوم على المدينة وإقفال الطرق المؤدية إليها.

رابعا: رفع معنويات السكان اليهود في القدس التي تدهورت إلى درجة بالغة أمام هزائم العصابات الصهيونية.

خامسا: تأمين إنشاء مطار جديد بين تلة شاءول ودير ياسين وبعد تمهيد الأرض وإعدادها لإنشاء المطار، فإن الصهاينة رأوا أن قرب دير ياسين من هذا المطار كان يشكل خطرا كبيرا. وساعد الصهاينة على مداهمة دير ياسين بدون سابق انذار، أو مواجهة سابقة ما يلي:

١) كثافة أشجار الزيتون المحيطة بالقرية وعلى التلال والهضاب من حولها، وقد ساعد هذا في خطة الاقتحام الصهيوني، حيث تمكن الصهاينة من اقتحام مداخل القرية قبل أن ينكشف أمرهم من قبل عناصر المراقبة الليلية لأهل القرية.

٢) انشغال العرب في فلسطين بحادثة استشهاد قائد الجهاد المقدس عبد القادر الحسيني في معركة القسطل يوم الخميس٨ ابريل١٩٤٨ وتوجه معظمهم، ومن هم الكثير من أهل دير ياسين إلى القدس للمشاركة في الصلاة على الشهيد وتشييع جثمانه، وقد أوجدت هذه فرصة مواتية للغدر بالعرب، ونشر الذعر بينهم خاصة بعد أن فقدوا واحدا من أكبر قادة النضال هكذا وقعت مذبحة دير ياسين وإذا شئنا المقارنة لديهم بين مذبحتى دير ياسين وشاريفيل كما سبقت الإشارة، فإن فظاعة مذبحة دير ياسين تفوق مذبحة

شاريفيل، فشهداء الأولى أكثر عددا (٢٥٤ مقابل٦٩)، وبينما شهداء الثانية من الرجال البالغين فقط نجد شهداء دير ياسين./. شيوخا ورجالا ونساء وأطفالا وأجنة في بطون أمهاتهم. هذا فضلا عن أن مذبحة دير ياسين كانت مقدمة لمذابح أخرى في عشرات من القرى غيرها، حتى تجاوز عدد ما تعرض من القرى العربية للنسف والتدمير قرية استولت عليها العصابات الصهيونية بعد أن بطشت بسكانها المسالمين، وبعدها بدأت عملية تفريغ أرض فلسطين من شعبها العربي، وهنا أكد مناحم بيجن قائد الارجون إن هذه المذابح صاحبة الفضل في إقامة إسرائيل ولعل مراكز البحوث المتخصصة في الدول العربية تتعاون في اعداد كتاب إعلامي اسود عن دير ياسين بأسلوب عصري يضم. من بين ما يضم تقارير الصليب الأحمر، واعتراف الكونت فوللت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين في تقريره رقم١ / ٦٤٨ ملحق رقم١١ الصفحات٦،٧،١٤ بأن (سبب خروج عرب فلسطين نجم عن الرعب الذي نشأ عن إشاعات تتعلق بأعمال الإرهاب والطرد، حقيقة ومزعومة، وهناك تقارير عديدة من مصادر موثوق بها تؤكد وقوع سلب ونهب واسع بالإضافة إلى تخريب وتدمير القرى دون أية ضرورة عسكرية).

ولاشك أن احتفال محافظة القليوبية بذكري مذبحة دير ياسين يعني في الأساس الدعوة إلى تآخير كل قري مصر مع قرية دير ياسين بعد أن تآخت بعضها مع غيرها من المدن المصرية مع القدس، وأيضا يعني الاحتفال الدعوة إلى تخليد قرية دير ياسين للحفاظ على اسم القرية وتراثها كنموذج وقدوة للحفاظ على كل شيء فلسطيني. وتخليد دير ياسين يمكن أن يتم بأساليب عديدة منها على سبيل المثال: إطلاق اسم دير ياسين على القرى والمدن الجديدة التي تنشأ على مستوي الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، وإعداد كشافات وأطالس ومصورات للقرية مع القرى العربية الأخرى التي تعرضت لنفس المصير. ويكتسب هذا التخليد أهمية متزايدة لأسباب عديدة منها:

١) أن القرى الفلسطينية تتعرض لغزو يفقدها طابعها العربي الأصيل،

وأحيانا وجودها كلية.

٢) أن الأسماء تتعرض لتحريف مرده الجهل أو اختلاف النطق.

٣) أن الريف الفلسطيني كان منبت عدد كبير من العلماء والفقهاء والشعراء والأدباء والحكام وخلفوا تراثا جديرا بالحفظ، وأسماء هؤلاء الإعلام مشتقة من أسماء القرى والمدن التي ولدوا فيها.

٤) إن معظم أسماء المدن والقرى الفلسطينية تدل على أن مؤسسيها وبانيها هم ا لعرب.وأخيرا و نحن نجتهد في إعادة توظيف مذبحة دير ياسين وغيرها إعلاميا في المحافل الدولية، فإنا لا نطمع في المطالبة بتعويض مادي عن شهدائنا الأبرار، كل ما نطلبه أن يبادر الرأي العام بتخصيص يوم عالمي لمناهضة العنف والإرهاب الصهيوني المستمر حتى اليوم..

٢٨ يونيو .. يوما للقدس

حتى لا ننسي .. فقد مضي حتى اليوم (٢٨ يونيو) ٣٤ عاما على أولي محاولات إسرائيل تهويد القدس بعد ثلاثة أسابيع فقط من احتلالها في السابع من يونيو١٩٦٧ .. وكان موشي ديان قد وصف وجوده في القدس آنذاك (اليوم الثالث من العدوان الإسرائيلي) بأنه اللحظة التي تتجاوز في أهميتها قيام إسرائيل. وما إن تم الاحتلال الإسرائيلي أسبوعه الثالث في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ حتى أعلن حاييم موشي شابيرو وزير داخلية إسرائيل ضم الأحياء العربية في القدس الشرقية قسرا وتوحيد المدينة كعاصمة لإسرائيل. وفي رده على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة تبجح وادعي أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل قائلا: إن صفة القدس كعاصمة لإسرائيل غير قابلة للنقاش.

هكذا جاءت أولي محاولات إسرائيل لتهويد القدس حيث شمل أمر ضم الأحياء العربية المنطقة ما بين مطار وقرية قلنديا شمالا وحدود الهدنة لعام ١٩٤٩ غربا، وقري صور باهر وبيت صفافا جنوبيا، وقرى الطور والعيسوية وعناتا وآلام شرقا. وكان يقطن في هذه المنطقة يوم ٢٨ يونيو ١٩٦٧ نحو مائة ألف عربي.

وفي اليوم التالي مباشرة أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرا جديدا بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب من سكان القدس وبإقصاء أمين القدس عن عمله وبإلحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة. وأقامت سلطات الاحتلال مراكز حدود عسكرية وجمركية

نشر في الأهرام بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠١ .

وبوليسية.

واستكمالا لمحاولة التهويد الأولي أجرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إحصاء للسكان العرب في القدس القديمة في ٢٥ يوليو ١٩٦٧ سجلت خلاله أسماء جميع الموجودين من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية (ولا تفرض على حامليها الجنسية الإسرائيلية) واعتبرت غير الموجودين منهم في أثناء الإحصاء غائبين ومنعتهم من حق الرجوع والسكن في المدينة ولا يقل عدد الذين اعتبرتهم غائبين عن مائة ألف نسمة في منطقة القدس كانوا يعملون أو يدرسون في الدول العربية أو الأجنبية وحان موعد قضاء إجازاتهم الصيفية في مدينتهم وبين أهليهم.

وأكثر من هذا، طبقت إسرائيل قانون أموال الغائبين على سكان المدينة المقدسة، وكان هذا القانون قد أقر في ٣١ مارس١٩٥٠ ليتيح للسلطات الإسرائيلية وضع يدها على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ بالنسبة لمواطني الدول العربية وبعد أول سبتمبر ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين. وبموجب هذا القانون وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يدها على مساحات واسعة في القدس وكانت القلة اليهودية لا تملك سوي ٤٠ دونما (أي ٤٪ فقط) من مساحة القدس الشرقية البالغة ٢٩٧ دونما.

تلك كانت أولي محاولات إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة ابتداء من أمر وزير الداخلية في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ الذي جعل المقدسيين العرب يعيشون أول فصول الصيف الساخن والملتهب للاحتلال الإسرائيلي لمدينتهم المقدسة. وبعدها بدأت محاولات تنفيذ مخطط مبرمج لاستكمال عملية التهويد بدأت بمرحلة الضم خطوة خطوة فيما بين ١٩٦٨-١٩٨٠ وكان من أبرز خطواتها مصادرة المزيد من الأحياء العربية والاستيلاء على الأراضي المحيطة بالمسجد الأقصى، ومحاولة إحراق المسجد الأقصي، وإقامة المستعمرات، ثم إقرار مشروع القدس الكبرى في منتصف السبعينيات. وعلى الرغم من أن القوانين

التي صدرت منذ احتلال القدس الغربية عام ١٩٤٨، واحتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ كانت كافية لحل مسألة السيطرة الإسرائيلية على القدس وضمها إلى إسرائيل إلا أن الكنيست الإسرائيلي عاد في الثلاثين من يوليو ١٩٨٠ وأقر -بشكل استثنائي عاجل- قانونا جديدا يعلن أن المدينتين الشرقية والغربية عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

ونعود إلى نقطة بداية مخطط التهويد في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ ونقول إنها تزامنت مع سنوات حكم ليفي أشكول (١٩٦٣-١٩٦٩) وهو خليفه بن جوريون وظل يفتخر كثيرا باحتلال القدس الشرقية في فترة حكمه ولم يتردد في مباشرة أولي عمليات تهويدها بانتهاك مختلف المواثيق الدولية.

وحول سؤال عن معدل التقدم في توحيد القدس في الناحية الواقعية والقانونية، أجاب أشكول في حديث خاص لمجلة جويش أوبزرفر في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٨ قائلا وهو يطمس حقائق ومعالم التاريخ: إن القدس عاصمة إسرائيل مدينة واحدة وقد كانت دائما كذلك باستثناء الأعوام التسعة عشر التي انقضت خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وفضلا عن هذا فقد كان يعيش في هذه المدينة أغلبية يهودية لما يقرب من قرن حتى الآن. أما فترة الأعوام التسعة عشر (١٩٤٨-١٩٦٧) فكانت فترة شاذة، فبأي حق استولي الأردنيون على الجزء الشرقي من القدس في عام ١٩٤٨؟ ولقد عادت المدينة إلى وضعها السابق كمدينة واحدة غير مقسمة.

ويواصل أشكول مغالطاته ويقول: إنه فيما يتعلق بإعادة توحيد هذه المدينة من الناحية الواقعية فإن هذا يحدث الآن، كما يعبر عن خطط لتهويد المدينة المقدسة بقوله: إنني لست راضيا تماما عن معدل التقدم في اتجاه إعادة توحيد شطري المدينة توحيدا كاملا. ولكنك لا تستطيع أن تتوقع حدوث ذلك بين يوم وليلة. فسوف تظهر مشكلات من وقت لآخر وسوف نتغلب عليها وعموما فإن ما حدث في القدس في مجالات العلاقات الإنسانية هو أهم ظاهرة حدثت نتيجة المواجهة العسكرية التي وقعت عام ١٩٦٧ بين إسرائيل

والدول العربية، فهنا أصبحنا نقف وجها لوجه مع العرب وعلى نطاق أكبر من أي مكان آخر وفي أي وقت آخر خلال العقدين الأخيرين.

هكذا بدأ أشكول مخطط تهويد القدس الشرقية منذ ٢٨ يونيو ١٩٦٧ وباشر إجراءات ضمها للقدس الغربية خطوة خطوة مع الحرص على إطلاق المزيد من المزاعم والافتراءات التاريخية. ومن هنا صار هذا اليوم (٢٨ يونيو) محفورا في الذاكرة العربية واستحق أن يكون يوما للقدس استلهاما لدروسه المستفادة وتحفيزا واستنهاضا لروح الانتفاضة القائمة والمستمرة.

٩ ديسمبر.. يوما إعلاميا لانتفاضة الأقصى

جاء اجتماع وزراء الإعلام العرب الطارئ بالقاهرة ليواكب التطورات والأوضاع الخطيرة التي تداعت بالمنطقة إثر اقتحام إرييل شارون زعيم الليكود ساحة الحرم القدسي الشريف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ . ولم تكن انتفاضة الأقصى الشريف إلا تعبيراً غاضباً يعكس بأمانة إرادة الأمة العربية والإسلامية في التصدي للاحتلال الإسرائيلي بتجاوزه الخطوط الحمراء واقتحامه المقدسات وانتهاكه للأعراف وشنه حرباً شعواء ضد شعب أعزلو سلاحه الحجارة فقط وإن كانت حكومة إسرائيل قد اعتبرتها "حجارة من سجيل". جاء اجتماع وزراء الإعلام العرب الطارئ ليكرس مسئولياتهم ويضاعفها بشأن مواكبة روح انتفاضة الأقصى التي تسري مسرى الدم في عروق الشباب الفلسطيني المنتفض من ناحية وتشكل هاجس الشارع العربي من الشرق إلى الغرب من ناحية أخرى، كما تشغل بال الرأي العام العالمي من ناحية ثالثة، والذي أبدي استجابة طيبة للخطاب الإعلامي العربي بشأن الانتفاضة أكثر من أي وقت مضي وإن كان التشويش الإعلامي الإسرائيلي قد هز الصورة لدي قطاعات لا يستهان بها من الرأي العام العالمي. ومن هنا تأتي أهمية انعقاد المجلس الوزاري الإعلامي العربي في دورته الطارئة لتصحيح مسار الإعلام الدولي والرد على مغالطاته بشأن الانتفاضة واستراتيجية أهدافها ومقاصدها باعتبارها عملا مشروعا ودفاعا عن النفس وحقا من حقوق تقرير المصير.

نشر في الأهرام بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠١ .

من هنا أيضا ترتب على الإعلام العربي مسئولية جديدة ومضاعفة في المرحلتين الحالية والمستقبلية تطلبت اتخاذ عدة تدابير جديدة في إطار خطة إعلامية استهدفت -كما جاء في البيان الختامي- تقديم الدعم الإعلامي للانتفاضة في ضوء خطة التحرك العربي المشترك التي أقرها الوزراء في دورتهم العادية الـ ٣٣ في يونيو الماضي لتغطية قضية القدس ولمتابعة المستجدات الناجمة عن استمرار المحاولات الإسرائيلية للسيطرة على القدس وتنسيق وتفعيل الدور الإعلامي العربي في عرض قضية القدس والدفاع عنها في مواجهة مساعي الضم والتهويد التي تتعرض لها يوميا. كما دعت خطة يونيو الماضي أيضا إلى تعبئة رأي عام يطالب بمعاقبة الحكومة الإسرائيلي إذا لم توقف إجراءاتها وانتهاكاتها وخططها التوسعية وتنظيم حملة إعلامية حول عدم مشروعية نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس وحول عدم مشروعية استئجار الحكومة الأمريكية أراضي من الحكومة الإسرائيلية تعود ملكيتها إلى مواطنين فلسطينيين (مسلمين ومسيحيين).

يعني هذا أن وزراء الإعلام العرب في اجتماعهم الطارئ هذا الأسبوع قد استهدفوا طرق الحديد وهو ساخن بتقديم المزيد من الدعم الإعلامي الكامل للانتفاضة وفي هذا السياق قرروا تخصيص يوم التاسع من ديسمبر من كل عام يوما لتضامن الإعلام العربي مع الانتفاضة وتوظيف المواقع العربية على الإنترنت لإجراء حوار مع دوائر صنع القرار وجماعات الضغط الدولية.

ولقد أحسن وزراء الإعلام العرب اختيار التاسع من ديسمبر يوما للقدس وهو ذكري اندلاع الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧. والاختيار هنا له مغزاه ويعني أن الانتفاضة الحالية لها صفة الاستمرارية والتواصل والديمومة ولم تعد انتفاضة موسمية متقطعة كرد فعل لأحداث ساخنة سرعان ما تهدأ أو تزول. ولعل الاحتفال القادم بيوم ٩ ديسمبر بعد أيام هو رهان الإعلام العربي ومصداقية خطابه وفاعلية آلياته.. وهنا قد تخطيء مؤسسات وأجهزة الإعلام العربي القطرية والقومية كثيرا لو اعتقدت أن الاحتفال بيوم ٩ ديسمبر سوف

يكون مداه الزمن الساعات الـ ٢٤ لهذا اليوم فقط فكل من المدينة المقدسة وانتفاضة الأقصى تتطلبان تعبئة عربية إعلامية مستمرة على المستويين المحلي والدولي خلال الأسابيع والشهور القادمة وما بعدها مما يتطلب مبادرات إعلامية عربية قطرية وقومية ترتفع إلى مستوي الأحداث الخطيرة وتستهدف (كما أشار في كلمته السيد صفوت الشريف وزير الإعلام المصري) حشد الجهود الدولية لضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وكشف وفضح الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني والتي تعد وفق القانون الدولي جرائم حرب ينبغي محاكمة مرتكبيها أمام محكمة جنائية، والعمل على كسب مساعدات جديدة من الرأي العام الدولي وإبراز حقيقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بوصفها حركة مقاومة وطنية مشروعة ضد الاحتلال والقهر الإسرائيلي. وأكد وزير الإعلام المصري حرص مصر وإعلامها على الوقوف في الصف الأول دفاعا عن القضايا العربية قائلا إن مصر تضع منظومتها الإعلامية الكاملة ضمن جهد عربي مشترك لدعم الانتفاضة وتحقيق الأهداف المنشودة منها ودعم مؤسسات الإعلام الفلسطيني بما يمكنها من أداء رسالتها.

وفي إطار التحرك الإعلامي العربي المشترك المنشود تبرز أهمية مسائل التكامل وتوزيع الأدوار والتوظيف الكامل للإمكانيات الإعلامية العربية لاسيما التنسيق بين الفضائيات وإنتاج الأفلام الإعلامية والتسجيلية مثل فيلم خلف الأسوار للإعلام الإماراتي وفيلم حريق المسجد الأقصى للإعلام الأردني وفيلم عروبة القدس الذي ينتجه حاليا الإعلام المصري.

ومثل تلك المهام الإعلامية تتطلب عملا إعلاميا مستمرا وفاعلا ومكثفا لا يعرف الموسمية أو ردود الأفعال.

خاتمة

الانتفاضة قائمة.. أثابكم الله !!

تفجرت إرادة الشعب الفلسطيني اليوم أكثر من أي وقت مضي، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وإذا كانت إسرائيل قد اعتبرت الانتفاضة حرب استنزاف ضدها، فتلك شهادة تسجل لمصلحة شباب الانتفاضة فسلاحهم حجارة وكأنها من سجيل، أو نصب الكمائن أو الإقدام بشهامة على الاستشهاد الفدائي وسط التجمعات الإسرائيلية وأخيرا اختراق المناطق العسكرية، وتسجل الانتفاضة بذلك تصعيدا تكتيكيا جديدا أصاب آلة الحرب الشارونية في مقتل.

ومع توالي عمليات استشهاد شباب الانتفاضة وكوادرها ونشطائها جفت الدموع في عيون الآباء والأمهات وهم يشيعون أبناءهم وأصبح مشهد التشييع يتكرر كل يوم والمتأمل له سوف يلحظ الهرولة السريعة للمشيعين من كل الأعمار وهم يحملون الشهيد المسجي على حمالة خشبية أو قماشية متدثرا بالعلم الفلسطيني ووجهه مكشوف وكأنه ينظر إلى السماء وابتسامة الإيمان والشهادة تبدو على قسمات وجهه المضيء والهتاف حوله يكاد يوقظه من مماته ليستشهد مرة أخري.

لقد أحدثت الانتفاضة تغييرا جذريا في كل الموازين والثوابت والنظريات التي استقرت سنوات طويلة في مخيلة العسكر الإسرائيليين منذ أن أسقطت حرب أكتوبر نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية إلى غير رجعة، وإن كانت تلك النظرية لا تزال تداعب خيالات تكتل الليكود بصفة خاصة الذي لم يستوعب

نشر في الأهرام بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠١ .

درس٦ أكتوبر جيدا حتى الآن، وخير شاهد على ذلك واقعة حدثت لنيتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في أثناء زيارته للصين عندما أبدي إعجابه بسور الصين العظيم قائلا: لو كان عندنا في إسرائيل مثل هذا السور لتحسن وضعها الأمني. وجاء رد رئيس الصين السيد تشو رونجي مبتسما بالحكمة السياسية والفهم الاستراتيجي للسلام الإقليمي أو الدولي عندما أجاب بقوله: إن مشكلة الأمن لن يحلها السور العظيم أو المعدات الحديثة ولكن السلام العادل والشامل والتعايش السلمي مع الفلسطينيين.

ومثل هذه الواقعة (التي وردت في حديث رئيس وزراء الصين إلى الأستاذ إبراهيم نافع منذ عدة سنوات) تكشف عن أبعاد سياسات حزب الليكود من نيتنياهو إلى شارون ولا عجب أن يقوم شارون حاليا بإقامة أسوار أسمنتية تعزل المستعمرات عن التجمعات الفلسطينية ولكن مثل تلك الأسوار لا ترقي إلى علو سور الصين العظيم، وتعني تلك الأسوار أيضا أن زعماء حزب الليكود لم يستوعبوا الحكمة الصينية بعد من ناحية ولم يستوعبوا دروس سقوط قلعة النظام العنصري في جنوب أفريقيا عام١٩٩٢ وهو النظام الذي أقام معازل (بانتوستانات) للأغلبية الأفريقية على١٣٪ فقط من مساحة البلاد الشاسعة بينما نعمت الأقلية البيضاء العنصرية بـ٨٧٪ من أخصب أراضي البلاد آنذاك.

وفضلا عن هذا فإن شارون لم يستوعب دروس استقلال أكثر من١٥٠ دولة من دول العالم لم تنل استقلالها على مدي القرون الماضية إلا بحروب التحرير والثورات والانتفاضات ولم يستوعب شارون أيضا مقولة المفكر الجغرافي المصري الراحل د. جمال حمدان (إن الاحتلال مجرد جملة اعتراضية في حياة الشعوب).

والشعب الفلسطيني في انتفاضته الحالية التي تتسم بالاستمرارية والزخم والتضحيات غير المسبوقة يكتب صفحة الاستقلال بدماء شهدائه وينجح في اختراق جدار الأمن الإسرائيلي وهنا لم يتورع شارون عن استخدام الطائرات والدبابات والمصفحات وأفتك أنواع الرصاص.

وضربات الإجهاض التي يوجهها شارون إلى شباب الانتفاضة وكوادرها ونشطائها لم تعد تجدي، فالفصائل الفلسطينية تتقاسم الأدوار في سياق معادلة فلسطينية جديدة ومستجدة أفرزتها الانتفاضة وتبدو واضحة في وحدة الصف والهدف الفلسطيني برغم تعدد الفصائل والمنظمات والأجنحة الفلسطينية. لقد أفرزت الانتفاضة وحدة الصف والهدف الفلسطيني دون سابق إعلان أو بيان وتلك معادلة أو ظاهرة جديدة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها عام١٩٦٤، ويبدو واضحا أن توزيع الأدوار فيما بين الفلسطينيين هو وحده رهان استمرار الانتفاضة واكتسابها زخما جديدا.

ووحدة الصف والهدف الفلسطيني التي تحققت على أرض الواقع وتحت مظلة الانتفاضة من شأنها تفعيل وحدة الصف والهدف العربي وهي بدورها أيضا رهان استمرار الانتفاضة.

الانتفاضة إذن قائمة ومستمرة ومتواصلة ومتطورة ويبقي على الأمة احتضانها وتحصينها ولن يتحقق هذا بمعزل عن تحرك عربي دبلوماسي إعلامي دولي يواجه الميديا الإسرائيلية الخطيرة في العواصم الأوروبية والأمريكية بل في عواصم أصدقائنا من دول عدم الانحياز.

الانتفاضة قائمة وضمان استمراريتها التحرك العربي الدبلوماسي الإعلامي الدولي في مختلف المحافل الدولية.

وأخيرا فإن الانتفاضة قائمة وسوف تظل قائمة.. أثابكم الله.

فهرس



قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني:** منال لطفي، خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).

٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.

٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤:** علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.

٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة:** محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس:** جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي:** عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.

٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين:** الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.

٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية:** غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانيا: مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان:** فيوليت داغر (لبنان).
٢- **الضحية والجلاد:** هيثم مناع (سوريا).
٣- **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية:** فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).

٤- **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية**: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار**: د. أحمد عبد الله.
٦- **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة**: منصف المرزوقى (تونس).
٧- **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان**. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- **نقد دستور١٩٧١ ودعوة لدستور جديد**: أحمد عبد الحفيظ.
٩- **الأطفال والحرب- حالة اليمن**: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي**: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد**: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- **التكفير بين الدين والسياسة**: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان**: د. هيثم مناع.
١٤- **أزمة نقابة المحامين**: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- **مزاعم دولة القانون في تونس!**: د. هيثم مناع.
١٦- **الإسلاميون التقدميون**. صلاح الدين الجورشي.
١٧- **حقوق المرأة في الإسلام**. د. هيثم مناع.
١٨- دستور **في صندوق القمامة**. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم **نظام عنصري**: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.

ثالثا: كراسات ابن رشد:

١- حرية **الصحافة من منظور حقوق الإنسان**. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي**. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة **حقوق الإنسان في الجزائر**: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة "**الكشح**" - **بين حرمة الوطن وكرامة المواطن**. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- **يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني**. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

١- **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان:** محمد السيد سعيد.
٤- **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان:** محمد أمين الميداني.

خامسا: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر:** د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر:** د.هويدا عدلي.

سادسا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث:** آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث:** آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة:** جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير:** أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية:** أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين.** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.

٧- **نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهري نموذجا**: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان**: د. محمد السيد سعيد.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي**: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان**: حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان)**: عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان**: نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس**: هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان**: سيد إسماعيل، تقديم: د.أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش**: سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل- الاختلاف والتماثل بين الدين والفن**: د. حسن طلب.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- " **سواسية** ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٤٢ عددا]
٢- **رواق عربي**: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٢٣ عددا]
٣- **رؤى مغايرة**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١٠ أعداد]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج**. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تمكين المستضعف**. إعداد: مجدي النعيم.
٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان**. صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان**. صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**. صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.

٦- **مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني.** مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بـــالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون:** إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية** (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب: مع مقارنة بمصر والمغـــرب.** أحمـــد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:

١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق:** د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث:** آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** تحرير: د.محمد الســـيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

- **من أجل تحرير المجتمع المدني:** مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسســـات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو

- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية.** خميـــس شـــماري، وكارولين ستايني

و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة

- **عندما يحل السلام- موعد مع ثالوث الديمقراطيـــة والتنميـــة والســـلم فـــي السودان.** تحرير: يوانس أجاوين وأليكس دوفال

* * *

(تحت الإعداد)

١. نحو آفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٢. الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.
٣. الجمعيات الأهلية.
٤. آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي.
٥. دليل تعليم حقوق المرأة.
٦. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٧. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تونس.
٨. الإصلاح المطلوب للأمم المتحدة.
٩. مدخل إلى القانون الدولي الإنساني.
١٠. الإمامة والسياسة.
١١. ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.
١٢. العولمة وحقوق الإنسان.